الجمعة 30 أيلول 2022
العدد 4740 السنة السابعة عشرة
Vendredi 30 Septembre 2022 nº 4740 17ème année

20 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ذكرى

أربعون عامًا على اجتياح بيروت
لحظة قمنا من قبرنا «الأبدي»

18

أي نتائج لتعديل سعر الصرف إلى 15 ألف ليرة؟ [4]

انتخاب الرئيس: اختبار أول للضغط السعودي [2]

روسيا - الغرب

الحرب في «الدائرة الحمراء»

[10 ـ 11]

افتتح بوتين صفحة جديدة في صراعه مع الغرب. تبدو مفتوحة على السيناريوات كافّة، بما فيها الانزلاق إلى حرب عالمية (أ ف ب)

تقرير

البخاري «يحتضن» شباب 14 آذار
وراء سعد الحريري حتى آخر نفس

4

تقرير

الميسورون يسابقون الدولار الجمركي

7

إيران

استهداف مكثّف للمعارضين الأكراد
طهران لواشنطن: لا ثورة ملونة هنا!

10

قضية اليوم

جلسة جس النبض «تحرق» مرشح البخاري؟

(هيثم الموسوي)

بنواب المستقبل السابقين أي ما بات يسمى بتكتل الاعتدال الوطني وبعض حلفائهم ويصل عددهم إلى 11 نائباً. نصاب الحضور الذي تأمّن في الدورة الأولى بـ122 نائباً، فُقد في الدورة الثانية بعد خروج نواب حركة أمل وحزب الله أو هكذا أراد له بري. فقد أبلغه موظفو المجلس بعد أن كلفهم رئيس المجلس بالعدّ، أن العدد المتبقي من النواب في القاعة هو 85 نائباً فيما المطلوب لضمان نصاب الثلثَين هو 86 نائباً. فاعلن فضّ الجلسة إلى حين «تأمين التوافق» وإلا «فلكل حادث حديث».

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن الحزب الاشتراكي كان أكثر المتحمسين لتبني اسم معوض فيما لم يحسم حزب الكتائب أمره حتى صباح أمس. أما رئيس القوات اللبنانية، فراى في التوافق مع البقية على اعتماد اسم معوض ربحاً صافياً: أولاً عبر «تسليف» معوض انتخابه في الدورة الأولى رغم معرفته المسبقة أنه لن يمرّ وبالتالي يمكن له استرداد الجميل منه في الدورات المقبلة. ثانياً إرسال رسالة إلى رئيس تيار المردة سليمان فرنجية عبر ترشيح منافسه في بلدته. وأكثر ما يعبّر عن طريقة اختياره، هو تصريح النائب جورج عدوان الذي قال إنه «بعد الاتصالات تبيّن أن ميشال معوض سيادي وإصلاحي» بما يوحي أنه جرى اكتشافه حديثاً! وذلك يحيل إلى السبب الأهم في ذلك كله، وفق ما تلفت مصادر مطلعة، وهو أن معوض مرشح السفير السعودي وليد البخاري، لذلك سارت فيه الكتل التي يمون عليها ونفذت من دون اعتراض بعد جولته عليها. فبات تصفه القوات وفقاً لنائبها ملحم رياشي بـ«ابن شهيد اتفاق الطائف». علماً أنّ معوض هو رجل الأميركيين الأول في لبنان ووكيل الـUSAID التي كلفته غداة انفجار المرفأ بالتكفل بتوزيع المساعدات على الجمعيات التي يراها مناسبة. وهو أيضاً من أبرز المقربين من المصرفي أنطون الصحناوي. وعليه، يشكل تقاطعاً لكل الجهات التي تمثلها هذه القوى في لبنان. وفيما ثمة من يشير إلى أن رمي اسمه أمس كان لإحراقه، يؤكد المقربون منه أنها بداية العمل على لوبي أوسع لتأمين عدد أكبر من الأصوات.

من جهتهم، وغداة «حشر» بري لنواب التغيير بالتوقيت قبل أن ينجزوا مناقشاتهم مع كل الكتل، اختاروا اسماً مطروحاً من بين الأسماء التي سلموها للكتل إنما يصلح لـ«الحرق» هو سليم إده. فـ«التغييريون» كانوا قد زاروا إده الذي أبلغهم رسمياً بأنه لا يرغب بالترشح وتمنى عليهم عدم وضع اسمه، لكن النائب ملحم خلف عممه على زملائه لتسميته خلال الجلسة. وإده محسوب على الفرنسيين وسبق للسفيرة الفرنسية أن غريو أن ذكرت اسمه عند زيارتها للبطريرك بشارة الراعي. وسبق أيضاً لرئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان أن تفاوض معه لتوزيره في حكومة تمام سلام فرفض، ليرفض مجدداً عرض رئيس الحكومة السابق سعد الحريري بتوزيره مرتين عام 2019. وتشير المصادر إلى أن المرشحين الجديين اللذين أبقى اسماهما خارج التداول في هذه الجلسة يطلب منهما هما النائب نعمت افرام الموجود في الجلسة (نعمت افرام ونجاة صليبا وإبراهيم منيمنة وفؤاد مخزومي وسليم الصايغ وسترديا جعجع). أما بيضة القبان هذه المرة، فتتمثل في «لبنان» (تعتبر أوراقهم ملغاة)، بينما امتنع نواب تكتل الاعتدال الوطني (أحمد الخير ووليد البعريني ومحمد سليمان وسجع عطية وعبد العزيز الصمد وأحمد رستم) والنواب نبيل بدر وعماد الحوت وإيهاب مطر وفراس السلوم عن التصويت لأي اسم ووضعوا ورقة مكتوب عليها

> جورج عدوان: «بعد الاتصالات تبيّن أن ميشال معوض سيادي وإصلاحي»

ملغاة) هم نواب التيار الوطني الحر والطاشناق الـ 21، وحزب الله الـ 13، وحركة أمل الـ 15، وكل من فرنجية وفريد الخازن وملحم طوق وميشال المر وينال الصلح وملحم الحجيري وحسن مراد وجهاد الصمد وجميل السيد، إضافة إلى أسامة سعد وعبد الرحمن البزري وشربل مسعد. في حين اقترع 36 نائباً لمعوض، هم نواب حزب القوات اللبنانية (18 بغياب ستريدا جعجع)، الحزب الاشتراكي (8)، حزب الكتائب (3)، بغياب سليم الصايغ) وكل من ميشال معوض، اديب عبد المسيح، جان طالوزيان، جميل عبود، بلال الحشيمي، ميشال ضاهر وغسان سكاف. أما نواب «التغيير» فقد سمّوا سليم إده (ابن الوزير السابق ميشال إده، ونال 11 صوتاً في غياب كل من نجاة صليبا

رلى إبراهيم

«تطويع الدستور»

لطالما كان السؤال مطروحاً حول النصاب الحضوري والانتخابي وكيفية احتساب هذا النصاب بعد انقضاء الدورة الأولى التي تحتاج إلى ثلثي عدد مجلس النواب لانتخاب رئيس بالطريقة التي اعتمدها بري خلال كل الجلسات التي تلت نهاية عهد الرئيس السابق إميل لحود. وبحسب الأستاذ الجامعي المتخصّص في القانون الدستوري وتاريخ الفكر السياسي وسام اللحام، «هذه الإشكالية لم تبرز بوضوح خلال الانتداب الفرنسي والفترة الأولى من الاستقلال كون النواب كانوا يشاركون دائماً بغالبيتهم الساحقة في جلسة الانتخاب، ما يعني أن طريقة احتساب الغالبية لم تكن تطرح نظراً لعدم إثارتها أي مشكلة تطبيقية». لكن نتيجة تبدل الأوضاع وانسحاب الجيش السوري بات الدستور يطوّع لخدمة الأحزاب السياسية، فتعطل متى تشاء»، لافتاً إلى أن المادة 49 من الدستور واضحة: «ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الانتخاب التي تلي»، موضحاً أن «الدستور لا يشير إلى ضرورة تأمين نصاب الثلثين من عدد أعضاء مجلس النواب الـ128 لانعقاد الجلسة، بل إن نصاب الانعقاد النصف زائد واحد. أما غالبية الثلثين المطلوبة للفوز في الدورة الأولى، فهي ليست ثلثيّ العدد الإجمالي لأعضاء مجلس النواب بل ثلثيّ عدد مجلس النواب الحاضر والمصوّت بأوراق صحيحة بحسب النصّ الدستوري (أي من دون الأوراق البيضاء والملغاة). وما اعتماد ثلثيّ العدد الإجمالي كما حصل أمس سوى في إطار المصلحة السياسية وعدم السماح للمؤسسات بالقيام عملها والحكم بشكل ديموقراطي لاستبدالها بما يسمى توافق الغرف السوداء». ينسحب الأمر على الادعاء بضرورة الإبقاء على الثلثين في الدورة الثانية لانتخاب رئيس بالأكثرية المطلقة. وباعتبار بري أن هذه الجلسة كأنها لم تكن، فيعد خلال الجلسات اللاحقة إلى البدء من جديد من دون اعتبار الجلسة الأولى «دورة قانونية مسجلة بالمحضر مما يفرض عليه البدء من الدورة الثانية». ويسأل لحام: «لنفترض أن نصاب الجلسة الأولى الثلثين من الكل تبعاً لقولهم إن الفوز يحتاج إلى ثلثين. إذاً لماذا لا يكون نصاب الدورة الثانية الغالبية المطلقة بالاستناد إلى إفتائهم أن الفوز في هذه الدورة يحتاج إلى الغالبية المطلقة أي 65 نائباً ولماذا عدم تطبيق المعادلة الأولى على الثانية؟». عدا عن أن النص الدستوري يقول إن الأوراق الملغاة والبيضاء لا تدخل في حساب الغالبية، وهو ما لم يذكره بري خلال تعداده للأوراق

تقرير

تشرذم المعارضة والموالاة في أول محكّ انتخابي

مرة جديدة يظهر مشهد المعارضة مشرذماً، كما مشهد الموالاة التي لم تتفق إلا على ورقة بيضاء. ما قبل انتهاء المهلة الدستورية المعارضة أمام امتحان الوحدة أو تكريس الشرخ، وأمام الموالاة امتحان الحكومة لا الانتخابات

هيام القصيفي

ما أسفرت عنه مسرحية الجلسة الأولى لانتخاب رئيس الجمهورية، أنها أكدت المؤكد بوجود شرخ حقيقي بين السلطة السياسية والحالة الحقيقية للبنانيين الذين يتحملون مسؤولية وصول النواب الذين شاركوا في جلسة الأمس إلى المجلس النيابي.

الجلسة عكست ما كان الجميع يسلم به وهو أن لا انتخاب لرئيس الجمهورية في وقت قريب، وأن الجلسة الأولى ستكون جس نبض لا أكثر ولا أقل. لكن جس النبض حمل معه مؤشرات، ستكون المعارضة مرة أخرى أمام محاولة استيعابها والتعامل معها بواقعية من الآن وحتى نهاية المهلة الدستورية. أما الموالاة فبرهنت أن ما تقدر عليه فعلياً هو التوحد خلف الورقة البيضاء، رغم وجود مرشح حليف لها غير معلن في شكل رسمي، أي رئيس تيار المردة سليمان فرنجية، بعد الفيتو الذي شهره في وجهه مبكراً رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل. وهذا ينقل المعركة بعد انتهاء الجلسة من الرئاسة إلى الحكومة مجدداً، ما دام الرئيس نبيه بري يختم الجلسة بالدعوة التي تبدو متعذّرة، إلى التوافق بين الجميع على مرشح واحد.

وإذا كانت الموالاة لم تتمكن من التوافق على مرشح في صفوفها، فإن حال المعارضة أمس بدا ترجمة لتشرذمها وتشتت قواها بعد فوزها في الانتخابات النيابية.

منذ اللقاء الذي جمع حزب الله ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، تم التداول في عدم اتفاق الطرفين على مقاربة الاستحقاق الرئاسي، ونصائح جنبلاط للحزب والرئيس بري بعدم السير في مرشح تحد من جانب الحزب وفريق 8 آذار، وقبل كلام عن رفض جنبلاط السير بالمرشح فرنجية. في الأسابيع التالية كان جنبلاط يطرح اسم النائب السابق صلاح حنين كمرشح توافقي. لكن العبرة كانت في إمكان التقاء القوى المعارضة على اسم مرشح واحد، بعدما بدأ جنبلاط يمهد الطريق للتوافق مع الكتل المعارضة على اسم واحد.

كانت المفاوضات تسير بخطوات جدية بين القوات اللبنانية والكتائب وحركة «تجدد» وبعض المستقلين، وصارت موسعة مع الاشتراكي ومع القوى التغييرية، وفي الطريق إلى جوجلة الأسماء، سقط منها البعض على الطريق وتمت تزكية البعض الآخر، وتغيرت الأسماء المطروحة. كانت القوى المعنية تتعامل بحذر مع أسماء من خارج التداول، من دون الكشف عن هويتها. وحين بدا اسم المرشح ميشال معوض قيد التداول، اعتبر أنه الورقة المخفية التي كانت تتعامل معها القوى الحزبية، في ضوء رفض القوى التغييرية تبني ترشيحه لاعتبارات تراها الأحزاب المعارضة غير منطقية قياساً إلى تبنيهم شخصيات أخرى تصب في الإطار السياسي نفسه. وافق الاشتراكي والقوات والكتائب وبعض المستقلين على تغليب اسم معوض على اعتبار أن حظوظ التوافق عليه بين المعارضين أقوى من التوافق على اسم آخر من اللائحة المطروحة. كما أن خوض المعارضة المعركة باسمه على أساس أنه مرشح القوى السيادية وابن رئيس اتفاق الطائف رينيه معوض الذي اغتيل بسببه، يعطي للمعركة جدية سياسية ومنحى سياسياً أكثر وضوحاً.

كان يفترض أن تتوسع دائرة المشاورات بعد لقاء دار الفتوى، ليشمل النواب السنة وتوسيع دائرة البحث مع التغييريين. لكن دعوة الرئيس نبيه بري «فاجأت» هذه القوى، مع أن المعارضة كان يفترض أن تكون متنبهة لرئيس المجلس المحنك الذي استخدم صلاحياته والنص الدستوري وطبّقه. وكان يفترض بها أن تعلم مسبقاً أنه سيستخدم حقه في الدعوة في اللحظة التي يراها مناسبة، في أي توقيت دولي أو محلي ملائم، فتكون مستعدة لذلك، بدل أن تترك مفاوضاتها حتى اللحظة الأخيرة.

يضاف إلى ذلك أن هذه القوى كان يفترض أن تكون قد اتعظت من استحقاق انتخابات رئاسة المجلس النيابي ونائب الرئيس وانتخابات اللجان، بضرورة حسم الخيارات مبكراً ووضع خريطة طريق واضحة لخوض الاستحقاق الرئاسي.

ما حصل هو أنه تحت ضغط الوقت والمفاوضات السريعة، حاولت القوى الحزبية وبعض المستقلين وضع خطة تحرك سريعة. لكن القوى التغييرية تحولت مجدداً لب المشكلة مع المعارضة، ولعبت لعبة خطرة في الحسابات

(هيثم الموسوي)

الانتخابية، ما من شأنه أن يرتدّ على أي استحقاق مهما علا أو صغر شأنه. من الخطورة بمكان أن يتم التعاطي بأسماء مرشحين للرئاسة من دون جدية، وحتى الكلام عن أن مرشح قوى التغيير ليس مرشحها النهائي، يعبر عن خفة سياسية. وهنا ظُلم كثيراً رجل الأعمال سليم إده في وضع اسمه في مهب بعض النواب الطارئين على الحياة السياسية، خصوصاً أن حملة جرت للتصويب عليه وتجهيل عمله وهو المبتعد كلياً عن السياسة، وسبق أن أبلغ النواب التغييريين أنفسهم وأكثر من طرف سياسي أنه غير معني بالانتخابات ورفض وضع ترشيحه على الطاولة رغم محاولات سياسية عدة جرت معه من أكثر من طرف. لكن بعض نواب التغيير أرادوا شد العصب الداخلي أولاً ضد التقدمي الاشتراكي والقوات والكتائب، والعمل على أن تتصرف الكتلة على أنها بيضة القبان في المعركة، لأن جميع المعارضين يحتاجون إليها وهي لا تحتاج إلى أحد. ورغم الخلافات في الرأي بين أفرادها حول الأسماء المقترحة، أثر البعض كالعادة، عدم الانقسام في الرأي رغم أن هناك نوابا من بين التغييريين كانوا أكثر انحيازاً إلى تبني اسم معوض.

في المحصلة بدا اسم معوض أكثر جدية لدى المعارضة، لكن اسم صلاح حنين لا يزال قيد التداول لدى التغييريين الذين يفتشون عن أسماء جديدة لخوض السباق الانتخابي. أما الخطوات التالية، فهي استكمال المشاورات مع النواب السنة والمستقلين من أجل الاتفاق على اسم واحد. علماً أن لا رهان كبيراً على قدرة القوى الحزبية على إقناع التغييريين كتكتلة بالسير بمعوض، أو الاتفاق معها على اسم آخر. رغم أنها تصر حتى الآن على أنها لم تخض اسم معوض للحرق على طريق الرئاسة. لكن هذا ما ستبرهنه الأيام المقبلة وسير المفاوضات بين كافة الكتل المعارضة، فيما الموالاة لا تفتش عن رئيس بل عن حكومة لملء الفراغ الرئاسي.

حقاق

ما هو النصاب الواجب توافره لانعقاد جلسة انتخاب الرئيس؟

جهاد إسماعيل *

بعدما تصدّر الاستحقاق الرئاسي المشهد السياسي، وبرزت، بالتالي، إشكالية النصاب القانوني المطلوب لإتمام جلسة الانتخاب، جرّاء استغلاله كشمّاعة من أجل تعطيل الاستحقاقات الدستوريّة، وسط انقسام الفقه الدستوري بشأن معايير احتسابه، يُثار التساؤل الآتي: كيف يمكن تفسير النصوص الدستوريّة في هذا الصدد؟

يرى البعض أنه ما دام الدستور لم يفرض نصاباً خاصاً بجلسة الانتخاب لرئيس الجمهورية، عندئذٍ يُكتفى بالنصاب العادي، أي نصف أعضاء مجلس النواب بزيادة واحد (65 نائباً). أمّا البعض الآخر فيرى، بدعوى المصلحة الوطنية العليا، ألّا ينتخب رئيس الجمهورية بالنصاب العادي المحدد في المادة 34 من الدستور، وبالتالي يجب انتخابه بنصاب «الثلثين»، كي يكون وليد أكثرية موصوفة من النواب، وانعكاساً لأماني الشعب وتطلّعاته...

ونحن مع الرأي الأول، أي بجواز انعقاد نصاب الأكثرية المطلقة فقط، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: تنصّ المادة 34 من الدستور على أن: «لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات، وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة». ما يعني أن المشرّع، عبر هذه المادة، حدّد، بصورة عامة، نصاب الجلسات النيابية، بالأكثريّة المطلقة. وقد يُردّ على هذا التحليل بأن هذا النصاب هو للمجلس عندما يمارس وظيفته التشريعيّة لا الانتخابيّة. إلا أن هذا الردّ يصطدم ، برأينا، بمسألتين:

1- المادة 55، الفقرة الأولى، من النظام الداخلي لمجلس النواب، تنصّ على أن «لا تفتح جلسة المجلس إلا بحضور الأغلبية من عدد أعضائه ولا يجوز التصويت إلا عند توافر النصاب في قاعة الاجتماع»، حيث تندرج ضمن الباب الأول الوارد في العنوان الآتي: «المجلس وإدارته وسير أعماله». لا ضمن عنوان الباب الثاني: «أصول التشريع»، ما يعني أنه لو أراد المشرّع حصر مقتضيات هذه المادة في التشريع لكان قد ذكر ذلك بصورة صريحة ضمن هذا العنوان.

2- المادة 36 من الدستور، الواردة في العنوان الماثل للمادة 34، أي «السلطة التشريعيّة»، تنصّ على أن: «تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما في ما يختص بالقوانين عموماً أو بالاقتراع على مسألة الثقة، فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عالٍ». وهو نصٌّ، بطبيعة الحال، قد ميّز بين الانتخاب والتشريع، بالرغم من أنه يندرج ضمن عنوان «السلطة التشريعيّة لا التنفيذيّة»، ما يسمح، في نهاية المطاف، بتطبيق أحكام المادتين 34 و36، على نصاب انتخاب رئيس الجمهورية، وإلّا لما كانت تفرّعت المادة 36 بالحالات المرسومة في متنها... ثانياً: لَمّا كان المُطلق يجري على إطلاقه ما لم يتم التقييد بنصٍ أو دلالة، فإنّ المشرّع الدستوري، عبر المادة 49، لم يأتِ على ذكر خاص لنصاب انتخاب رئيس الجمهورية، على خلاف ما فعل ذلك عند إجراء التعديل الدستوري في المادة 79 التي تنصّ: «عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوّت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً، ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها». ما يدّل على أن النصاب الخاص لا يُفترض افتراضاً، إنما يُذكر صراحةً منعاً للالتباس أو التأويل.

ثالثاً: إنّ القول بضرورة توافر نصاب خاص لانتخاب رئيس الجمهورية كي يعكس إرادة تمثيلية كبيرة، يُدحض من مسألتين:

1- تشترط المادة 49 من الدستور لانتخاب رئيس الجمهورية، ولو في الدورة الأولى، غالبية الثلثين، والأغلبية المطلقة في الدورات المتتالية، وهو حرصٌ واضح من المشرّع الدستوري على انتخاب رئيس الدولة بإرادة نيابيّة موصوفة، ويفوق حرص القائمين على تطبيق نصوص الدستور.

2- انتخاب رئيس الجمهورية، عملاً بأحكام الدستور اللبناني، من قِبل مجلس النواب لا من الشعب، وبالتالي إن ربط التلازم بين النصاب الخاص والإرادة التمثيلية، يعني إضفاء الشرعيّة على القول بأن مهمة انتخاب رئيس الجمهورية منوطة بالأكثرية النيابيّة فقط لا بمجلس النواب برمّته، حيث يعكس فرزاً واضحاً للمجلس لم يخطّط المشرّع على إتمامه، ما دامت أكثرية المجلس ستنتخب الرئيس، ولا سيّما أن اعتماد أكثرية «الثلثين» في تحديد النصاب قد يعطّل عملية الانتخاب نفسها، ويغيّر من هوية النظام السياسي الديموقراطي المكرّس في مقدمة الدستور، لأنه سيعطي الأقليّة الإمكانيّة في تعطيل جلسة «الانتخاب» بمجرد عدم حضورها، حينئذٍ يتم تعطيل أحكام المواد 49، 73، 75 من الدستور بذريعة فرضيّة دستوريّة لم يلحظها المشرّع الدستوري على الإطلاق..

لذلك، وخلافاً للمنطق الدستوري السليم، فإذا كانت الاعتبارات الطائفيّة قد أملت اعتماد أكثرية «الثلثين» لتأمين النصاب القانوني لانتخاب رئيس الجمهورية، فالاعتبارات نفسها تدعو، من دون إبطاء، إلى الانتخاب في المواعيد الدستوريّة، حفاظاً على التركيبة الطائفيّة من جهة، والتزاماً بأحكام الدستور من جهة ثانية، على اعتبار أن «النصاب القانوني» في كثير من الأحيان، كان ذريعةً لتعطيل واجب النواب في انتخاب رئيس الجمهورية...

* أستاذ جامعي متخصّص في القانون الدستوري.

تقرير

البخاري «يحتضن» شباب 14 آذار: وراء سعد الحريري حتى آخر نفس!

ميسم رزق

السفير السعودي في بيروت وليد البخاري مُتفائل جداً. في لقاءاته الدورية مع المنظمات الشبابية التابعة لأحزاب 14 آذار يحضّ هؤلاء على أن يكونوا مُتفائلين أيضاً. في إحدى الجلسات، وقف وطلب من الحاضرين أن يحذو حذوه. ثم طلب منهم شبكَ أصابع اليد في

(هيثم الموسوي)

البخاري يستدعي كوادر تيار المستقبل: معنا أو مع الحريري؟

إطار لغة الجسد. بعدها طلب منهم إحصاء الذين وضعوا إبهام اليد اليمنى فوق إبهام اليسرى، وبما أنهم كانوا أكثر عدداً قال البخاري: «في علم النفس، هذه إشارة تفاؤلية. فلنتفاءل وأنا متفائل. لذا أعطيتكم هذا المثل»!

كانَ يُمكن أن تنتهي القصة هنا، لولا أن من يمارس هذه «الرياضة الروحية» هنا هو نفسه من يُدير ما يُسمّى قوى 14 آذار وبعض المستقلين وقدامى «تيار المستقبل».

وما الـ 36 صوتاً التي نالها النائب «السيادة» وشبابهم. وهو الذي تعمّد قبل أسبوعين «حرق» دار الفتوى بـ«القوطية» على اللقاء الذي دعا إليه المفتي عبد اللطيف دريان لجمع النواب السنة، فنقل الحدث إلى السفارة السعودية التي دعتهم بعد ساعتين فقط لزيارتها للقول إن «السنة عند المملكة وليس عند دار الفتوى».

وإلى الخِفة يمارس البخاري، أيضاً، الاستخفاف بعقول الكادرات الشبابية. إذ يدّعي في جلساته مع هؤلاء أن «معلوماته الاستخباراتية تؤكد أن حزب الله مازوم ولن يستطيع أن يستمر في دعم جماعته في ظل الأزمة الاقتصادية والانهيار». ويقدم السفير لضيوفه السياديين أمثلة عن دول أيّدت رؤية السعودية 2030 فتبدّل حالها كمصر والسودان، مقلّلاً من شأن صندوق النقد الدولي «سيحتحَنّ عليكم بمليارين أو ثلاثة بينما هناك اتفاقيات بين المملكة ولبنان تصل لحدود الـ 100 مليار لكننا جمّدناها لأن لبنان ليس مستقلاً سياسياً»، أما إذا نجح اللبنانيون في إيصال «شخصيات محددة» إلى رئاسة الحكومة والجمهورية، فإنهم «سيَغْتنون»!

لقاءات البخاري مع الشباب الحزبي تأتي في ظل فشله في إحكام السيطرة تماماً على زعماء هؤلاء، إن لجهة النواب السنة (كما ظهر في لقائه معهم في السفارة) أو لجهة بعض الشخصيات التي لم تمتثل تماماً بعد للضغط السعودي كرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي رفض عقد لقاء ثنائي مع رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع موافقاً على أن يكون ذلك من ضمن اجتماع عام مع عدد من القيادات المسيحية. وقد نُصح البخاري بعقد هذه اللقاءات لاستخدام الشباب كوسيلة ضغط على قياداتهم.

لقاءات البخاري «الشبابية» ستشمل أيضاً تيار المستقبل بعدَ «إقصاء» الرئيس سعد الحريري. ووفق المعلومات سيدعو البخاري - من خلال «كوادر مستقبلية في الشمال والبقاع نجح في استقطابها» - كل كوادر التيار باستثناء الأمين العام أحمد الحريري، لإبلاغهم رسالة واضحة: «إما أن تكونوا معنا أو ضدنا. أي عدم الالتزام بقرار الحريري تعليق النشاط السياسي والتنظيمي، واستئناف العمل مجدداً ضمن برنامج عمل السفير في لبنان للقول بأنه ما عاد للحريري خبز سياسي في البلد ولا تركة يُمكن الركون إليها في حال سمحت له الظروف بالعودة». فيما علمت «الأخبار» أن غالبية كوادر التيار ترفض هذا الأسلوب وتؤكد استخدام الشباب كوسيلة ضغط على قياداتهم.

لقاءات البخاري «الشبابية» ستشمل أيضاً تيار المستقبل بعدَ «إقصاء» الرئيس سعد الحريري. ووفق خطوة البخاري، بحسب متابعين، تعبّر عن القلق الذي لا يزال يتركه الحريري عند السعوديين رغمَ إخراجهم إياه من المشهد السياسي. وأكبر دليل على هذا القلق أن السفير وبعض المقربين منه ربطوا رفض المملكة رئيس تيار المردة سليمان فرنجية كمرشح رئاسي «بموقفهم من العلاقة بين فرنجية والحريري، ومخافة أن يعقد تسوية مع الأخير تعيده إلى رئاسة الحكومة»!

تقرير

عميل لحديّ يعود عبر المطار بلا توقيف

عبدالله قمح

تكاد عودة عملاء إسرائيل إلى لبنان تصبح أمراً طبيعياً، خصوصاً إذا ما أتوا «متسلّحين» بجنسيات أجنبية تقيهم الملاحقة في البلاد التي عملوا لدى أعدائها. المسار الذي دشّنه «جزار الخيام» عامر الفاخوري مستمر، وآخر فصوله وصول العميل اللحدي «المغترب» نبيه سلمان عليق من المانيا قبل نحو أسبوعين، برفقة عائلته، وتوجّهه إلى بلدته عيترون (قضاء بنت جبيل) حيث استقبل مهنئين بعودته بالسلامة!

عليق وهو من العملاء من الفئة الأولى، دخل إلى لبنان عبر مطار بيروت الدولي من دون أي عوائق، ما يشير إلى سقوط التهم في حقه بعلّة «مرور الزمن»، وهي علّة العلل في ملف عملاء الاحتلال.

وينحدر عليق من أسرة ذات تاريخ طويل في التعامل مع العدو الإسرائيلي. فقد شغل والده سلمان (تُوفي بعد التحرير) منصباً مسؤولاً في ما كان يُعرف بـ«الإدارة المدنية» للمنطقة المحتلة، وبقي في «الوظيفة» نفسها حتى تحرير جنوب لبنان عام 2000. وعمل نبيه عنصراً في الجهاز الأمني «504» المرتبط عضوياً بجهاز المخابرات العسكرية الإسرائيلية. وقد فرّ إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة أواخر عام 1999 برفقة شقيقيه حسن وعلي، بعد مقتل شقيقهم سميح في عملية للمقاومة. وبعد فترة، غادر الأشقاء الثلاثة فلسطين المحتلة إلى ألمانيا التي يحملون جنسيتها.

ويُعد علي الأسبق في العمالة، فقد كان مسؤولاً أمنياً لبلدة عيترون، وعمل تحت إمرة العميل بهيج توبة الذي كان المسؤول الأمني للمنطقة الواقعة من عيترون إلى حولا خلال الاحتلال، فيما خدم حسن 11 عاماً ضمن عديد «اللواء الأوسط» في صفوف ميليشيا العميل لحد، وهو اللواء الذي كُلّف بالعمليات في المنطقة الواقعة من بلدة كفركلا إلى مدينة بنت جبيل.

اللافت أنه رغم التاريخ الأمني الحافل لنبيه عليق، فإن اسمه لم يرد في البرقية 303 التي تعتمدها أجهزة الأمن اللبنانية لاقتفاء أثر المتعاملين السابقين مع العدو خلال الاحتلال والتي يبدو أنها سقطت بدورها بـ«مرور الزمن»، ما حال دون توقيفه لدى دخوله الأراضي اللبنانية. ونُقل عن العميل عليق قوله إن شقيقيه أيضاً كانا في صدد العودة إلى لبنان أيضاً، ما يوحي بأن عودته قبلهما كانت لمعرفة ما إذا كانت هناك أي عوائق تحول دون ذلك.

توجه عليق وعائلته إلى بلدته عيترون التي نكّل وإخوته بأهلها، وفتح منزل والديه حيث استقبل المهنئين، ما دفع «هيئة الأسرى والمحررين» إلى التحرك. فتقدّم المحامي غسان المولى، بوكالته عن الهيئة، بإخبار إلى المحكمة العسكرية الأسبوع الماضي، يتعلق بظروف دخول العميل ووظيفته السابقة. وقد استدعي العميل إلى المحكمة حيث قدّم إفادة قبل أن يُترك رهن التحقيق. وقالت مصادر على صلة بالتحقيقات لـ«الأخبار» إن وضعية عليق القانونية ستبقى على ما هي عليه حتى تعليق الاعتكاف القضائي كي يُنظر في حالته، ويتم بعدها اتخاذ الإجراء المناسب، ما يعني أنه سيبقى مقيماً في بلدته من دون السماح له بمغادرة الأراضي اللبنانية.

حقّ الردّ

جاء في الحلقة الثامنة من سلسلة الدكتور أسعد أبو خليل حول مذكّرات الرئيس صائب سلام تنشرها «الأخبار» (2022/9/26) أن الكاتب أرسل لي وثيقة عن حديث جرى بين زكريا محي الدين ومسؤول أميركي عن الوضع الصحي للرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وأرغب في الإشارة إلى أنه لم يصلني شيء عن هذا الموضوع لا من الزميل أبو خليل ولا من غيره. وأستغرب أن الدكتور أبو خليل لم يذكر تاريخ الوثيقة المشار إليها وأين جرى الحديث المذكور وفحواه. والمعروف أن الوثائق بتواريخها وكتبتها والتعليقات الرسمية المضافة إليها. وكنت أتمنى لو أن الدكتور أسعد قام بنشر الوثيقة بحرفيتها وترجمتها الدقيقة وصورتها لكان وقعها أهم وإمكانية تحليلها تاريخياً أكبر وأفعل.

د. محمود حداد
أستاذ في التاريخ - جامعة البلمند

◆◆◆

ورد في «الأخبار» (2022/09/28) في تقرير بعنوان «نقابات المهن الحرة تقاضي المصارف وتطلب إعلان إفلاسها» أن نقابة خبراء المحاسبة امتنعت عن إقامة الدعوى لأن البعض يرى أن «عدداً من أعضائها سيلاحقون أصلاً في حال ملاحقة المصرفيين لاشتراكهم في الجرائم نفسها». ردّاً على هذا التجنّي المتعمّد نفيد بالتالي:

لقد ظلم قانون التجارة بداية مفوّض المراقبة، واستمر ذلك في التعديلات التي صدرت عام 2018، حيث حُمّل مفوّض المراقبة مسؤولية جزائية عن أعمال حتى لو كان غير مسؤول عنها، إذ يلقى الحجز على أمواله ويوضع في السجن عندما تتعرض أي شركة مساهمة للإفلاس حتى ولو كان معيّناً حديثاً ولم يباشر أعماله، وتسعى النقابة جاهدة لرفع الظلم عن الخبير والعمل على تعديل هذه النصوص الجائرة أولاً.

إن النقابة بمجلسها ونقيبها تقف إلى جنب الخبير بظلمه، ولكنها لا تتهاون معه أبداً إذا ارتكب الخطأ المتعمد بممارسته، وتطبق عليه أقصى العقوبات سنداً للأنظمة والقوانين التي ترعى المهنة والمرعية الإجراء. إن نقابتنا عضو مشارك في تجمع نقباء المهن الحرة ووجعهم وجعنا وهمهم همنا ومسؤوليتهم مسؤوليتنا عن زملائهم وزملائنا وعن مجتمعهم ومجتمعنا. ولكن لكل منا قناعاته ووجهة نظره، حيث أدلينا برأينا الصريح والواضح في اجتماع النقباء بموضوع الدعوى على المصارف والتي لا نقتنع بها لأن قناعاتنا أن هذه الدعاوى لن تحقق الهدف، بل تعطي المصارف والقوى المساندة لها الأسباب الموجبة لزيادة تعنتها وهروبها من تحمل المسؤولية في ظل قضاء تهيمن عليه القوى السياسية المسؤولة المباشرة عن هذا الانهيار واستمراره.

إن الدعاوى التي ستقام من قبل قيادات المهن الحرة هي أقصى ما استطاعوا التوصل إليه من وجهة نظرهم التي نحترمها ونقدرها بعدما أرهقتهم القيادات السياسية والمصرفية بالمماطلة وإدارة الأذن الصماء لهم ولمطالبهم على مدى سنتين.

أما من وجهة نظرنا فهذه الدعاوى ستعطي القوى السياسية والمصرفية فرصة إضافية لزيادة الاستهتار بمطالب هذه المهن.

إن قناعاتنا أن تلتقي المهن الحرة على خطة تعافٍ اقتصادي وأضحة المفاصل تشكل خارطة طريق لإنقاذ لبنان، وتواجه هذه المهن متحدة مجتمعة قيادات وأفراد القوى السياسية والمصرفية والقضائية المسؤولة المباشرة عما وصلنا إليه مواجهة قاسية لا هوادة فيها في وجه كل من تسبّب بهذه الأزمة أو استفاد منها أو ربح من نتيجتها أو تقاعس عن إحقاق الحق أو رفع الظلم. إن قرار المهن الحرة قيادة وقاعدة ومواجهتها هذه المجموعة هي أقصر الطرق للوصول الى الحل والإنقاذ.

نقيب خبراء المحاسبة
عفيف شرارة

تقرير

يصيب احتساب الضرائب والرسوم وسائر العقود الخاصة وميزانيات الشركات

ما نتائج تعديل سعر الصرف إلى 15 ألف ليرة؟

في حال تعديل سعر الصرف ليصبح 15 الف ليرة بدلاً من 1507 ليرات، فإن النتائج، بمعزل عن النقاشات القانونية في من يحقّ له تعديل سعر الصرف والأهداف المتوخاة من خطة أفرادية كهذه بلا سياسة نقدية واقتصادية واضحة المعالم، فإن النتائج ستكون مباشرة على الودائع والقروض وسائر عقود التجارة والعمل والسكن. أيضاً هناك نتيجة واضحة تكمن في ميزانيات المصارف ورساميلها، إنما بحسب مصادر في وزارة المال، فإن كل ما يتعلّق بالمصارف ونشاطاتها واستمراريتها سيكون بيد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عبر سلسلة تعاميم تحدّد النتائج والأهداف

محمد وهبة

أثار تصريح وزير المال يوسف الخليل، الصادر أول من أمس، بشأن تعديل سعر الصرف ليصبح 15 ألف ليرة مقابل كل دولار، بدلاً من 1507 ليرات، بلبلة واسعة استدعت من وزارة المال إصدار بيان تصحيحي بلغي موعد تطبيق سعر الصرف الجديد المقرّر في نهاية تشرين الأول 2022، إلى أجل مرتبط بإقرار خطة التعافي. سبب البلبلة أن كل ما قاله الخليل بشأن سعر الصرف الجديد لم يكن واضحاً لجهة النتائج المترتّبة عليه؛ إذ إن تعديل سعر الصرف له مفاعيل إلزامية على كل العقود في لبنان (التجارية، العمل، السكن، الديون)، وليس محصوراً فقط بغايات تطبيق الضريبة. لذا، إن الضبابية في مسألة كهذه ستترك هامشاً واسعاً من التأويل، وربما تقود نحو الاضطرابات.

حتى الآن، بات واضحاً أن استناد بيان وزارة المال الأول، إلى المادتين 75 و83 من قانون النقد والتسليف، يهدف إلى نقل قسم كبير من الخسائر التي تراكمت في ميزانية مصرف لبنان أو التي ستتراكم لاحقاً بسبب شراء الدولار وبيعه من الجمهور مباشرة، إلى الخزينة، أي تمويل هذه الخسائر بالمال العام. كذلك، تبيّن أن هناك هدفاً آخر يقضي بأن تُلقى مسؤولية كل الخسائر في ميزانية مصرف لبنان المتعلقة بالدفاع عن ثبات سعر الصرف (بقيمة 1507,5 ليرات وسطياً) لفترة تفوق 22 سنة، على الحكومات المتعاقبة. إذ يبدو أن الحاكم رياض سلامة حاول في أكثر من مرّة القول إنه ليس الجهة التي حدّدت سعر الصرف الثابت، بل الحكومة، وإنه يدافع عن سياسات أقرّتها الحكومة. وبهذا المعنى، فإن تعديل سعر الصرف ليصبح 15 ألف ليرة آتى من الحكومة ومجلس النواب، والدفاع عنه واجب على «المركزي» في مقابل تحميل الخسائر للخزينة. وبذلك يحصل الحاكم على تغطية قانونية مقابل تبديد المليارات من مطلع التسعينيات لغاية اليوم.

غير أنه بمعزل عن الأهداف، فإن هذا التعديل في سعر الصرف له قوّة إلزامية تمتدّ من «غايات احتساب الضريبة في الموازنة» إلى الاقتصاد والمجتمع.

فعلى مدى الأشهر الماضية، انغمس الجميع في نقاشات متصلة بالدولار الجمركي باعتبار أنه يمثّل مورداً أساسياً للخزينة التي بات عليها التزامات إضافية تجاه رواتب موظفي القطاع العام لا يمكن إيفاؤها من دون تحصيل مالي إضافي. ومن أبرز مصادر هذا التحصيل: الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد السلع. الرسم يقتطع على قيمة السلعة المستوردة بالعملة الأجنبية، وسعر صرف العملة الأجنبية بقيمة 1507,5 ليرات لم يعد منطقياً، ما يستدعي تعديله. هكذا انحصر النقاش في سعر الدولار الجمركي. فعلى سبيل المثال، سيتم تعديل سعر الدولار الذي تستوفى على أساسه ضريبة القيمة المضافة تلقائياً بسبب الدولار الجمركي لأن قسماً كبيراً منها يقتطع مع الرسوم الجمركية عند استيراد السلع. لكن بالنسبة إلى ضرائب ورسوم أخرى، مثل الطابع المالي، وضريبة الأملاك المبنية، والضرائب على العقود وتسجيلها في وزارة المال وسواها، فإنها كلها ستعتمد على أساس سعر صرف للدولار يبلغ 15 ألف ليرة. بهذا المعنى، سيتم رفع قيمة الضرائب والرسوم بالاستناد إلى معيار واحد هو سعر الصرف، من دون أي اعتبار للوظائف الاقتصادية التي تؤدّيها هذه الضرائب في المجتمع. سيتم رفع قيمة التخمين العقاري، وقيمة التعاملات التجارية، وقيمة حقوق الملكية... كل ما هو متعاقد عليه بالدولار بين أطراف خاصة، سيخضع لسعر الصرف الجديد. لكن ماذا لو أن هناك اتفاقات حصلت وفق أسعار صرف متعدّدة كتلك الموجودة حالياً؟ أليس هناك عقود على سعر صرف الشيكات المصرفية؟ أليس هناك عقود مذكور فيها سعر الصرف المعتمد؟ أليس هناك عقود بالدولار النقدي؟ لذا، إن أي خلل في تنظيم العملية الانتقالية بشكل دقيق وفعال وشامل قد يكون مصدراً لإثارة مشاكل واضطرابات في ظل غياب القضاء عن الفصل في هذه الأمور، علماً بأن القضاء نفسه الذي لم يحدّد لغاية الآن موقفه من التعامل مع العقود وسعر الصرف، سيكون أمام طبقة جديدة من التعقيد إذا أراد الفصل في الدعاوى.

رغم ذلك، تقول مصادر في وزارة المال، إن التطبيق سيكون في نهاية تشرين الأول كما هو مقرّر. وتضيف إن كل العقود بالعملة الأجنبية ستخضع لهذا التعديل على جانب احتساب الضريبة، بما فيها ضريبة الدخل، وضريبة الأرباح، وضريبة التوزيع، ورسم الطابع المالي وسائر الضرائب والرسوم. «إنما بالنسبة إلى تطبيق الأمر على المؤسسات المالية، أي المصارف فإن هذا الأمر يقع على عاتق مصرف لبنان الذي سيصدر تعاميم تنظّم الأمر. كل ما يتعلق بعقود القروض والودائع وسواها، سيتم تنظيمه في مصرف لبنان، ولا سيما أن مصرف لبنان يتشاور مع وزير المال، بالاستناد إلى المادة 75 من قانون النقد والتسليف، لإصدار سعر الصرف وتحديده بقيمة 15 ألف ليرة». وبحسب المصادر، فإنّ آلية التنظيم ليست واضحة، وإن كان هناك بعض الخطوات المتوقعة مثل رفع سعر الدولار المصرفي إلى 15 ألف ليرة، ورفع سعر تسديد القروض... إنما كل ما يتعلق بإعداد ميزانيات المصارف، وأثر ذلك على رساميلها وأموالها الخاصة سيحدّده مصرف لبنان».

إذاً، ما الذي يمكن أن نتوقعه من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة؟ ليس هناك الكثير مما يمكن توقعه، إنما ما هو واضح لغاية الآن أن خطوط تحديد سعر الصرف والاتفاق عليها لم تُعرض، ولو من باب العلم والخبر، على المجلس المركزي لمصرف لبنان. أصلاً، المجلس المركزي فيه دمى تابعون لمراجع سياسية يدافعون ليل نهار عن استمرارية سلامة وبقائه في منصبه ضمن المسار الذي رسمه لتوزيع الخسائر وإعادة هيكلة النظام المصرفي. والدمى ليست حكراً على المجلس المركزي، ففي لجنة الرقابة على المصارف دمى مماثلة، وفي الهيئة المصرفية العليا أيضاً، وفي سائر المؤسسات التي يرأسها سلامة بوصفه حاكماً لمصرف لبنان. لذا، لا يعوّل على هذه الدمى، بينما المسار الذي فرضه سلامة بات واضحاً ومعروفاً: فرض تعدّدية في سعر الصرف تتيح إطفاء جزء من الودائع، ثم تغطية السحوبات من الودائع المحجوزة عبر ضخّ النقود. الأمران يؤدّيان إلى ارتفاع مستمرّ في سعر الصرف، ولا سيما أنه لم يتم إقرار قانون كابيتال كونترول، وحصيلتها تضخّم في الأسعار يستلزم طباعة المزيد من الليرات التي يُعاد استخدامها في سياق الهدف نفسه، بما يؤدّي أيضاً إلى ارتفاع سعر الصرف... ثم التضخم وهكذا دواليك. هذه دوامة متواصلة منذ ثلاث سنوات.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

في هذا الوقت، لم يتضح إذا كان سلامة يريد فعلاً إعادة هيكلة القطاع المصرفي أو أنه يريد قطاعاً «زومبي» حتى نهاية ولايته ورحيله. فلناخذ مثلاً ما يقوم به في الهيئة المصرفية العليا التي أحيل إليها منذ فترة طويلة، خمسة مصارف لأسباب إدارية جسيمة أو لأسباب مالية جسيمة، أو لكلي الأمرين معاً. فحتى الآن لم يتخذ أي قرار بشأن وضع اليد على أي مصرف وتعيين مدير مؤقت، بل هناك عمليات إنقاذ يتم التفاوض حولها بشأن «فدرال بنك»، إذ تشير مصادر مطلعة إلى أن مصرف لبنان ينوي إقراضه مليوني دولار شهرياً لإنقاذه من براثن الإفلاس!

فمع إقرار سعر صرف يبلغ 15 ألف ليرة، سيكون الأثر واسعاً على ميزانيات المصارف. هناك مصادر تشير إلى أن دراسة لجنة الرقابة على المصارف تؤكد مسح غالبية رساميل المصارف بهذا السعر، بينما تقول مصادر أخرى إن 10 مليارات دولار من رساميل المصارف ستتبخّر مباشرة. وإذا احتسبنا خسائر توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان، يتبيّن الآتي: في ميزانية المصارف نحو 80 مليار دولار (بالعملة الأجنبية) موظّفة لدى مصرف لبنان، لكن هذا الأخير ليس لديه تغطية بالعملة الأجنبية بأكثر من 25 مليار دولار (من ضمنها تقييم الذهب)، أي أن خسائر التوظيفات تبلغ 55 مليار دولار.

إذاً، أيّ إنقاذ سيقوم به سلامة بتعاميمه، سوى استمرار مخططه السابق القاضي بضخّ السيولة وإطفاء خسائره وخسائر المصارف وتحميلها للمجتمع؟ هناك خيار آخر قد يقدم عليه، وهو إطفاء الخسائر عبر تسليم ممتلكات الدولة وأصولها للمصارف ولكبار المودعين بثمن بخس. وهذا الخيار يجري العمل عليه من خلال مشروع قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي وإنشاء صندوق الودائع الذي سيموّل بإيرادات من أصول الدولة!

هل تنطلي خدعة «توحيد السعر» على صندوق النقد؟

عندما صرّح وزير المال يوسف الخليل بأنه سيتبنى بالاتفاق مع مصرف لبنان سعر صرف يبلغ 15 ألف ليرة مقابل الدولار الواحد، ثمة من روّج للأمر باعتباره توحيداً لسعر الصرف يتوازم مع ما يطلبه صندوق النقد الدولي من لبنان كأحد الشروط المسبقة للاتفاق النهائي، فهل تنطلي هذه الخدعة على الصندوق؟ في الواقع، ثمة مستويات من الإجابة؛ أولها أن مصرف لبنان تبنّى سعر منصّة «صيرفة» باعتباره السعر الأقرب إلى السوق، وهو سعر متحرّك خلافاً لفكرة تسعير الضرائب في الموازنة العامة بقيمة 15 ألف ثابتة. وثانيها، أنه إلى جانب سعر «صيرفة»، هناك سعر السوق الحرّة. وسعر الودائع وفق التعميم 151 (8 آلاف ليرة للدولار) وسعر الودائع وفق التعميم 158 (12 ألف ليرة مقابل الدولار)، أي أن إلغاء «صيرفة» وتوحيد أسعار التعاميم لتصبح كل الودائع والضرائب بسعر 15 ألف ليرة، لا يوحّد سعر الصرف، بل يجعل سعر السوق الحرّة أعلى بضعفين ونصف من سعر الـ15 ألف ليرة، أي أنه بدلاً من أن يقترب أكثر من سعر السوق الحرّة، ابتعد كثيراً عنه. وثالثها، أنه لا أحد يشكّ للحظة بأن توحيد سعر الصرف يبدأ بخطوة ركيكة مثل إصدار بيان أو حتى تصريح لوكالة أنباء، بل يفترض أن يكون الأمر عبارة عن سياسة نقدية يتم إعلانها بشكل واضح وتكون منسجمة مع توجّه اقتصادي واضح ومحدّد الأهداف.

لهذه الأسباب لا أحد يتوقع أن تنطلي هذه الخدعة على الصندوق، لأنها ليست توحيداً لسعر الصرف، وهي ليست أكثر من خطوات مشكوك بشفافيتها وأهدافها.

مصرف لبنان ينوي إقراض فدرال بنك مليوني دولار شهرياً لإنقاذه

تقرير

هل تَرجح كِفّة «الائتلاف» في انتخابات نقابة المعلّمين؟

فاتن الحاج

إقفال باب الترشيح لانتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة، على 34 مرشحاً فقط، يعكس بوضوح مدى الإحباط الذي يعيشه معلمو هذا القطاع، في غياب المعايير الموحّدة لتعديل رواتبهم. الفتور في التعاطي مع الاستحقاق النقابي مردّه إلى أن هؤلاء باتوا يقعون بالكامل تحت سلطة أصحاب المدارس التي يعلّمون فيها، وما يمكن أن يتكرّم به هؤلاء عليهم من عطاءات. المعلّمون لم ينتظروا، حتى أن يأتي الفرج من الموازنة العامة، بما أن ما أُقرّ لزملائهم في التعليم الرسمي، والذين تربطهم بهم وحدة تشريع، لم يكن تصحيحاً أو إقراراً لسلسلة رواتب جديدة، وبالتالي فإن أيّ تدبير خارج التشريع، لن يسري عليهم حكماً.

(هروات بو حيدر)

لا حماسة للانتخابات

الأجواء التحضيرية للانتخابات تشير إلى أن الأساتذة ليسوا في وارد خوض معارك قاسية، وأن أولوياتهم في مكان آخر تماماً: لقمة عيشهم. من هنا فإن الائتلاف بين القوى السياسية الفاعلة والمعارضين النقابيين في لائحة واحدة خيار مطروح في المفاوضات الانتخابية وليس مستبعداً، على ما يقول المرشح النقابي أنطوان مدوّر، الذي لا يخوض الانتخابات هذه المرة باسم التيار الوطني الحر، إنما ينسق مع بعض النقابيين المعارضين والمستقلين ومنهم "مجموعة نقابيات ونقابيين بلا قيود".

لكن لا شيء محسوم بشأن الاستحقاق حتى الآن، رغم أن هناك ثلاثة أيام فقط تفصل عن موعد الدورة الأولى، بعد غد الأحد، على أن تُنظم الدورة الثانية الأحد في 9 تشرين الأول المقبل، وتكون قانونية بمن حضر. المرحلة المقبلة ضبابية، هذا ما تقوله المرشحة عن مجموعة نقابيات ونقابيين بلا قيود، لونا سمور، مشيرة إلى أن المعلمين غير متحمّسين بسبب ظروفهم الصعبة وارتفاع كلفة الانتقال إلى مراكز الاقتراع. أما المجموعة التي ترشح 5 ناشطات هن: نهى عسيران، ديانا أبو زينب، باناريم السمراني، ميشلين يعقوب ولونا سمور، فستترقب ما ستؤول إليه أجواء التحالفات الانتخابية وتبني على الشيء مقتضاه.

مع وحدة التشريع، كان المعلمون يعانون الأمرّين من تفلّت المدارس من تطبيق القوانين وعدم محاسبتها فكيف من دونها؟ يسأل رئيس النقابة رودولف عبود، مشيراً إلى أن عدم إعطاء الدرجات الست المنصوص عنها في قانون سلسلة الرتب والرواتب الرقم 46 بتاريخ 2017/8/21 لا يزال مثلاً حياً أمامنا. أما ما أقرّته المدارس من "زودات" ومنح اجتماعية "فمتفاوت بين مدرسة وأخرى، ومن الأساتذة من نال مبلغاً مقطوعاً بالدولار الأميركي يراوح بين 100 و300 دولار، وهناك مدارس حوّلت نسبة مئوية من الرواتب إلى الدولار الأميركي تراوح بين 15% و40%، ومنها من اكتفت بإعطاء بدل نقل يوازي 200 ألف ليرة يومياً، ومنها من صرفت الرواتب بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف 8 آلاف ليرة للدولار الواحد وغيرها من الصيغ المتّفق عليها مع الأساتذة".

> المعلمون يتعاطون بفتور مع الانتخابات النقابية

عبود ليس مرشحاً للانتخابات، والتيار الوطني الحر لم يحسم خياره بعد ما إن كان سيشارك في الانتخابات أو يقاطع أو يدعم لوائح أم لا، القرار رهن اجتماعات الأيام المقبلة، بحسب المسؤول التربوي المركزي روك مهنا.

نعمة محفوض بعدّ لائحته

الرئيس السابق لنقابة المعلمين، نعمه محفوض، لم يعلن لائحته بعد وينتظر أن يفعل ذلك بداية الأسبوع المقبل، لكن يبدو أنها ستضم القوى السياسية نفسها التي دعمته العام الماضي، حيث علقت الانتخابات بسبب الخلاف على النظام الداخلي للنقابة، وهي حركة أمل والقوات اللبنانية وجمعية المقاصد والجماعة الإسلامية وتيار المستقبل وتيار المردة وحزب الوطنيّين الأحرار، على أن تراعي اللائحة العرف السائد لجهة أن المجلس التنفيذي للنقابة يضم سبعة مقاعد للمسيحيين مع الرئيس وخمسة للمسلمين (3 سنّة و2 شيعة).

وتجدر الإشارة إلى أن الأحزاب المنضوية في لائحة محفوض هي نفسها التي أقصته قبل 5 سنوات. وقد خاض يومها المعركة منفرداً بدعم غير مباشر من مجموعة «نقابيّات ونقابيّين بلا قيود» فقط.

مع ذلك، يقول محفوض إنه اليوم منفتح للحوار مع كل الأطراف، ومن يريد أن ينضم إلى اللائحة مرحب به، وهو سيتعاون، بعيد انتهاء الاستحقاق، مع الجميع ولا سيما مع المجموعة النقابية المستقلة، والتي يقدّر عمل الناشطات فيها. ويلفت إلى أن لائحته تخوض المعركة وفق عنوانين: مظلومية الأستاذ في التعليم الخاص الذي لم يستفد من أي مساعدة أو منحة قررتها الدولة نتيجة الأزمة، وبقيت الحلول على القطعة مرهونة بإدارة المدرسة، فيما راتب الأستاذ بات في الحضيض وباتت قيمته مقسومة على 25. والعنوان الثاني هو اضطلاع نقابة المعلمين مع باقي نقابات المهن الحرة بدور وطني لإنقاذ الوضع في البلد.

تقرير

الميسورون يسابقون الدولار الجمركي
إقبال على السيارات الفخمة

رضا صوايا

حتى إقرار الزيادة على الدولار الجمركي، ليصبح 15 ألف ليرة، كان قطاع السيارات من أبرز القطاعات التي جهدت للاستفادة من الرسم الجمركي المنخفض منذ بداية العام. فقد شهد هذا القطاع نمواً لافتاً في الاستيراد، وحركة مبيع نشطة وخاصة للسيارات المرتفعة الثمن التي يتخطى سعرها 40 ألف دولار، فيما بيعت بعض السيارات الجديدة كلّها ولم تعد متوفرة لدى الشركات.

تبيّن الإحصاءات أن قيمة السيارات المستوردة خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت 835 مليون دولار، مقارنةً بحوالى 812 مليون دولار طوال عام 2021. ومن حيث العدد، ارتفع عدد السيارات المستوردة المستعملة والجديدة من 8 آلاف و208 سيارات في النصف الأول من العام الماضي، إلى 13 ألفاً و287 سيارة في الفترة نفسها من العام الجاري. أرقام لا تؤشر فقط إلى تحوّط التجار للمستقبل وسعيهم لمراكمة الأرباح فور إقرار الدولار الجمركي، بل تكشف عن مدى التفاوت الاجتماعي القائم والذي عزّزته الأزمة، بين أغلبية كاسحة من السكان تعجز عن تعبئة البنزين لسياراتها وأقلية قادرة على إنفاق عشرات آلاف الدولارات نقداً لشراء سيارات.

الهجمة على شراء السيارات قد تجد ما يبرّرها في السعي للاستفادة من الأسعار الحالية قبل ارتفاعها بشكل هائل عند إقرار الدولار الجمركي. وعلى سبيل المثال يظهر جدول أعدّته نقابة أصحاب معارض السيارات المستعملة (قبل إقرار الدولار الجمركي) أن الرسم الجمركي لسيارة Mercedes S550 موديل 2020 سيرتفع من 93 مليون ليرة إلى مليار و352 مليون ليرة وذلك في حال اعتماد دولار جمركي على أساس 18 ألف ليرة. كذلك سيرتفع الرسم الجمركي لسيارة Toyota RAV4 موديل 2015 من 8 ملايين و500 ألف ليرة إلى 125 مليون ليرة... واللائحة تطول.

واقع ساهم في ارتفاع مبيعات السيارات «بنسبة تُراوح ما بين 15% إلى 20% وتحديداً للسيارات التي يتخطى سعرها الـ40 ألف دولار. أما السيارات التي يقلّ سعرها عن هذا المبلغ فمش عم تنطلب!» بحسب نقيب أصحاب معارض السيارات المستعملة وليد فرنسيس. ويلفت فرنسيس إلى أن الطلب يتركز «على السيارات الرباعية الدفع على أنواعها، والسيارات السياحية وخاصة من صنف BMW وMercedes». ولجهة الأسعار يشير فرنسيس إلى أن «المعارض زادت من أسعار السيارات ما بين ألفين إلى 3 آلاف دولار وذلك قبل أن يُقرّ الدولار الجمركي». وعند السؤال عن إمكانية بيع جميع السيارات التي استوردت طوال هذا العام يؤكد فرنسيس «أن بيعها ممكن وليس صعباً، خاصة أن المشترين لا ينحصرون بالسوق المحليّة، بل هنالك مغتربون في الخليج ومواطنون من دول مجاورة كسوريا وتركيا وأرمينيا يستفيدون من انخفاض أسعار الرسم الجمركي لشراء السيارات».

(هروات بو حيدر)

> بيعت كلّ سيارات شيفروليه Tahoe الرباعية الدفع موديل عام 2022

وفي مؤشر بارز حول حجم الطلب من قبل الفئة الميسورة على السيارات يكشف هشام وهبة، مدير المبيعات في شركة Impex، الوكيل الحصري لسيارات شيفروليه في لبنان أن «سيارات شيفروليه Tahoe الرباعية الدفع موديل 2022 بيعت كلّها لدى الشركة وهي غير متوفرة حالياً بانتظار قدوم شحنات جديدة»، متحفظاً عن ذكر عدد السيارات المباعة بحجة عدم توفر الداتا. وللعلم فإن سعر الـTahoe «يبدأ بحوالى 70 ألف دولار وقد يتخطى الـ92 ألف دولار».

أما في حال إقرار الدولار الجمركي «فلن يعود بمقدورنا الاستيراد والمتضرّر الأكبر سيكون الدولة التي ستخسر الكثير من إيراداتها» وفقاً لفرنسيس، الذي يوضح أن «25% من إيرادات الدولة تحصّلها من قطاع السيارات والقطاعات المرتبطة به من قطع الغيار والزيوت وغيرها».

تقرير

استمرار وقف الأعمال في الأهراءات: عودة إلى المربع الأوّل

رأجانا حمية

لا تزال أعمال رفع الردميات ومعالجة الحبوب في الجهة الشمالية من مبنى الأهراءات في مرفأ بيروت متوقفة منذ ثلاثة أسابيع كان من المفترض ألا يطول هذا الأمر لأكثر من 10 أيام، بحسب ما كان مقرراً، إلا أن صعوبة تأمين التمويل اللازم لشراء المواد الكيميائية لمعالجة الفطريات مدّد فترة التوقف وحال دون استكمال الأعمال بسبب خطورة الفطريات الموجودة في المكان.

65 ألف دولار أميركي هي قيمة الأموال اللازمة لمعالجة الفطريات الخطرة هناك. مبلغ على ضآلته، إلا أنه لم يتأمّن. وبرغم تواصل وزارة البيئة والمعنيين مع عدد من المنظمات الدولية للمساعدة في هذا الإطار، غير «أننا لم نحصل على جواب إلى الآن»، يقول رئيس اللجنة العلمية لمعالجة الحبوب في مرفأ بيروت، الدكتور محمد أبيض. لا من الجهات الدولية ولا حتى من جيران المرفأ من النواب الذين أكثروا من زياراتهم إلى هناك، شاكين من الروائح التي تنبعث جراء عملية التخمر. مع ذلك، يطمئن أبيض إلى أن «الأزمة» قد تُحل خلال أيام. لكن، حلّ الأزمة القريب لا يعني أن العمل في المرفأ سيستكمل من المرحلة الأخيرة التي توقفت عندها الأعمال سابقاً، فكلفة التوقف كل تلك الأسابيع «أعادت عقارب الساعة كثيراً إلى الوراء»، يضيف أبيض، خصوصاً مع استعادة الحرائق وعمليات التخمّر نشاطها في الجهة الشمالية، حيث كانت قد بدأت أعمال الإطفاء والتبريد ونقل الردميات. وحتى اللحظة، تنحصر الأعمال في إطفاء الحرائق التي تشتعل بين الحين والآخر، من دون امتلاك القدرة على تبريدها، وهو ما يزيد من حجم المشكلة، إذ تعمل المياه على تنشيط عمليات التخمّر وزيادة درجات الحرارة تحت الردميات، وهو ما يؤدي وسيؤدي في مراحل لاحقة إلى اشتداد الحرائق وانبعاث الدخان الذي يحمل ما يكفي من الفطريات إلى الهواء.

عودة إلى الوراء في الجهة الشمالية ولا تقدّم في الجهة الجنوبية، التي تتسارع فيها عمليات التخمّر التي تنذر باستعادة السيناريو نفسه الذي تكرّر على مدى أشهر في الجهة الشمالية، من اشتعال الحرائق إلى تمدّدها إلى زيادة الانبعاثات في الهواء إلى انهيار الصوامع.

> لا تزال وزارة الأشغال تنتظر التقرير الهندسي لاتخاذ قرار التدعيم أو الهدم

وعلى الرغم من الدعوة العاجلة من رئاسة الحكومة إلى وزارة الأشغال العامة والنقل لإعادة تكليف شركة «خطيب وعلمي» بمراجعة دراستها والإجابة عما إذا كان يمكن العمل على ترميم الجهة الجنوبية، إلا أن شيئاً لم يحدث إلى الآن. وبحسب مصادر وزارة الأشغال، «لا نزال بانتظار تقرير الشركة»، الذي سيُبنى على أساسه القرار النهائي، فإما البدء بالتدعيم أو الهدم.

وطالما أن التقرير لم يصدر بعد، لا يزال مرسوم مجلس الوزراء والذي قضى بهدم الأهراءات قائماً حتى اللحظة، خصوصاً أن إلغاء هذا المرسوم يحتاج إلى مرسوم آخر، وهو ما لم يحصل. فهل تُهدم الأهراءات؟

تقرير

حريق حرار مفتعل: بحثاً عن الفحم والحطب

محمد ملص

نجح متطوّعو الدفاع المدني و"درب عكار" والمستجيب الأول" في اتحاد بلديات جرد القبقطع، بالإضافة إلى مساندة من الجيش، في السيطرة على الحريق الكبير الذي اندلع ظهر أول من أمس في أحراج بلدة حرار العكارية، واستمرّ حتى صباح أمس. إلا أن تعويض الخسائر الناجمة عن الحريق ليس سهلاً، إذ يرجح المعنيون أن يكون قد قضى على قرابة الـ1500 شجرة من أشجار السنديان والصنوبر. "الحريق التاجي"، كما تُسمى الحرائق التي تطاول رؤوس الأشجار، تراوح ارتفاع السنة اللهب فيه بين 30 إلى 50 متراً، ما ساهم في عرقلة عمليات الإطفاء وصعوبة الوصول إلى النيران.

لا بلدية في حرار، بعدما جرى حلّها بفعل المشاكل التي ارخت بثقلها على المجلس البلدي، الأمر الذي غيّب سلطة البلدية على الأحراج والغابات وسمح للعبث العشوائي وارتفاع عمليات القطع والتشحيل. لذا نلجأ إلى رئيس اتحاد بلديات جرد القبيطع، عبد الإله زكريا، للسؤال، فلا يتردّد في التأكيد على أنّ "الحريق مفتعل" متهماً أصحاب مشاحر الفحم بـ"إحراق الأحراج عن سابق إصرار وتصميم لمحو آثار المفاحم التي تنشب داخل الأحراج". وفي حديث مع "الأخبار" يوضح زكريا أن المنطقة التي اندلعت فيها النيران "تشكل ثاني أكبر حرج صنوبر في عكار بعد "حرج الطلبي" في القبيات".

(هيلم الموسوي)

لا يبدو زكريا متفائلاً بإمكان معاقبة المرتكبين "كلّ مرة نفتح تحقيقاً ولا نصل إلى الجاني. وفي كثير من الأحيان نراهم يقطعون الحطب لكننا غير قادرين على توقيفهم". مطالباً الوزارات المعنية "من الداخلية إلى الزراعة والبيئة بتعزيز مراكز الدفاع المدني" وإن استطرد "للأسف، المناشدات لن تجدي نفعاً نظراً إلى الوضع الاقتصادي في البلد".

بدوره يؤكد مختار حرار، بسام أحمد، في اتصال مع "الأخبار" أن "ما يجري في غابات حرار وعكار حرائق مفتعلة، لكننا لن نعرف هوية المرتكبين". وعن أسباب هذه الارتكابات، يشير إلى سببين: "الأول هو مشاحر الفحم التي يتم إشعالها لاستخراج الفحم، ولا يتم إطفاؤها بشكل صحيح. والثاني هو إضرام الحريق قصداً، لقطع الأشجار واستخدامها لاحقاً في التدفئة".

يوافق مصدر أمني لـ"الأخبار" على ما جاء على لسان رئيس الاتحاد والمختار، لكنه يأسف لأن الحريق المفتعل لا يقوم به أفراد خائفون من البرد القادم في ظلّ غلاء المازوت "بل تجّار جعلوا من قطع الأشجار مهنة خصوصاً بعدما بات سعر الطن يُراوح بين 200 و300 دولار: ومن المرجح أن يرتفع أكثر مع اقتراب فصل الشتاء".

... والسيارات الاقتصاديّة عرفت مكانتها في «تدلّلت»

لؤي فلحة

مَن منا لم يسمع بنكتة تتعلق بالسيارات الصغيرة، ولا سيّما أثناء الأحوال الجوية السيئة، كتلك التي تشير إلى العثور على سيارة "بيكانتو كيا" فوق سطح أحد المنازل بعدما حملتها الرياح إلى هناك؟ ومَن منا لم يقرأ منشورات ساخرة تدعو أصحاب السيارات الصغيرة إلى ربطها جيداً قبل قدوم العاصفة خوفاً من أن تطير في الهواء. هذه السخرية تعكس إلى حدّ ما موقف بعض اللبنانيين، وتحديداً قبل الأزمة الاقتصادية، تجاه السيارات الصغيرة. دارت عجلة الزمن، وتقهقر "البريستيج" أمام غلاء أسعار البنزين، ليشهد سوق السيارات الصغيرة، وتحديداً المستعملة منها، إقبالاً متزايداً.

فوجئ رضا، الراغب بشراء سيارة صغيرة لابنه كي يتمكن من الذهاب إلى جامعته، بأن المبلغ الذي ادّخره لشراء السيارة لم يعد كافياً بعدما ارتفعت الأسعار. بحث عن موديلات قديمة ولم يوفّق، فاضطر إلى شراء دراجة نارية تعين ابنه في تنقلاته. يعترف رضا بأنه كان يمنع أولاده من قيادة الدراجات النارية في ظلّ غياب إجراءات السلامة على الطرقات اللبنانية، لكنه أُجبر على تقبّل الأمر مع غياب الحلول الأخرى.

على عكس رضا، اقتنى وائل سيارة صغيرة قبل سنوات عديدة رغم أنه كان يملك "رانج" بمحرّك 8 سيلندر. بقيت السيارة الصغيرة، التي قسّط ثمنها، هامشية لفترة طويلة إلى أن بدأت أسعار البنزين بالارتفاع. عندها وجد وائل نفسه مضطراً إلى ركن "رانجه" والاعتماد على سيارته الصغيرة في جميع مشاويره القريبة والبعيدة.

(هروات بو حيدر)

"قدي مصروفها هالسيارة؟" هو السؤال الأبرز الذي يوجّه إلى عباس صالح، صاحب معرض للسيارات. يؤكد صالح أن السيارات الاقتصادية المستعملة مثل "بيكانتو كيا وهيونداي آي 10 وشيفروليه سبارك ..." هي أكثر السيارات المطلوبة في السوق راهناً، ما أدى الى ارتفاع أسعارها. فعلى سبيل المثال ارتفع ثمن سيارة البيكانتو موديل 2010 من حوالي 2700 دولار ليتجاوز مبلغ الـ4000 دولار، في حين قارب سعر موديل 2015 حوالي 6000 دولار بعدما كان بحدود 4500 دولار في الفترة التي سبقت ارتفاع أسعار البنزين. وبطبيعة الحال تتفاوت أسعار السيارات ولو كانت ضمن الموديل نفسه وذلك وفقاً إلى نسبة استهلاكها. كثرة الطلب على هذه السيارات يعزوها صالح إلى عوامل عديدة: أولاً، لأنها تُعتبر سيارات اقتصادية ذات مصروف بنزين جيد، فالمعدّل الوسطي لمصروف سيارات 4 سيلندر هو 250 كلم بالتنكة، أما معدّل مصروف سيارات الـ6 سيلندر فيبلغ 150 كلم بالتنكة، في حين يصل معدّل مصروف محركات 8 سيلندر إلى 100 كلم بالتنكة. ثانياً، ساهم فقدان القدرة الشرائية للبنانيين في تعزيز سوق السيارات المستعملة. ثالثاً، أدى توقف القروض المصرفية المخصّصة لشراء السيارات، فضلاً عن توقف بعض شركات السيارات عن اعتماد مبدأ التقسيط بالدفع، إلى تراجع مبيعات السيارات الجديدة.

وعلى النقيض، انخفضت أسعار السيارات ذات المصروف المرتفع من البنزين نتيجة انخفاض الإقبال عليها، فأسعار "الرانج روفر" على سبيل المثال انخفضت حوالي 2500 دولار.

كذلك بلغت صالح إلى أن قطع غيار السيارات باتت تؤدي دوراً مهماً في عملية شراء السيارات، إذ يتردّد كثير من الأشخاص في اقتناء بعض الأنواع نظراً إلى غلاء قطعها، ويذهبون باتجاه السيارات ذات القطع الرخيصة، وخصوصاً أن الطرقات اللبنانية مليئة بالحفر التي تسبّب أعطالاً تستدعي تغييراً في القطع بشكل مستمر. كثرة الطلب لا توازيها كثرة في العرض بحسب صالح الذي يشير إلى أن معظم مالكي السيارات الصغيرة يرفضون حالياً بيع سياراتهم، ويفضلون الاحتفاظ بها مستفيدين من مزاياها التوفيرية في هذه الظروف الصعبة. أما من يبيعون سياراتهم فيندرجون ضمن فئتين، الأولى تبيع بداعي السفر، والثانية تدفعها ظروفها المأساوية إلى بيع ممتلكاتها بهدف تأمين لقمة عيشها. وهذا على خلاف ما كان يجري قبل الأزمة، إذ كان يعمد كثيرون إلى بيع سياراتهم بهدف شراء موديلات أحدث وأفخم. وأخيراً يشير صالح إلى أن عدداً كبيراً من مالكي السيارات ذات المصروف المرتفع باتوا يقصدون التجار والمعارض بهدف مقايضة سياراتهم بسيارات اقتصادية صغيرة بهدف التوفير.

انسحاب «نوفاتيك»: هل أصبحت شركة البترول الوطنيّة ضرورة؟

قاسم غريب *

شركة «نوفاتيك» الروسيّة كانت صاحبة حق في اتفاقيتَي التنقيب والإنتاج العائدتين للبلوكين 4 و9 بنسبة 20% (كجزء من كونسورتيوم الشركات: «توتال» المشغّلة 40%، «إيني» 40% و«نوفاتيك» 20%) لغاية 2 تمّوز 2022 عندما أعلنت انسحابها من هذه الاتّفاقيّات. بتاريخ 13 أيلول 2022 (قرار رقم 11 ق/و) أعلن وزير الطاقة وليد فيّاض، بناءً على توصية هيئة إدارة قطاع البترول (توصية رقم 2022/6)، أخذ التنازل الجبري من «نوفاتيك» عن كامل حقوقها لمصلحة الدولة اللبنانيّة. وفي القرار نفسه، تمّ تكليف الهيئة بإدارة حصّة الدولة في كلّ من اتفاقيتَي التنقيب والإنتاج العائدتين للبلوك 4 و9.

يشكّل انسحاب «نوفاتيك» فرصة للبنان ليكون له كلمة حقيقية في خطط التنقيب والتطوير والإنتاج. فلحدّ الآن، دور لبنان (هيئة إدارة قطاع البترول) هامشي في وضع هذه الخطط، ما يهدّد فرصة تعظيم المصلحة الوطنيّة من هذه الخطط والثروات المحتملة، وإنّما لسبب أهمّ: احتمال تضارب المصالح بين تلك الشركات ولبنان على المدى البعيد، ما يجعل هذه الشركات، بطبيعة الحال، تخطّط لتعظيم فائدتها على المستوى القصير حتّى ولو أدّى ذلك إلى خسائر وطنيّة كبيرة على المستوى البعيد.

● المادّة 23,3: يتم استرداد التكاليف القابلة للاسترداد التي تكبدها أصحاب الحقوق حصرياً من وضمن حدود بترول الكلفة. يحق لأصحاب الحقوق تسلّم ورفع، في كل فصل، كمية من البترول (بترول الكلفة) توازي أقله (يتمّ تحديد النسبة بالمزايدة) من البترول المتاح لهذا الفصل، ويجب ألا يتخطى سقف بترول الكلفة خمسة وستين بالمئة (65%) من البترول المتاح.

● «التكاليف القابلة للاسترداد» تعني جميع التكاليف التي يتكبدها أصحاب الحقوق في ما يتعلّق بالأنشطة البترولية، والتي يمكن استردادها استناداً إلى الإجراءات المحاسبية والمالية.

- البيانات، التحليلات والتقارير: كلّ ذلك يحتاج إلى دراسات كثيرة موازية تتطلّب طواقم عمل كبيرة، وهذا ما نستطيع فعله بالبيانات والتحليلات القائمة عليها التي نحصل عليها تباعاً كما هو مؤكّد في مسوّدة اتّفاقيّة الإنتاج.

● المادّة 25,5: تكون جميع البيانات التي تم جمعها أو الحصول عليها في ما خص الأنشطة البترولية أو تلك الناتجة منها وفقاً لهذه الاتفاقية وللقانون اللبناني الساري المفعول، ملكاً للدولة.

● المادّة 25,6: يجب تقديم البيانات، التحليلات أو التقارير التي تم جمعها أو تطويرها أو الحصول عليها من قبل أصحاب الحقوق إلى الدولة مجاناً ويمكن استعمالها لأجل الأنشطة البترولية مجاناً من قبل أصحاب الحقوق طوال مدّة سريان هذه الاتّفاقية.

- الأنشطة البترولية المنسقة وتجزئة الإنتاج: وأخيراً في قسم الأعباء والمهام نودّ الإشارة إلى موضوع تقاسم الإنتاج (Unitization) في الحالة التي يتجاوز فيها مكمن ما حدود الخطّ الفاصل للجرف القاري أو لمياه إقليمية أخرى، باستثناء أنّ الدولة تكون مسؤولة عن أيّ مفاوضات بين الحكومات، ويقوم أصحاب الحقوق بالتفاوض مع أيّ مشغل أو صاحب حق في القطاع الخاص في البلد الآخر. يخضع أيّ اتفاق لتطوير هذا المكمن أو لبناء أو استعمال منشآت عبر الحدود، أو أيّ تدبير آخر بين أصحاب الحقوق وأيّ كيانات أخرى في ما خص التنسيق بين الأنشطة البترولية عبر الحدود أو أيّ قرار لتطوير هذا المكمن من دون هكذا اتفاق أو ترتيب، لموافقة مجلس الوزراء المسبقة.

سيناريوات للقيام بالأعباء الملقاة على عاتق الهيئة

> هل تستطيع هيئة إدارة قطاع البترول القيام بكلّ أعباء القطاع البترولي في البرّ والبحر ومشتقّات هذا القطاع؟ حتماً لا

من تسلّم خطة التطوير والإنتاج المقترحة.

● المادّة 11,3، خطة التطوير والإنتاج: يجب أن تتضمن خطة التطوير والإنتاج المقترحة في ما يتعلق باكتشاف الغاز الطبيعي خطة البنية التحتية للغاز وتسويقه.

على المستوى نفسه، دراسة «مراجعات الخطط» - وهو أمر محتمل لطبيعة الحقول الخضراء (high uncertainty in green field development) - تتطلّب خبرات وطواقم كبيرة. أمّا الأمر الآخر الشديد الأهميّة، فهو متابعة سير العمليّات ونتائج تطبيق المشاريع. هذا أيضاً يتطلّب جهداً كبيراً ومستمرّاً وطاقات كبيرة بطبيعة الحال.

- التكاليف القابلة للاسترداد: أمّا الأهميّة القصوى لكل ذلك فتعود إلى الكلفة؛ لبنان يدفع كلفة كلّ العمليّات من نفطه وغازه. فليس لدينا، بالتالي، خيار إلّا مراجعة كلّ الخطط مراجعة مستفيضة ومتابعة التنفيذ متابعة دقيقة. ليس فقط للتأكّد بأنّ المشاريع والخطط تحقّق تعظيم الفائدة إذا بنينا على حسن نيّة الشركات الأجنبيّة وإنّما لسبب أهمّ: احتمال تضارب المصالح بين تلك الشركات ولبنان على المدى البعيد، ما يجعل هذه الشركات، بطبيعة الحال، تخطّط لتعظيم فائدتها على المستوى القصير حتّى ولو أدّى ذلك إلى خسائر وطنيّة كبيرة على المستوى البعيد.

● المادّة 21,1: في حال تعذّر مكمن هو موضوع اكتشاف تجاري محتمل حدود الرقعة إلى داخل رقعة متاخمة هي موضوع حق بترولي آخر يمنح طرفاً ثالثاً الحق في ممارسة أنشطة تطوير وإنتاج (رقعة متاخمة ممنوحة) تُطبّق أحكام الفقرة أعلاه على الحالة التي يتجاوز فيها المكمن ما حدود الخطّ الفاصل للجرف القاري أو لمياه إقليمية أخرى، في هذه الحالة، يتطلّب تحليل هذه المكامن عملاً مضاعفاً لسببين. فالإنتاج بكميات مجهولة من الجهة الأخرى يضاعف التحدّيات التقنيّة في ما يخصّ تقدير الاحتياط النفطي أو الغازي. ومن جهة أخرى، لا يمكننا أن نعتمد على سيل المثال، لا الحصر، لبنان لا يمكن ولا يجب أن يُترك تثمين حصّته من حقل مشترك بين لبنان وفلسطين المحتلّة لشركة «توتال» الفرنسية أو غيرها بالتفاوض مع الشركة المشغّلة في الجانب الآخر، بينما نقف نحن موقف المتفرّج من بعيد ويترك لنا صلاحية الموافقة أو الرفض فقط.

> هل تستطيع هيئة إدارة قطاع البترول القيام بكلّ أعباء القطاع البترولي في البرّ والبحر ومشتقّات هذا القطاع؟ حتماً لا

● «التكاليف القابلة للاسترداد» تعني جميع التكاليف التي يتكبدها أصحاب الحقوق في ما يتعلّق بالأنشطة البترولية، والتي يمكن استردادها استناداً إلى الإجراءات المحاسبية والمالية.

- البيانات، التحليلات والتقارير: كلّ ذلك يحتاج إلى دراسات كثيرة موازية تتطلّب طواقم عمل كبيرة، وهذا ما نستطيع فعله بالبيانات والتحليلات القائمة عليها التي نحصل عليها تباعاً كما هو مؤكّد في مسوّدة اتّفاقيّة الإنتاج.

● المادّة 25,5: تكون جميع البيانات التي تم جمعها أو الحصول عليها في ما خص الأنشطة البترولية أو تلك الناتجة منها وفقاً لهذه الاتفاقية وللقانون اللبناني الساري المفعول، ملكاً للدولة.

● المادّة 25,6: يجب تقديم البيانات، التحليلات أو التقارير التي تم جمعها أو تطويرها أو الحصول عليها من قبل أصحاب الحقوق إلى الدولة مجاناً ويمكن استعمالها لأجل الأنشطة البترولية مجاناً من قبل أصحاب الحقوق طوال مدّة سريان هذه الاتّفاقية.

- الأنشطة البترولية المنسقة وتجزئة الإنتاج: وأخيراً في قسم الأعباء والمهام نودّ الإشارة إلى موضوع تقاسم الإنتاج (Unitization) في الحالة التي يتجاوز فيها مكمن ما حدود الخطّ الفاصل للجرف القاري أو لمياه إقليمية خاضعة لقوانين دولة أخرى، باستثناء أنّ الدولة تكون مسؤولة عن أيّ مفاوضات بين الحكومات، ويقوم أصحاب الحقوق بالتفاوض مع أيّ مشغل أو صاحب حق في القطاع الخاص في البلد الآخر. يخضع أيّ اتفاق لتطوير هذا المكمن أو لبناء أو استعمال منشآت عبر الحدود، أو أيّ تدبير آخر بين أصحاب الحقوق وأيّ كيانات أخرى في ما خص التنسيق بين الأنشطة البترولية عبر الحدود أو أيّ قرار لتطوير هذا المكمن من دون هكذا اتفاق أو ترتيب، لموافقة مجلس الوزراء المسبقة.

سيناريوات للقيام بالأعباء الملقاة على عاتق الهيئة

- سيناريو 1، يكمن هذا الخيار بالتعاون مع والاعتماد (بشكل شبه كامل) على شركات الخدمات البترولية والاستشاريين. هذا الخيار قد يكون الأجدى في حال عدم اكتشاف النفط والغاز بكميّات تجاريّة وفيرة. ولكن، في الجهة المقابلة، بالإضافة إلى كلفته العالية، يحرمنا هذا الخيار من بناء الخبرات الوطنيّة اللازمة لإدارة شؤون قطاعنا.

سيناريو 2، الخيار الثاني يكمن في توظيف طاقم تقني محلّي كبير في هيئة إدارة قطاع البترول، على أن يصار تدريجيّاً إلى تدريب هذا الفريق ليستطيع القيام بالمهام المنوطة به وقد يشكّل هذا الطاقم التقني نواة غير مباشرة لشركة البترول الوطنيّة. السؤال هنا: هل يتناسب هذا الخيار مع تصميم الهيئة على أنّها هيئة مراقبة ناظمة وليست تنفيذيّة؟ والأمر الأهمّ، هذا الخيار لن يحقّق المطلوب إذا وجد لبنان نفسه أمام فرصة المشاركة في الإنتاج وهو الحال الآن، في هذه الحالة تصبح الشركة الوطنية ضرورة.

- سيناريو 3، الخيار الثالث يكمن في تأسيس شركة نفط وطنيّة تتولّى جزءاً من المهام الملقاة على عاتق هيئة إدارة قطاع البترول وتتحوّل على أساسها الهيئة إلى هيئة ناظمة للقطاع أكثر منها مديرة له.

هيئة إدارة قطاع البترول وشركة البترول الوطنيّة – الأدوار والصلاحيات

لم تلحظ اتّفاقيّات الاستكشاف في البلوكين 4 و9، على الإطلاق، أيّ تغيير بطراً على هيكليّة إدارة قطاع النفط والغاز في المستقبل ومن ضمنها إنشاء شركة بترول وطنيّة. على سبيل المثال، أناطت إخلاء الحقول عند نفاد فترة الاتّفاقيّة (Decommissioning): بعد ثلاثين سنة من بدء الإنتاج!

أمّا نموذج اقتراح قانون الموارد البترولية في الأراضي اللبنانيّة فتكلّم عن شركة بترول وطنيّة تؤسّس بموجب مرسوم يتّخذه مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الطاقة بالاستناد إلى توصية الهيئة. وهنا أيضاً ممكنٌ لتضارب المصالح. فقرار تأسيس شركة بترول وطنيّة تتشابك صلاحيّاتها مع الهيئة يجب أن لا يعود للهيئة، من جهة أخرى، اقتراح القانون يشترط «اكتشافات تجاريّة واعدة» في البحر لكي تستطيع تلك الشركة القيام بأنشطة بترولية في المياه البحريّة. ما هي خياراتنا للقيام بالمهام الكثيرة التي من ضمنها تلك المذكورة أعلاه؟ الخيارات التالية هي وحدها المتاحة إذا قرّر لبنان أن لا يقف موقف المتفرّج في ما يتعلّق بنفطه وغازه:

- سيناريو 1، يكمن هذا الخيار بالتعاون مع والاعتماد (بشكل شبه كامل) على شركات الخدمات البترولية والاستشاريين. هذا الخيار قد يكون الأجدى في حال عدم اكتشاف النفط والغاز بكميّات تجاريّة وفيرة. ولكن، في الجهة المقابلة، بالإضافة إلى كلفته العالية، يحرمنا هذا الخيار من بناء الخبرات الوطنيّة اللازمة لإدارة شؤون قطاعنا.

سيناريو 2، الخيار الثاني يكمن في توظيف طاقم تقني محلّي كبير في هيئة إدارة قطاع البترول، على أن يصار تدريجيّاً إلى تدريب هذا الفريق ليستطيع القيام بالمهام المنوطة به وقد يشكّل هذا الطاقم التقني نواة غير مباشرة لشركة البترول الوطنيّة. السؤال هنا: هل يتناسب هذا الخيار مع تصميم الهيئة على أنّها هيئة مراقبة ناظمة وليست تنفيذيّة؟ والأمر الأهمّ، هذا الخيار لن يحقّق المطلوب إذا وجد لبنان نفسه أمام فرصة المشاركة في الإنتاج وهو الحال الآن، في هذه الحالة تصبح الشركة الوطنية ضرورة.

- سيناريو 3، الخيار الثالث يكمن في تأسيس شركة نفط وطنيّة تتولّى جزءاً من المهام الملقاة على عاتق هيئة إدارة قطاع البترول وتتحوّل على أساسها الهيئة إلى هيئة ناظمة للقطاع أكثر منها مديرة له.

هيئة إدارة قطاع البترول وشركة البترول الوطنيّة – الأدوار والصلاحيات

لم تلحظ اتّفاقيّات الاستكشاف في البلوكين 4 و9، على الإطلاق، أيّ تغيير بطراً على هيكليّة إدارة قطاع النفط والغاز في المستقبل ومن ضمنها إنشاء شركة بترول وطنيّة. على سبيل المثال، أناطت إخلاء الحقول عند نفاد فترة الاتّفاقيّة (Decommissioning): بعد ثلاثين سنة من بدء الإنتاج!

أمّا نموذج اقتراح قانون الموارد البترولية في الأراضي اللبنانيّة فتكلّم عن شركة بترول وطنيّة تؤسّس بموجب مرسوم يتّخذه مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير الطاقة بالاستناد إلى توصية الهيئة. وهنا أيضاً ممكنٌ لتضارب المصالح. فقرار تأسيس شركة بترول وطنيّة تتشابك صلاحيّاتها مع الهيئة يجب أن لا يعود للهيئة، من جهة أخرى، اقتراح القانون يشترط «اكتشافات تجاريّة واعدة» في البحر لكي تستطيع تلك الشركة القيام بأنشطة بترولية في المياه البحريّة. ما يعني بأنّ الشركة إن أُسّست اليوم على سبيل المثال، لا يمكنها إدارة حصّة الدولة في البلوكين 4 و9. لا يتناول اقتراح القانون حدود دور الشركة الوطنيّة، لكنّه يضيف إليها إمكانيّة إنشاء شركة نقل وطنيّة تُعنى بالنقل والتخزين والتكرير. على أنّ نهاية الحبل في كلّ قرار هو الوزير ومجلس الوزراء. فيحقّ للوزير مخالفة توصيات الهيئة بقرار معلّل وبموافقة مجلس الوزراء، ما يفتح الباب واسعاً لتخطّي الرأي التقني بقرار سياسي «مُعلّل»... وما أكثر أبواب التعليل عند وجود الإرادة السياسيّة لذلك.

هل تستطيع هيئة إدارة قطاع البترول القيام بكلّ أعباء القطاع البترولي في البرّ والبحر ومشتقّات هذا القطاع؟ حتماً لا. لا بدّ إذاً من جسم آخر أو أجسام أخرى تقوم بالجزء الأكبر من المهام. هل المطلوب شركة بترول أمّ متكاملة يندرج تحتها أذرع متعدّدة تنفيذيّة وتشغيليّة للبرّ والبحر والنقل والمعالجة والتكرير و...؟ أم تؤسّس شركات عدّة حسب الحاجة للقيام بالأدوار المتعدّدة؟ في حال تأسيس شركة متكاملة، أين تنتهي صلاحيّات هيئة إدارة قطاع البترول وتبدأ صلاحيّات هذه الشركة؟ هل يُصار، ابتداءً، إلى تأسيس الشركة الوطنيّة للطاقة بدل شركة البترول الوطنيّة لدمج الجهود المتعدّدة المتعلّقة بالطاقة الأحفوريّة والطاقة النظيفة المستدامة والمسار الانتقالي بينهما؟ كلّها أسئلة ملحّة تحتاج إلى أجوبة.

خاتمة

تكليف هيئة إدارة قطاع البترول إدارة حصّة الدولة في البلوكين 4 و9 وتضارب المصالح الناجم عنه من جهة، والأعباء الثقال الملقاة أصلاً على عاتق الهيئة في ما خصّ مراقبة التنقيب والتطوير والإنتاج تجعل من العمل على إنشاء شركة البترول الوطنيّة ضرورة في سبيل صناعة نفطية وغازيّة متكاملة. فبمعزل عمّن يقوم بها وتؤول إليه، وتحت أيّ مسمّى، هناك مهمّات جسام وأعباء تقنيّة هائلة وضرورية وداهمة لحفظ المصلحة الوطنية، ليس على المدى البعيد فحسب، بل على المدى القصير والمتوسّط. فهيئة إدارة قطاع البترول غير قادرة على الجمع بين الأدوار، ويجب أن لا تقوم بذلك أساساً. هنا يأتي السؤال عن دور الشركة، من جهة، وتقاسم الصلاحيّات بين الهيئة والشركة المتوخّاة من جهة أخرى.

الارتجال في مسألة إدارة وتشغيل قطاع البترول في البحر والبرّ يجب أن لا يكون خياراً. التعلّم من خبرات الدول الأخرى ضرورة في ما خصّ إدارة قطاع البترول. فيجدر بنا أن لا نُعيد اختراع الدولاب والبناء على تجارب الدول الأخرى، بالتالي، في ما خصّ إدارة القطاع البترولي وتحديد الأدوار والصلاحيّات للأجسام المعنويّة (بمعزل عن تسمياتها) التي ستدير، من التخطيط إلى الإنتاج، اقترح الآتي:

1 – تحديد عدد من الدول للاستفادة من تجاربها والاطّلاع عن كثب على تركيبة الجسم أو الأجسام المولجة إدارة قطاع البترول فيها. هنا اقترح: الإمارات العربيّة المتّحدة، الجزائر، الكويت، النروج، قطر ومصر.

2 – تأليف لجنة وطنيّة لدراسة الخيارات وتقديم اقتراحات لمجلس الوزراء في مهلة زمنيّة محدّدة. اللجنة المقترحة تتواصل، من ضمن مهامها، مع الوزارات المعنيّة في الدول المنتقاة (بعد بناء جسور التواصل الضروريّة من قبل المعنيين في الدولة)، تكون نتيجة التواصل مع هذه الدول عبارة عن ملفّ شامل ومتكامل عن الهيكليّة الإداريّة لقطاع البترول في هذه الدول.

3 – نتاج عمل اللجنة المقترحة توصيات محدّدة عن هيكليّة إدارة قطاع البترول في لبنان. على سبيل المثال لا الحصر: حدود دور وصلاحيّات هيئة إدارة قطاع البترول وشركة البترول الوطنيّة وحجم شركة البترول الوطنيّة وامتدادها.

* خبير في تطوير حقول النفط والغاز، وباحث وأستاذ في الجامعة الأميركيّة في بيروت

مجزرة صبرا وشاتيلا والدعوى ضدّ شارون في المحاكم البلجيكية

جابر سليمان *

المجازر لا تدخل التاريخ والوقائع السياسية عبر استحضار أهوالها وفظائعها فحسب، بل عبر ارتفاع صوت الضحية ومعاقبة المجرم أولاً. ومن هنا بادر المحاميان البلجيكيان Luc Walleyn و Michael Verhaege والمحامي اللبناني شبلي الملاط إلى رفع دعوى ضد شارون ومن يطاوله التحقيق أمام المحاكم البلجيكية (2001/6/18) بموجب القانون البلجيكي لعام (1993) وتعديلاته لعام (1999). ويتمتع هذا القانون بما يسمى مبدأ «الاختصاص العالمي» أو مبدأ «الصلاحيات الشاملة» Universal Jurisdiction، ما يعني إمكانية ملاحقة ومحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة وجنسية الضحية أو المتهم.

شكّل رفع الدعوى أول حضور فعلي وقوي لضحايا المجزرة منذ العام 1982، وأثار جدلاً واسعاً في الأوساط القانونية البلجيكية والدولية. وتسبب رفع الدعوى في مخاوف إسرائيلية أميركية من عواقب وخيمة على مجرمي الحرب الإسرائيليين والأميركيين السابقين والمحتملين في غير زمان ومكان. وفي هذا السياق ليس من دون مغزى أن تكون الدعوى قد رفعت في اليوم نفسه الذي سيق فيه سلوبودان ميلوسيفيتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة.

وتلازم رفع الدعوى منذ البداية مع قدر كبير من الابتزاز السياسي والأخلاقي الإسرائيلي، لدفع الحكومة البلجيكية إلى إبطال مفعول قانون الصلاحيات الشاملة، وذلك من خلال تذكير بلجيكا بماضيها في الكونغو، فضلاً عن اتهامها بالتعاون مع النازية والعداء للسامية.

المسار القانوني والسياسي: ابرز المحطات

بعد إتمام البحث الميداني وإعداد شهادات الموكلين وإنجاز الملف القضائي كانت قد أنشئت لجنة أهلية فلسطينية لبنانية، هي «اللجنة التأسيسية لمساندة الدعوى ضد شارون في المحاكم البلجيكية»، برئاسة الراحل رفعت النمر وعضوية نخبة من الشخصيات القانونية والسياسية الفلسطينية واللبنانية، وذلك من أجل إيجاد مسار إعلامي وعلاقات عامة داعم ومكمل للمسار القانوني. وقد تشرفت بأن أكون منسقاً لنشاطات هذه اللجنة طوال ثلاث سنوات.

بعد أربع جلسات استماع مرّت الدعوى في دهاليز المحاكم البلجيكية (محكمة الاستئناف، ومحكمة النقض والمحكمة العليا) بمسار قانوني وسياسي متعرج بين صعود وهبوط، لكنا في هذه المقالة القصيرة سنتوقف عند أبرز المحطات الفاصلة التي مرّ بها هذا المسار:

I- قرار محكمة الاستئناف (2202/6/26)

قضت المحكمة بأن الدعوى المرفوعة ضدّ شارون غير مقبولة. وبنت المحكمة قرارها على أساس أنه لا يجوز فتح تحقيق في بلجيكا بخصوص جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، ما لم يكن المشتبه فيه موجوداً على الأراضي البلجيكية، اعتماداً على قانون العقوبات البلجيكي الذي يعود في شقه هذا إلى القرن التاسع عشر.

وعلى الأثر تقدّم محامو الضحايا بمذكرة طعن أمام محكمة النقض البلجيكية في (2002/7/3) على أساس أن السبب الذي رفضت بموجبه الدعوى ليس متضمناً في قانون الصلاحيات الشاملة لعام 1993.

وبناءً على ذلك تقدّم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ البلجيكي في تموز من العام نفسه بمشروع قانون تفسيري أمام المجلس لحماية القانون الأصلي (1993) وتعديلاته عام (1999). كما توافق عدد من الأحزاب السياسية البلجيكية على ضرورة حماية جوهر القانون البلجيكي المذكور.

II- قرار المحكمة العليا التاريخي (2003/2/12):

قررت المحكمة العليا (محكمة التمييز البلجيكية) إبطال قرار محكمة الاستئناف (2002/6/26) الذي يقول إن «مجرد عدم وجود المدعى عليه على الأراضي البلجيكية يكفي قانونياً لمنع اتخاذ أي إجراء قضائي بحقه أمام المحاكم البلجيكية». وبهذا سمحت المحكمة بالمضي قدماً في التحقيق والمحاكمة، لكنها ميّزت بين أرييل شارون وبقية المشتبه فيهم (عاموس يارون وغيره)، ما دام شارون يتمتع بحصانة وفق القانون العرفي الدولي International Customary، كونه رئيساً للوزراء حينها.

وأثار قرار المحكمة العليا عاصفة سياسية في إسرائيل دفعت الرئيس الإسرائيلي حينها، موشيه كاتساف، إلى إرسال رسالة وقحة إلى ملك بلجيكا ألبير الثاني جاء فيها: «لا يجوز لأي شخص في العالم التشكيك في الضمير الإسرائيلي... إن بلجيكا لا تملك الصلاحية الضميرية لتقديم زعماء إسرائيل وضباطها إلى المحكمة». وكان بهذا يشير إلى ماضي بلجيكا الاستعماري في الكونغو.

> شكّل رفع الدعوى أول حضور فعلي وقوي لضحايا المجزرة منذ العام 1982

«إن قرار المحكمة البلجيكية كذبة ملفقة ضد الحقيقة والعدالة والأخلاق (...) ولا يضر فقط بإسرائيل وإنما بالعالم الحر أيضاً». وأضاف: «دولة إسرائيل والشعب اليهودي غير مستعدين لقبول أي اتهامات جديدة ضدهما في أوروبا».

وفي السياق ذاته أعلنت وزارة العدل الإسرائيلية في (2003/5/27) مقاطعة الدعوى، وذلك قبيل تحديد تاريخ جلسة الاستماع أمام المحكمة في (2003/6/10). وبهذا انسحب شارون وبارون من المعركة القضائية وتراجعا كلياً إلى الميدان السياسي والديبلوماسي.

III- النكسة الكبرى: إبطال الحكومة البلجيكية لقانون «الصلاحيات الشاملة» (2003/7/12)

كانت الانتكاسة الكبرى عندما مررت الحكومة البلجيكية، بعد ساعات قليلة من أدائها اليمين الدستورية أمام الملك ألبرت الثاني، مشروع قانون جديد يبطل مبدأ «الصلاحيات الشاملة». وحصر القانون الجديد القضايا التي يمكن عرضها أمام المحاكم البلجيكية بالحالات التي «يكون فيها المتهم أو الضحية مواطناً بلجيكياً أو مقيماً بشكل دائم في بلجيكا وقت ارتكاب الجريمة». كما تضمن القانون الجديد الحصانة الديبلوماسية لرؤساء الدول والمسؤولين الحكوميين الذين يزورون بلجيكا.

ويبدو أنّ البرلمان البلجيكي بمجلسيه مشروع القانون الجديد في جلسته بتاريخ (2003/7/30). وبناء على ذلك، أمرت المحكمة البلجيكية العليا في 24 أيلول 2003 بوقف جميع القضايا المرفوعة بشأن المجازر التي ارتكبت في مخيمي صبرا وشاتيلا عام 1982. وأعلن محامو الضحايا، في بيان صدر في اليوم نفسه، أن القانون الجديد ألغى مبدأ الصلاحيات الشاملة تحت ضغط كبير من حكومة الولايات المتحدة الأميركية. وإن هذا الانقلاب البلجيكي هو خدعة وقحة. وأعلنوا إنهم سوف يدرسون إمكانية اللجوء إلى الهيئات القضائية المعنية على المستويين الوطني والدولي لمعارضة هذا القرار.

وفي أعقاب تصويت البرلمان البلجيكي على القانون الجديد أعلن ريد برودي، الناطق باسم منظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW، أنها «خطوة إلى الوراء في المعركة الكونية ضدّ انعدام المسؤولية عن ارتكاب الجرائم. إن قوانين الصلاحيات الشاملة يمكنها أن تهدم جدار انعدام المسؤولية هذا الذي يحمي الطغاة والحكام الدكتاتوريين في بلدانهم نفسها».

IV- اللجوء إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (نيسان 2004):

إزاء ذلك، استأنف محامو أهالي الضحايا ضد قرار الحكومة البلجيكية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، باعتبار أن ما حصل من إلغاء لقانون الصلاحيات الشاملة يعدّ تدخلاً سياسياً من قبل الحكومة في مجرى العدالة البلجيكية، وانتهاكاً صريحاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وللقواعد 45 ، 47 من قواعد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وللأسف رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان هذا الاستئناف واعتبرته «غير ذي صلة». وبذلك جمّدت الدعوى.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك أي علاقة سببية بين تجميد الدعوى وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، كما ورد على لسان فؤاد بكر في مقالة له («الأخبار»، 17 أيلول 2022)، جاء فيها: «أغلقت قضية مجزرة صبرا وشاتيلا بعد تعديل القانون البلجيكي عام 2003، بسبب تعديل نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية». وإنما يعود السبب كما أسلفنا للضغوط الأميركية/ الإسرائيلية على الحكومة البلجيكية التي أدت إلى إبطال قانون الصلاحيات الشاملة.

خلاصة

وهكذا توقف سير العدالة البلجيكية نتيجة للضغط السياسي الإسرائيلي والأميركي على بلجيكا الذي وصل إلى حدّ التهديد بنقل مقر حلف «الناتو» من بروكسل، إن لم يبطل قانون الصلاحيات الشاملة، أضف إلى ذلك التواطؤ الأوروبي مع الحكومة البلجيكية.

فقد أهالي ضحايا صبرا وشاتيلا الأمل، ولو مؤقتاً، في إحقاق العدالة، ولكن يمكن الجزم بأن هذه القضية لم تفقد زخمها المعنوي وقوتها الأخلاقية، ولن تفقدهما طالما أن الجزاء القانوني مبني على مفهوم الضرورة، كما يقول القانوني الهولندي الشهير Hugo Grotius الذي عاش في القرن السابع عشر: «الجزاء القانوني ضروري للاجتماع البشري أولاً، كي لا ينحدر إلى درك التوحش، وضروري للضحية ثانياً كي لا تتهور في سلم الأدمية». وما الإحياء السنوي لذكرى المجزرة وقدوم المتضامنين الدوليين للمشاركة في هذه الذكرى، إلا دليل ساطع على ذلك.

تكاد تكون هذه الدعوى أمام المحاكم البلجيكية الدعوى الوحيدة التي رفعت ضد مجرمي الحرب الصهاينة واتخذت مساراً قانونياً وقضائياً صاعداً وأزعجت إسرائيل والولايات المتحدة. ولولا التدخل السياسي، كان يمكن لها أن تصل إلى نتائج ملموسة على صعيد محاكمة هؤلاء المجرمين وعدم إفلاتهم من العقاب. وهذا ما يبرز ويعزز أهمية النضال القانوني على المستويين الرسمي والشعبي في مواجهة نظام الأبارتايد الكولنيالي الصهيوني، وبخاصة في هذه المرحلة الخطرة التي تمر بها الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي ظل انضمام دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية وتوقيعها لبعض المعاهدات الدولية ذات الصلة.

* باحث فلسطيني

على الغلاف

بتوقيعه اليوم على اتّفاقات ضمّ مناطق لوغانسك ودونيتسك وزابوروجيا وخيرسون الى قوام الاتّحاد الروسي، يفتتح فلاديمير بوتين صفحة جديدة في صراعه مع الغرب، تبدو مفتوحة على السيناريوات كافّة، بما فيها الانزلاق إلى حرب عالمية، بالاصالة هذه المرّة لا بالوكالة. لم تَعُد في حُكم المستحيلات. وفي انتظار ما سيحمله خطاب بوتين، والذي وُصف بـ«الهامّ»، يبدو أكيداً أنّ الحرب الروسية على أوكرانيا ستدْخل، ابتداءً من لحظة توقيع الاتّفاقات، مرحلة مغايرة لما جرى منذ أواخر شباط الماضي، حيث سيتعاظم احتمال المواجهة المباشرة بين موسكو و«الناتو»، فيما يَظهر الحادث الخطير الذي شهده أخيراً بحر البلطيق، والمتمثّل في تسرّب الغاز من أربعة مواضع في خطّ أنابيب «نورد ستريم 1»، أشبه بجرس إنذار من دخول الصراع «المنطقة الحمراء»

«روسيا جديدة» تولد اليوم
الحرب تدْخل «المنطقة الحمراء»

موسكو ـ **الأخبار**

تدْخل الأزمة الروسية - الأوكرانية، اليوم، منعطفاً جديداً، بعد أن يُوقّع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على «اتّفاقات بشأن انضمام مناطق جديدة إلى كيان الاتحاد الروسي»، ويُتبع ذلك بخطاب هامّ، وفق ما أعلن الكرملين. وأوضح المتحدّث

> **وصف الكرملين حادثة «السيل الشمالي» بأنها «عمل إرهابي» تورّط فيه بعض الدول**

باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن الاتفاقات ستُوقّع «مع المناطق الأربع التي أجرت استفتاءات وتَقدّمت بمطالب بهذا الشأن إلى الجانب الروسي»، في إشارة إلى «جمهوريتَي» لوغانسك ودونيتسك ومقاطعتَي زابوروجيا وخيرسون، والتي طلب مسؤولوها، رسمياً، من بوتين، ضمّ مناطقهم إلى بلاده على أساس نتائج الاستفتاءات التي انتهت يوم الثلاثاء الماضي، وأظهرت، بحسب الأرقام الرسمية، تأييداً غالباً للانضمام. وفي انتظار ما سيحمله خطاب بوتين، فالمؤكّد أن طبيعة العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا ستتغيّر كلّياً بدءاً من اليوم؛ إذ سابقاً، كانت موسكو تَعتبر أنها تساعد في حماية سكّان النواحي الأربع من «بطش» نظام كييف؛ أمّا اليوم، فستُعتبر نفسها في حالة دفاع عن أراضيها، مع ما يعنيه ذلك من تبعات على مستوى مواجهة أيّ استهداف أوكراني محتمل للوغانسك ودونيتسك وزابوروجيا وخيرسون، إضافة إلى السيطرة على ما تَبقّى من أراضٍ في كلّ من تلك، خارجةً عن سيطرتها.

إذاً، «الحديث لم يَعُد يدور عن الصراع في أوكرانيا ولا عن عملية خاصة، إنّما عن صدام خطير تدور في فَجراه بوضوح حربٌ بالوكالة». هكذا، شخّص رئيس قسم الأمن الأوروبي في «معهد أوروبا» التابع لـ«أكاديمية العلوم الروسية»، دميتري دانيلوف، الوضع، موضّحاً في تصريح إلى صحيفة «إكسبرت رو»، أن «الهدفين الرئيسَين للعملية - تطهير أوكرانيا من النازية ونزع سلاحها - لن يتغيّرا، إلّا أنه كان من الواضح منذ البداية أن من المستحيل رسم أيّ حدود في مسرح العمليات، والآن - وهذا تغيير مهمّ - ستصبح الحملة العسكرية أكثر كثافة». ويبيّن دانيلوف أن «أفق العملية لم تَعُد له حدود جغرافية محدّدة، نتيجة الدعم العسكري والمالي المُقدَّم لكييف من حلف الناتو ودول أخرى»، مضيفاً أن «الأمر بات يتعلّق بحماية الحدود الجديدة لروسيا، حيث ستنشأ مشكلة أخرى تتعلّق بتحرير المناطق الروسية الجديدة، وسيَظهر سياق جديد تماماً ويتطلّب مقاربات مختلفة». ويؤكد الخبير أن «تحقيق أهداف العملية كاملة للنظام الأوكراني»، منبّهاً إلى أنه «في الوضع الحالي، تَزداد مخاطر استخدام الأسلحة النووية، لأن تَحوّل الصراع إلى صراع إقليمي قد يؤدي إلى تهديدات أمنية جديدة».

وإذا كان أكيداً أن توقيع بوتين اليوم سيزيد الشرخ الآخذ في الاتّساع بين موسكو والاتحاد الأوروبي، الذي يتحضّر لفرض عقوبات جديدة على روسيا بسبب ضمّها المناطق الأربع، فإن التطوّر الأخطر على صعيد العلاقة بين الجانبَين، يتمثّل في «العمل التخريبي» الذي طاول خطّي أنابيب «السيل الشمالي 1» و«السيل الشمالي 2». ووصف الكرملين ما حصل بأنه «عمل إرهابي لا يمكن أن يحدث من دون تَورّط بعض الدول»، واصفاً إيّاه، على لسان المتحدّث دمتري بيسكوف، بأنه «أمر خطير يتطلّب تحقيقاً عاجلاً، وتعاوُن عدد من الدول». وفيما نفى بيسكوف التسريبات الإعلامية الغربية حول وجود عسكريين روس في منطقة الحادث، لفت إلى أنه «تمّت ملاحظة وجود عسكريين من الناتو في المنطقة». وأشار إلى «رغبة عدد من الدول في إجراء اتّصالات معنا في مثل هذه الشؤون الحسّاسة». بدورها، ذكرت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن «حادثة تسرّب الغاز وقعت في المنطقة التجارية والاقتصادية للدنمارك والسويد، والتي تسيطر عليها الاستخبارات الأميركية». وتُعدّ هذه المرّة الثانية التي تلمّح فيها زاخاروفا

توقيع بوتين اليوم سيزيد الشرخ الآخذ في الاتّساع بين موسكو والاتحاد الأوروبي (أ ف ب)

إلى دور أميركي في الحادث، بعد أن كانت قد طالبت الرئيس الأميركي، جو بايدن، بالإجابة عمّا إذا كانت الولايات المتحدة قد نفّذت تهديدها بـ«التخلّص من السيل الشمالي 2»، في إشارة إلى مقطع فيديو سابق هدّد فيه بايدن بألّا يكون هناك هكذا خطّ، إذا ما «اعتدت روسيا على أوكرانيا». وإذ أبدت موسكو استعدادها للنظر في طلبات إجراء تحقيق مشترك وبأتي الحادث بعدما أعلنت روسيا، سابقاً، تَوقّف ضخّ الغاز عبر «نورد ستريم 1» إلى أجل غير مسمّى بسبب الصيانة، ليضع ذلك أوروبا في موقف صعب قبيل حلول الشتاء، خاصة أن إصلاح خطّي «السيل الشمالي 1» و«السيل الشمالي 2»، قد يستغرق أكثر من نصف عام، وفق ما أعلن رئيس لجنة الطاقة في مجلس الدوما الروسي، بافل زافالني، الأمر الذي سيحرم روسيا في المقابل من الدخْل المحتمَل من إمدادات الغاز لفترة غير محدّدة. وفي هذا الإطار، يسود اعتقاد لدى مجمع الخبراء الروس بأن لواشنطن مصلحة في تخريب خطوط أنابيب الغاز الروسية إلى أوروبا، والذي حذّر الكرملين من أنه يهدّد أمن الطاقة في القارة الأوروبية بأكملها. ويوضح الخبير في الجامعة المالية التابعة للحكومة الروسية و«الصندوق الوطني لأمن الطاقة»، ستانيسلاف ميتراخوفيتش، في تصريح إلى صحيفة «إكسبرت رو»، أنه «من حيث التأثير في الإمدادات الأوروبية الحالية، لن يتغيّر شيء. لم يكن هناك تدفّق للغاز عبر كلا الأنبوبَين. ولكن ما حدث يمثّل تحدّياً للمستقبل». ويرى ميتراخوفيتش أن «تدمير البنية التحتية لنقل الغاز، والذي يلغي بالنتيجة إمكانية وصول إمدادات الوقود الروسي إلى أوروبا، ويعمّق حالة عدم اليقين في سوق الغاز في الأخيرة، يتوافق تماماً مع مصالح واشنطن الجيوسياسية والاقتصادية»، معتبراً أن المصلحة الأميركية تكمن في «أن لا يحاول الأوروبيون، والمانيا بالدرجة الأولى، بسبب نقص الوقود في الشتاء البارد، تسوية العلاقات مع روسيا». وانطلاقاً من ذلك، يشدّد الخبير على ضرورة التحقيق في ما حدث، وتَذكّر حجر الزاوية في القانون الروماني: ابحث عن المستفيد». وفي الاتّجاه نفسه، يرى المدير العام لـ«المجلس الروسي للشؤون الدولية»، أندريه كورتونوف، أن «الأزمة العالمية الحالية تتطوّر في عدّة اتجاهات في وقت واحد، والتخريب في خطوط الأنابيب بالطبع، أحد عناصرها». وفي نظرة تشاؤمية، لا يستبعد كورتونوف «احتمال نشوب صراع عالمي تماماً».

إيران

استهداف مكثّف للمعارضين الأكراد
طهران لواشنطن: لا ثورة ملوّنة هنا

ترخي الاحتجاجات المنحسرة في المدن الإيرانية بظلالها على المشهد الداخلي، لاسيما وأنها تترافق مع تكثيف الحرس الثوري استهداف المجموعات الكردية الإيرانية المناوئة للنظام، والتي تتكاثر الاتّهامات بضلوعها في تسعير العنف. ويتقدّم الحدث الداخلي على ما عداه من تطوّرات، في ظلّ تراجع حظوظ إحياء الاتفاق النووي الإيراني، ومساعي الأطراف الغربيين إلى التنديد بـ«القمع» وإسكات الشارع» ردّاً على الاحتجاجات، فيما تتصاعد حدّة الخلافات بين الجانبَين مع اتهام إيران الولايات المتحدة بـ«إذكاء الاضطرابات»، وتطمينها إيّاها في الوقت ذاته، إلى أن الجمهورية الإسلامية ليست مكاناً لـ«الثورات الملوّنة»

على رغم تراجع الاحتجاجات في إيران، وتحوُّلها إلى تجمُّعات متفرّقة محدودة في بعض المناطق، على خلفية وفاة الشابة مهسا أميني في أحد مراكز الشرطة في طهران، لا تزال هذه الواقعة، ومعها مواصلة الحرس الثوري استهداف الجماعات الكردية الإيرانية المناهضة للنظام في شمال العراق، يشكّلان الحدث الأوّل في إيران، في ظلّ تعثّر المفاوضات الرامية إلى إحياء الاتفاق النووي الإيراني. وحمل اليومان الماضيان رسائل في أكثر من اتّجاه، مع عودة الهجمات ضدّ مراكز التنظيمات التي تصنّفها طهران «إرهابية»، وتتّهم واشنطن بدعمها وتسليحها. وتعزو السلطات الإيرانية هذه الاستهدافات إلى تكثيف المجموعات المناوئة تحرّكاتها في المناطق الكردية الإيرانية شمال غربي البلاد، حيث تضطلع بدور مهمّ في إثارة الاضطرابات، وفق ما تؤكّده السلطات. وعلى رغم تراجع أنشطتها العسكرية في السنوات الأخيرة، خاضت التنظيمات المعارضة الكردية الإيرانية (تتّخذ من إقليم كردستان العراق مقرّاً لها)، تاريخيّاً، تمرّداً مسلّحاً ضدّ النظام في إيران، لكن الأخبار التي تمّ تداولها أخيراً عن أنها قامت بنقل أسلحة إلى داخل البلاد، مستغلّةً التحرّكات الاحتجاجية، يبيّن أنها عادت إلى نشاطها المعتاد لتأجيج الاضطرابات.

وكان الحرس الثوري الذي بدأ هجماته على مواقع هذه المجموعات في شمال العراق في الـ24 من الشهر الجاري ردّاً على «تحرُّكات هؤلاء أخيراً، والتسلّل عبر الحدود والتعدّي على بعض المقرّات الحدودية الإيرانية»، استأنف، أول من أمس، قصف مقراتها قرب السليمانية في كردستان، مستخدماً الصواريخ الدقيقة والمدفعيّة والطائرات المسيّرة، ملحقاً «أضراراً فادحة بمقرات الميليشيات»، وفق مصدر عسكري مطّلع تحدّث إلى وكالة أنباء «فارس». وتوعّد الحرس، في بيان، بمواصلة العمليّة «بكامل عزيمتنا حتى يتمّ القضاء على التهديد بشكل فعّال، وتفكيك قواعد الجماعات الإرهابية». وفي إشارة إلى ضراوة القصف، أعلن قائد القوات المركزية للحرس، العميد محمد باكبور، إطلاق 73 صاروخاً بالستياً أرض-أرض وعشرات الطائرات من دون طيّار لضرب مقرات المجموعات، مشيراً إلى أن الأهداف التي تمّ قصفها منتشرة في 42 مكاناً، وفي بعض الحالات على بعد 400 كيلومتر عن بعضها البعض. وتعليقاً على التطوّرات الأخيرة، دانت الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان، القصف الإيراني الذي نفّذته، وفق بغداد، «عشرون طائرة مسيّرة تحمل مواد متفجّرة»، وطاول «أربع مناطق في الإقليم»،

جاء الضربات في سياق الاحتجاجات التي تشهدها إيران منذ وفاة مهسا أميني (أ ف ب)

وأسفر، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن جهاز مكافحة الإرهاب في كردستان، عن «مقتل 13 شخصاً، بينهم امرأة حامل، وإصابة 58 بجروح، معظمهم من المدنيين وبينهم أطفال».

وتأتي هذه الضربات التي كانت محلّ إدانة غربية، في سياق الاحتجاجات التي تشهدها إيران منذ وفاة مهسا أميني، فيما يربط بعض المسؤولين الإيرانيين الكبار بينها وبين «أعمال الشغب» التي تشهدها البلاد. وفي هذا الإطار، نقلت وكالة «تسنيم» الإيرانية، الثلاثاء، عن المسؤول في الحرس الثوري، عباس نلفروشان، قوله إن هناك عناصر «مندسّة» هدفها «تأجيج عدم الاستقرار وتوسيع الاضطرابات»، مشيراً إلى «(أنّنا) أوقفنا بعضاً من هذه العناصر المناهضة للثورة خلال أعمال شغب في الشمال الغربي، ولذا علينا أن ندافع عن أنفسنا، وأن نردّ ونقصف محيط الشريط الحدودي». وتسبّب القصف بأضرار وتدمير مبان في منطقة زركويز على بعد نحو 15 كيلومتراً من مدينة السليمانية، حيث مقارّ عدّة أحزاب كردية إيرانية معارضة، لا سيما حزب «كومله - كادحو كردستان»، كما تعرّضت منطقة شيراوا جنوب أربيل، للقصف. من جهتها، سارعت القيادة المركزية الأميركية لمنطقة الشرق الأوسط إلى الإعلان عن إسقاط طائرة مسيّرة إيرانية «كانت متّجهة إلى أربيل حيث بدت وكأنها تشكّل تهديداً لقوات القيادة المركزية الأميركية في المنطقة». وفي الإطار نفسه، أعرب الناطق باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، في بيان، عن وقوف بلاده إلى جانب الشعب العراقي والحكومة العراقية «في وجه هذه الهجمات الشائنة على سيادتهم».

> **تتّهم إيران العناصر «المندسّة» بـ«تأجيج عدم الاستقرار وتوسيع الاضطرابات»**

ومع تواصل التظاهرات المحدودة التي تخلّل بعضها أعمال عنف، ندّد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، بـ«الفوضى» التي أثارتها الموجة الاحتجاجية، معتبراً، في مقابلة تلفزيونية، أن «هؤلاء الذين شاركوا في أعمال الشغب يجب التعامل معهم بشكل حاسم، هذا مطلب الشعب... سلامة الناس خطّ أحمر للجمهورية الإسلامية في إيران، ولا أحد مخوّل مخالفة القانون وإحداث فوضى». ولفت إلى أن «العدو يستهدف التكاتف الوطني عبر إثارة الخلافات في صفوف الشعب»، متّهماً الولايات المتّحدة بإذكاء الاضطرابات. وفي الإطار ذاته، وجّه وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، رسائل واضحة إلى الأميركيين، مؤكداً أن «إيران ليست مكاناً يتمكّن فيه أحد من الانقلاب أو القيام بثورة ملوّنة»، وقلّل من أهمّية الاحتجاجات التي تشهدها بلاده، بالقول، في مقابلة مع الإذاعة الأميركية العامة، إنه «لا خبر مهمّاً في إيران، ولن يحدث تغيير للنظام». وخاطب أمير عبد اللهيان الإدارة الأميركية التي عبّرت في مواقف متعدّدة عن دعم المحتجّين الإيرانيين واستنكارها الشديد لسلوك السلطات التي اتّهمتها بـ«القمع» والسعي إلى «إسكات الشارع»، قائلاً: «إذا كانت أميركا تفكّر حقّاً بالشعب الإيراني، فيمكنها أن تنظر إلى هذا الواقع: آلاف الأطفال الإيرانيين فقدوا أرواحهم بسبب العقوبات المفروضة»، لافتاً نظر المسؤولين الأميركيين إلى «(أنّنا) في حالة التفاوض وتبادل الرسائل للعودة إلى الاتفاق النووي... لن يتغيّر النظام في إيران، فلا تتلاعبوا بمشاعر الشعب الإيراني».

(الأخبار)

اليمن

تسارُع اتّصالات التمديد
عُمان على خطّ الهدنة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

يُجري المبعوث الأممي إلى اليمن، هانس غروندبرغ، ونائبه معين شريم، وفريق مُرافق له، مباحثات مكثّفة مع قيادات «المجلس السياسي الأعلى» وحكومة «الإنقاذ»، في إطار الجهود الجارية لتمديد الهدنة، التي تنتهي صلاحيتها يوم الأحد المقبل. والظاهر، على ضوء نتائج اللقاءات التي عقدها غروندبرغ إلى الآن، أن قيادة صنعاء لن تُقبل بالتمديد مقابل التزامات شفهية فقط، كما حصل في المرّة الماضية. وانتقد رئيس «السياسي الأعلى»، مهدي المشاط، خلال لقائه المبعوث الأممي مساء الأربعاء، «سياسة ترحيل الملفّات الإنسانية من جولة إلى أخرى واستنزاف الوقت وعدم الوفاء بالالتزامات»، مؤكداً أن «مطلب صرف مرتّبات كلّ موظفي الدولة ومعاشات المتقاعدين، أساسي وإنساني»، و«(أننا) من دون تحقيقه لن نقبل بتجديد الهدنة». واعتبر المشاط، وفقاً لِما نقلتْه عنه وكالة «سبأ» الرسمية، أن قبول صنعاء بتمديد اتّفاق وقف إطلاق النار من دون دفْع المعاشات، «يُعتبر قبولاً باستمرار الحرب والحصار بطريقة أشرس من الحرب العسكرية»، مشدّداً على ضرورة «إلزام الأطراف الأخرى بصرف المرتّبات من الثروات النفطية والغازية التي تتعرّض للنهب».

في هذا الوقت، بدأت سلطنة عُمان سلسلة اتّصالات جديدة مع قيادة صنعاء، بهدف تسويق المقترحات الأممية الرامية إلى تمديد الهدنة وتوسيعها، وفق ما كشفته مصادر دبلوماسية لـ«الأخبار». وبيّنت المصادر أن هذه المقترحات تنصّ على تمديد لسنة كاملة مقابل تلبية مطالب حركة «أنصار الله»، لكنّ الأخيرة لا تزال تؤثر المُضيّ بفترة أقصر خشية عودة التحالف السعودي - الإماراتي إلى التملّص من التزاماته، وتُطالب بضمانات حقيقية لتنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه. وبحسب المعلومات، فإن النضج الأممي يستبعد، لدى الحديث عن آلية صرف المرتّبات، ما كان ورد في «اتفاق استكهولم»، لناحية دعوة حكومة صنعاء إلى توريد إيرادات سفن الوقود إلى حساب خاص بالموظفين، وإلزام حكومة عدن بسداد العجز في الحساب المُشار إليه من إيرادات النفط والغاز. كما ويستبعد مُطالبة حكومة الإنقاذ بتمويل المعاشات من المبيعات النفطية والغازية (بوضعها كانت المصدر الرئيس لتمويل ذلك البند منذ ما قبل الحرب)، ويدعو بدلاً من ما تَقدّم إلى تقاسُم كلفة الرواتب بالتساوي بين الطرفين، من دون النظر في الإيرادات التي يستحوذ

> **بدأت سلطنة عُمان سلسلة اتّصالات جديدة مع قيادة صنعاء**

الجانب الموالي لـ«التحالف» على أكثر من 75% منها، فيما يقترح التفاوض حول طريقة إيداع الإيرادات وصرفها باستخدام حساب تحت إشرافها، وأيضاً التفاوض حول آلية شفّافة للصرف.

ويأتي التداول بهذه المقترحات بعدما أظهر المبعوث الأممي، في بيانه الأخير، تشاؤماً بالجهود الجارية لتمديد الهدنة، محذّراً من أن «خطر عودة الحرب بات حقيقياً». وفي هذا الإطار، يرى وزير الخارجية اليمني الأسبق، أبو بكر القربي، أن هناك عدّة أسباب لفشل مشروع التمديد، أبرزها «الغموض الذي يعتري نصوص الهدنة، وعدم وضوح نوايا الأطراف تجاهها، فضلاً عن غياب ضمانات تنفيذها». ويَعتبر القربي أن «الخلاف الدائر حول فترة وقف إطلاق النار، والموارد اللازمة لصرف المرتبات، وكشوف المستحقّين، ومَن سيموّل العجز»، تكشف «مَن مِن بين أطراف الصراع يرى في الهدنة فرصة لوقف الحرب، ومَن يريدها مجرّد استراحة محارب».

لن تُقبل صنعاء، على ما يبدو، بالتزامات شفهية، أسوة بالمرّة الماضية (أ ف ب)

سوريا

تفاقمت، خلال العامَين الأخيرين، الأزمة الاقتصادية في سوريا على نحو غير مسبوق، متسبّبةً بتداعيات كبرى على السوريين ليس أكبرها تعمُّق ظاهرة الفقر وازدياد منعدمي الأمن الغذائي. وانتعاش موجات الهجرة. وإذ تُحمّل الحكومة مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع للعقوبات الغربية، والتي لا يمكن إنكار أثرها في مضاعفة معاناة هذا البلد، إلّا أن الأكيد أن الفريق الحكومي الحالي، والذي تولّى مهامّه في آب 2020، يتحمّل جزءاً من تلك المسؤولية، بعدما انكشف ضعف أداء مسؤوليه، وتبيّن أن معظم وعوده كانت أقرب إلى سياسة «دفْش» الملفّات الحيوية إلى الأمام

تعمُّق الأزمة الاقتصادية
الحكومة تكتفي بـ«الدفْش»

تفاقمت الأزمات خلال الأشهر الـ 33 الماضية إلى درجة باتت أقرب إلى حافة الانهيار (أ ف ب)

زياد غصن

على رغم الأثر الجسيم للعقوبات الغربية على سوريا، وتسبُّبها بمشكلات ومصاعب اقتصادية جمّة في هذا البلد، ثمّة قناعة بدأت تترسّخ يوماً بعد يوم، بأن السياسات الحكومية المتّبعة خلال الأشهر الماضية، وتحديداً منذ تسلُّم حكومة حسين عرنوس مهامّها في آب 2020، تتحمّل جزءاً ليس بالقليل من المسؤولية عن تعميق تلك المشكلات خلال العامَين الأخيرَين، الأمر الذي يرجّح إمكانية حدوث تعديل أو تغيير حكومي في الفترة المقبلة، أو هذا على الأقلّ ما يتطلّع إليه الشارع، أملاً في الإتيان بفريق حكومي يكون باستطاعته، على الأقلّ، وقْف التدهور الاقتصادي عند الحدود التي وصل إليها.

وتفاقمت الأزمات التي تعيشها سوريا خلال الأشهر الـ33 الماضية، إلى درجة وصفها البعض بأنها أقرب نقطة إلى حافّة الانهيار، بدءاً من النقص الشديد في حوامل الطاقة والمشتقّات النفطية، مروراً بارتفاع فاتورة الإنفاق الشهري للأسرة، وليس انتهاءً بالتضخّم الذي التهم الدخول والمدّخرات النقدية، وتحديداً تلك التي كانت لا تزال بالعملة الوطنية، وهو ما تُثبته بعض التقديرات الإحصائية البحتة غير المنشورة، والتي تفيد بأن معدّل التضخّم السنوي لعام 2020، وصل إلى أكثر من 235%. وفي عام 2021 إلى حوالى 55%. وعلى هذا، فإن الأسعار، بحسب التقديرات نفسها، ارتفعت بين بداية 2020 ونهاية 2021، بأكثر من 5 أضعاف، الأمر الذي أسهم في هبوط أُسر كثيرة، ممّن كانت تُصنّف على أنها ضمن الطبقة الهشّة، إلى خانة الأمن الغذائي المعدوم، ووفقاً لمسح الأمن الغذائي الذي أجرته الحكومة في نهاية عام 2020، فإن نسبة الأُسر الآمنة غذائياً لم تتجاوز 5,1%، في ما يتقارب مع الرقم الوارد في النداء الأخير الذي أطلقته منظّمات أممية، وقالت فيه إن حوالى 14,5 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة والدعم. ويؤكد الأستاذ الجامعي والمدير العام

> ترفض شريحة من المهتمّين الاستكانة إلى الميزّرات التي سيقت قبل حوالى عامين ونصف العام

السابق للمكتب المركزي للإحصاء، شفيق عربش، أن «استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية أدّى إلى تعمُّق ظاهرة الفقر»، مضيفاً أن «انتشار الفقر بين السوريين وصل إلى ذروته، بحيث لم يَعُد خارج دائرته سوى أثرياء الحرب وحيتانها».

المصانب دفعة واحدة

ترفض شريحة من المهتمّين بالشأن العام الاستكانة إلى الميزّرات التي سيقت قبل حوالى عامَين ونصف العام، وخُمّلت مسؤولية ما حلّ باقتصاد البلاد. فمرور هذه المدّة الزمنية كان كافياً لتجاوز مفاعيل تلك الميزّرات أو التخفيف منها، حتى وإن حافظ بعضها على حضوره وتأثيره كالعقوبات الغربية والاحتلال الأميركي لحقول النفط والقمح. ومن هنا، يُحمّل عربش، حكومة عرنوس، منذ تسلُّمها مهامها في آب 2020 والتجديد لها في آب 2021، مسؤولية «تردّي الواقع الاقتصادي والمعيشي نتيجة الإجراءات التي اتّخذتها، وأسهمت في زيادة الأسعار وإعاقة إطلاق العملية الإنتاجية»، مستدلاً على ذلك بـ«الارتفاعات المستمرّة في أسعار حوامل الطاقة والمشتقّات النفطية، والفشل في إنعاش القطاع الزراعي سواءً بتوفير مستلزمات العملية الزراعية أو تسويق المنتجات الزراعية، ورفْع الدعم عن بعض الأسر، وهو ما انعكس سلباً على أسعار السلع والخدمات، إضافة إلى فشل الحكومة في محاربة الفساد ووقْف الهدر الكبير». ويلفت عربش، في حديثه إلى «الأخبار»، إلى أن من بين العوامل الموضوعية المساهِمة في هذا الواقع أيضاً، «موجة الجفاف التي أصابت البلاد منذ حوالى عامين، وكان لها أثرها البالغ على إنتاجيّة معظم المحاصيل الزراعية». ولعلّ ما رسّخ قناعة الشارع بمسؤولية الحكومة عن تفاقم الأوضاع خلال الأشهر الماضية، هو أنّ المسؤولين الذين جرى اختيارهم ليتصدّوا لمهمّة محاصرة الأزمة، تبيّن بعد وقت قصير ضعف أدائهم ومحدودية إمكاناتهم، فيما الوعود التي لم تجد سبيلها إلى التطبيق، تحوّلت إلى براهين على القصور عن الاستشراف، والميل إلى التهرُّب من مواجهة الملفّات الحيوية، وتفضيل دفْعها إلى الأمام.

لكن في المقابل، ثمّة من يؤكّد تناوُل أسباب الأزمة الاقتصادية على نحو أكثر شمولية، ومن هؤلاء الأستاذ في «جامعة تشرين» في اللاذقية، ذو الفقار عبود، الذي يحدّد، في حديثه إلى «الأخبار»، ستّة عوامل أساسية لعبتْ دوراً كبيراً في تدهور الأوضاع، وهي: «تأثُّر سعر صرف الليرة السورية بالأوضاع في دول الجوار، وتحديداً لبنان والعراق؛ سيطرة الوحدات الكردية ذات الميل الانفصالي على المناطق الغنية بالنفط والغاز؛ الاحتلال التركي وعملياته العسكرية في الشمال السوري وتأثيراتهما في تراجُع سعر صرف العُملة المحلّية، سياسات مصرف سوريا المركزي، حيث أدّت الفجوة المتشكّلة بين سعر صرف العملات الأجنبية في السوق الموازية والسوق الرسمية، إلى حصول تسرّب كبير للقطع الأجنبي خارج المنظومة الاقتصادية، عبر قيام تجّار كثر بنقل بعض أموالهم واستثماراتهم إلى لبنان ومصر والأردن». ويضيف عبود أن «التخلّي عن العملة السورية الوطنية في مناطق سيطرة الفصائل المسلّحة، أسهم كذلك في إضعاف سعر الصرف، فالعملة التركية هي العملة السائدة (نسبياً) هناك، حيث تقوم تركيا بدفع المعاشات لكثير من القطاعات والبلديات بعُملتها»، متابعاً أن «تجّار دمشق وبيروت قاموا، مع تدهور قيمة الليرة اللبنانية، بسحْب القطع الأجنبي من سوريا لدعم تجارتهم في بيروت، ما أدى إلى زيادة الطلب على العملة الصعبة في دمشق، وتسبّب بالتالي بضرب الاقتصاد السوري. وفي المقابل، مع اندلاع الاضطرابات في لبنان، عمد التجّار اللبنانيون إلى سحب الدولار من الأسواق السورية لدعم اقتصاد بلادهم المتدهور، الأمر الذي أفضى إلى النتيجة نفسها».

الحلّ ليس قريباً

إزاء ذلك، لا تبدو الحلول سهلة أو قريبة، خصوصاً أنها لا تقتضي فقط تغييراً في آليات تفكير الحكومة وعملها في مواجهة المشكلات الاقتصادية، وإنّما هي مرتبطة أيضاً بتطوّرات المشهد السياسي، حيث يُعدّ الحلّ السياسي الشامل بمثابة الضامن الوحيد لتخلُّص البلاد من تركة الحرب الثقيلة. لكن حتى التسويات الجزئية يمكن أن تكون لها تداعيات إيجابية؛ فمثلاً، إن تحقّقت مصالحة سورية - تركية، فإن تأثيراتها ستكون اقتصادية في جانب هامّ منها، وكذلك الأمر بالنسبة لأيّ اتفاق بين «قسد» ودمشق، أو توسيع دائرة التطبيع العربي مع سوريا سياسياً واقتصادياً. وبحسب عبود، فإن «حاجة سوريا اليوم إلى الأمن الاقتصادي، هي التي تجعل من تدفُّق التجارة والاستثمار أمراً ضرورياً، إضافة إلى نزاهة المسؤولين، وإنهاء الحرب وعودة المهجّرين ورؤوس الأموال، وفتح الحدود للتجارة، كلّ هذه العوامل كفيلة بإنعاش الاقتصاد في سوريا».

ورقة أردنية للتسوية:
عمّان تجرّب حظّها... ثانيةً

بعد أكثر من عام على تقديمه للولايات المتحدة مبادرة لتعديل السياسة المتّبعة حول سوريا، والانتقال من مرحلة العقوبات «غير المُجدية» إلى مرحلة أكثر مرونة، يعود الأردن، الراغب بشدّة في التخلّص من عبء اللاجئين السوريين على أراضيه، إلى طرْح ورقة عمل في الإطار نفسه، أكثر وضوحاً وشمولية هذه المرّة. وإذ ترتكز الورقة الجديدة على إعادة إحياء «الدور العربي» المجمَّد، والعمل على حلحلة الملفّات المعقّدة بشكل تدريجي، فإن شكوكاً كثيرة تدور حول إمكانية فلاقاتها مصير سابقتها من الفشل، وخصوصاً في ظلّ عودة واشنطن إلى محاولة تفخيخ الملفّ السوري بوجه موسكو، تلافياً لأيّ «حلول» غير مرغوبة

علاء حلبي

بات النظام الأردني، منذ مدّة، مقتنعاً بأن السعي لإسقاط النظام السوري بالقوّة لن يصل إلى أيّ نتيجة، وهو ما خَبرته عمّان بنفسها، عندما احتضنت المشروع الأميركي لتسليح مُقاتلي المعارضة وتدريبهم قبل نحو 7 أعوام، والذي عُرف حينها باسم «غرفة الموك»، قبل أن ينتهي المشروع إلى الفشل الذريع، لتبدأ إثر ذلك مرحلة جديدة من الانفتاح الهادئ، وصلت إلى ذروتها العام الماضي عندما جرى اتّصال هاتفي بين الرئيس السوري بشار الأسد، والملك الأردني عبد الله الثاني، وتأثر الأردن، خلال سنوات الحرب، بشكل كبير، بتداعيات الأحداث الدموية في جارته الشمالية، سواء لناحية تدفُّق اللاجئين الذين تقدّر السلطات الأردنية عددهم بنحو 1,3 مليون، أو الإشكالات الأمنية على الحدود وعمليات التهريب والقلق من تسرّب «الإرهاب»، فضلاً عن الأضرار الاقتصادية البالغة بالنظر إلى كوْن سوريا أحد أبرز مصادر الأمن الغذائي والمائي بالنسبة إلى الأردن، وشريكاً لا بدّ منه في طرق التوريد والاستيراد والترانزيت. وإلى جانب ما تقدّم، برزت، أخيراً، هواجس أردنية مُنطلقُها «نظرية الفراغات» التي بدأت تُسجَّل انتشاراً بعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، حيث جرى الحديث مذّاك عن فراغ ستتركه روسيا في سوريا، وسط مخاوف من تمدُّد إيران لملئه، وهو ما تحدّث عنه

> يصعب منْح حظوظ نجاح للمبادرة الأردنية، في ظلّ المساعي الأميركية لتكريس خريطة السيطرة الحالية

الملك الأردني بشكل صريح في شهر أيار الماضي. ولعلّ هذه المخاوف تمثّل «أرضية مشتركة» تعتقد عمّان أنها تستطيع البناء عليها، وخصوصاً أنها تتشاركها مع الرياض، التي أعلن وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، أنها على رأس العواصم التي تستهدفها المبادرة الأردنية الجديدة، ما قد يفتح أمام السعودية باباً للقيام بدور أكثر وضوحاً، بعدما أظهرت طوال العامَين الماضيَين تردُّداً حيال مشروع الانفتاح على دمشق، على رغم المساعي الإماراتية - العُمانية - الروسية في هذا السياق.

وفي سياق تصريحاته بهذا الخصوص، أوضح الصفدي أن مبادرة بلاده تعتمد بشكل رئيسي على قرار مجلس الأمن 2254، المتعلّق بوقف إطلاق النار والتوصّل إلى تسوية سياسية في سوريا، بالإضافة إلى القرار 2642 المتّصل بآلية إدخال المساعدات ودعم مشاريع التعافي المبكر، والتي يعوّل عليها الأردن بشكل كبير لتوفير البنية التحتية الملائمة لإعادة اللاجئين السوريين. واللافت في المبادرة الأردنية الجديدة، أن طرحها يأتي قُبيل انعقاد القمّة العربية في الجزائر في الأوّل من شهر تشرين الثاني المقادم، والتي ترافقت تحضيراتها مع جدل واسع على خلفية إصرار الجزائر على إشراك سوريا فيها، الأمر الذي تمكّنت الولايات المتحدة من إحباطه عبر حملة تشويش كبيرة دفعت دمشق إلى إعلان عدم نيّتها المشاركة. كما تجيء خطوة عمّان في وقت تُصعّد فيه واشنطن من وتيرة نشاطاتها السياسية والعسكرية على الساحة السورية في محاولة لخلْق مسار معاكس لمسار «أستانا» الذي تقوده موسكو. ويتجلّى ذلك بوضوح في عمليات إعادة الانتشار التي تقوم بها قوّاتها في محيط المواقع النفطية في الشمال الشرقي من سوريا، والتي تتوازى مع رفْع الإمدادات العسكرية لقواعدها، حيث استُعملت لأوّل مرّة منذ دخولها سوريا طائرة من نوع «C-17» في عمليات نقْل المعدّات العسكرية. ويُضاف إلى ما تقدّم محاولاتها اختراق مناطق سيطرة أنقرة الساعية إلى الانفتاح على دمشق، واستعادة القدرة على التحكّم بالمعارضة السورية، وهو ما أنبأ به دفْعها، الأسبوع الماضي، على هامش اجتماعات الجمعية العامّة للأمم المتحدة، إلى عقْد اجتماع يُعدّ الأوّل من نوعه بين وفد من المعارضة والأمين العام للمنظّمة الدولية، أنطونيو غوتيريش، في مكتب الأخير، بهدف إضفاء طابع رسمي على الاجتماع، بعدما كانت اللقاءات السابقة تتمّ في منزل غوتيريش.

بناءً على ذلك، يصعب منْح حظوظ نجاح للمبادرة الأردنية، في ظلّ تصاعُد المساعي الأميركية لتكريس خريطة السيطرة الحالية، والتي توفّر الظروف المناسبة لواشنطن للإبقاء على قوّاتها في المناطق النفطية، وبالتالي منْع روسيا من تحقيق أيّ تقدّم في مسارات الحلّ. وكانت موسكو قد أدّت دوراً بارزاً في ترتيب الأوضاع في الجنوب السوري، وهو ما مهّد بالفعل للانفتاح بين دمشق وعمّان، ما يعني أن أيّ خطوات لاحقة تُبنى على هذا الانفتاح سيعود فيها الفضل إلى روسيا، وهو ما أعلنت الولايات المتحدة صراحةً رفضها له. من هنا، يمكن تَفهُّم قول وزير الخارجية الأردني إن بلاده «متفائلة بحذر حول إمكانية التغلّب على مثل هذه العقبات»، فيما لم تَخرج إلى الآن أيّ ردود فعل مباشرة من دمشق حول مبادرة عمّان. إلّا أنه بناءً على المواقف السورية السابقة، يمكن القول إن سوريا تُبدي اهتماماً بعودة العلاقات الثنائية مع محيطها العربي، بشكل يحفظ لكلّ دولة حقوقها ومصالحها، وهو الموقف نفسه الذي تستند إليه جميع المبادرات العربية، سواء الإماراتية أو العُمانية أو حتى الأردنية الأخيرة.

تأتي المبادرة الأردنية قبيل انعقاد القمة العربية في الجزائر (أ ف ب)

عجزٌ مستمرّ في مخزون القمح: الزراعة تحتضر

للعام الثالث على التوالي، سجّلت الحكومة السورية عجزاً كبيراً في مخزونها من القمح، اضطرّها كما في كلّ مرّة، لإنفاق جزء وازن من القطع الأجنبي المتوفّر لديها، لتأمين حاجة البلاد من الخبز، من خلال استيراد الدقيق. وإذ تلعب القيود التي تفرضها «الإدارة الذاتية» على الفلاحين في مناطق سيطرتها دوراً رئيساً في حجب كمّ رئيس من الإنتاج عن مخازن الحكومة، وبالتالي في تعميق أزمة هذه الأخيرة، فإن استمرار موجات الجفاف، وتزايُد أعداد العائلات التي تفضّل هجْر تجارة باتت خاسرة، ينبئ بانحسار كبير في المساحات الزراعية، وبتضاؤل مخيف في حجم هذا القطاع المنهك أصلاً

الحسكة ـ إيهم مرعي

شكّل تأمين رغيف الخبز، خلال سنوات الحرب، ولا يزال، هاجساً حكومياً يومياً، في ظلّ حفاظ الحكومة السورية على سياسة دعم هذا القطاع، والتي رتّبت عليها أعباء ماديّة إضافية، لا سيما مع التراجع الكبير في إنتاج القمح محلّياً، والاتّجاه نحو توفيره، والدقيق أيضاً، من خلال الاستيراد بالعملة الصعبة. وتُنفق الحكومة، سنوياً، مبالغ طائلة لتأمين حاجة البلاد من المحروقات والخبز بشكل أساسي، ما يولّد ضغطاً هائلاً على الموازنة العامة لجهة استنزاف القطع الأجنبي المتوفّر فيها، وهو أمر كانت السلطات بغنى عنه لو تمكّنت من استعادة سيادتها على محافظة الحسكة، التي تُنتج وحدها نصف إنتاج سوريا من النفط والقمح سنوياً، بما يعادل مليون طنّ، بل ويصل إلى مليونَين في بعض المواسم. وعلى رغم أن هذا العام يُعدّ من الأعوام الشحيحة في المحافظة، بسبب موجات الجفاف وعدم توافُر مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلّا أن الأرقام الرسمية أشارت إلى إنتاج نحو 835 ألف طنّ من القمح، في ما يمثّل أكثر من ثلث حاجة البلاد من هذه المادّة، فيما يُقدّر كامل إنتاج كامل مناطق «الإدارة الذاتية» في شمال سوريا وشرقها، بأكثر من مليون ونصف المليون طنّ.

وفي هذا الإطار، يبيّن مدير الزراعة في الحسكة، علي خلوف، في حديث إلى «الأخبار»، أن «الجفاف، والهطولات المطرية الضعيفة وغير المنتظمة، أدّيا إلى خروج

> تُنفق الحكومة، سنوياً، مبالغ طائلة لتأمين حاجة البلاد من المحروقات والخبز بشكل أساسي

كل المساحات البعلية من الإنتاج، مع تراجع إنتاج جميع المساحات المرويّة»، مفيداً بأن «الإنتاج الفعلي من القمح لم يتطابق هذا العام مع التقديرات العامّة للإنتاج، وهو ما أدّى إلى تصنيف الموسم الزراعي الحالي بأنه من مواسم الجفاف قليلة الإنتاج». وكان رئيس دائرة الإنتاج النباتي في مديرية الزراعة في الحسكة، وائل الأحمد، أعلن أن «إنتاج المساحات المزروعة ريّاً وصل إلى 275 ألف طنّ فقط»، مضيفاً أن «إنتاج المساحات البعلية صفْري». وعلى رغم الجهود الحكومية التي بُذلت للحصول على أكبر كمّية ممكنة من إنتاج المحافظة، إلّا أن مراكز الاستلام الحكومية لم تُسجّل إلّا أرقاماً ضئيلة قُدّرت بنحو 16 ألف طنّ فقط، وذلك بسبب تضييق «الإدارة الذاتية» الكردية على الفلّاحين، ومنْعها إيّاهم من تسليم إنتاجهم للمراكز الحكومية، وفرْضها غرامات مالية كبيرة على المخالفين. وبحسب مدير فرع «المؤسّسة السورية للحبوب» في الحسكة، عبد الله العبد الله، فإن «المؤسّسة قامت باتّخاذ إجراءات بسيطة وميسّرة، ومن دون أيّ شروط وبأسعار مُجزية للفلّاحين، لتشجيعهم على تسليم محاصيلهم»، لكن «معظم هؤلاء لم يتمكّنوا من إيصال إنتاجهم، بسبب التضييق عليهم من حواجز قسد، ومنعهم من التوجّه إلى المراكز الحكومية في المحافظة»، وفق ما يؤكّد العبد الله لـ«الأخبار».

أنتجت في الحسكة نحو 835 ألف طنّ من القمح، في ما يمثّل أكثر من ثلث حاجة البلاد (أ ف ب)

في المقابل، يوضح مصدر من داخل «المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية» الكردية، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «مراكز الإدارة الذاتية في كامل مناطق سيطرتها استلمت نحو 400 ألف طنّ من القمح، وهو ما يقارب الرقم الذي تحتاجه المنطقة لتوفير رغيف الخبز»، مُدافعاً عن تعليقه على منْع الإدارة الفلّاحين من تسويق محصولهم في المراكز الحكومية، بأن «الأولوية بالنسبة إلينا هي توفير حاجة المناطق الخاضعة لسيطرتنا من هذه المادّة، بما يضمن عدم اللجوء إلى الاستيراد». ودائماً ما اتّهمت الحكومة السورية، في أكثر من بيان رسمي ورسائل مُوجّهة إلى الأمم المتحدة، الولايات المتحدة و«قسد» بـ«سرقة» محصول القمح، وتهريبه إلى خارج الأراضي السورية، بهدف تشديد الحصار على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، ومنْع الأخيرة من الاستفادة من موارد البلاد.

خطر الهجرة

يقضي علي إجارته في قريته خربة الصبحة في ريف الحسكة الشمالي الشرقي، قادماً من ريف طرطوس الذي انتقل إليه منذ نحو عام، بعد أن ترك خلْفه أرضاً زراعية بمساحة تصل إلى 100 دونم، لعدم قدرته على توفير مستلزمات الزراعة، وتحوُّل الأخيرة إلى تجارة خاسرة لغالبية الفلاحين. يقول علي، لـ«الأخبار»، إنّ «الجفاف وتوقُّف الدعم الحكومي وعدم توافُر المحروقات والأسمدة، كلّها عوامل دفعته إلى اتّخاذ قرار هَجْر الزراعة، والانتقال إلى العمل في مزارع وبيوت بلاستيكية في ريف طرطوس»، مؤكداً أنّه «لن يعود إلى زراعة أرضه، إلّا بعد عودة الدعم الحكومي وانخفاض تكاليف الإنتاج، بصورة تضْمن تحقيق هامش ربح جيّد».

وعلى امتداد ريف الحسكة الشرقي، تبدو الكثير من القرى خالية من سكّانها، في ظلّ تأكيد مصادر أهلية أن عدداً كبيراً من العوائل والأفراد تركوا منازلهم وغادروا في اتّجاه العاصمة وريفها ومحافظات سورية أخرى، في تكرار لما حصل في مواسم الجفاف بين عامَي 2000 و2010. ويقول حميد، وهو من سكّان الريف، إن «الكثير من القرى لم يَعُد فيها سوى منزل أو منزلَين مأهولَين، لأن الزراعة لم تَعُد تطعم خبزاً، في ظلّ الجفاف وغياب الدعم الحكومي، وانعدام دعم الإدارة الذاتية»، مضيفاً أن «الأهالي باتوا يفضّلون العمل في مزرعة أو معمل في العاصمة، على الخسارة السنوية من خلال زراعة محاصيلهم سواءً كانت الصيفية أو الشتوية، والتي باتت متعبة، من دون أيّ جدوى اقتصادية».

تقرير

أنقرة بمواجهة «الشغَب» اليوناني
اتّهامات لواشنطن بـ«التواطؤ»

يتواصل التوتّر بين كلّ من تركيا واليونان، على خلفيّة ما تقول الأولى إنها «انتهاكات للاتفاقيات الدولية» تقوم بها الأخيرة، من خلال تسليحها الجُزر الواقعة شمال بحر إيجه، والتي تمنح تلك الاتفاقياتُ السيادة عليها لأنقرة. وإذ يصعّد الأتراك تهديداتهم لجارتهم، وسط جوّ في الوسطَين السياسي والإعلامي دافعٍ في هذا الاتّجاه، فإن ثمّة لوْماً واضحاً وعلَنياً للولايات المتحدة باعتبار أنها تخلّت عن حيادها في ما بين الحليفَين، بل وتعمل على تحريض اليونانيين ضدّ تركيا، وفق ما تذهب إليه بعض الأصوات، التي تشدّد أيضاً على ضرورة استغلال الفرصة من أجل فرْض مطالب أنقرة على واشنطن

الحوادث الأخيرة دفعت الرئيس التركي إلى إعلاء صوته (أ ف ب)

محمد نور الدين

على إثر التصدّي اليوناني لطائرات «إف 16» التركية مطلع الشهر الجاري، أطلق الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، تحذيراً كان أشّهر به سابقاً لدى مخاطبته العراق وسوريا، قائلاً: «سنأتي فجأةً ذات ليل». ولكن التحذير، هذه المرّة، كان ضدّ اليونان، التي تَوعّد بتدفيعها «ثمناً باهظاً» على خلفيّة «انتهاكاتها»، قاصداً بذلك استمرارها في تسليح بعض الجُزر القريبة من الساحل التركي، بما يخالف المعاهدات الدولية وبُيطلها، وبجعل مسألة عودة تلك الجُزر إلى السيادة التركية الكاملة، حتمية، علماً أنه في الميزان العسكري، لا تتطلّب هذه المسألة جهداً تركيّاً استثنائياً؛ إذ إن المناطق المُشار إليها هي بحُكم الساقطة عسكريّاً، نظراً إلى أنها تبدو جزءاً من الساحل التركي وليس اليوناني، فضلاً عن كوْنها أقرب إلى جزيرة قبرص التي غزاها الأتراك في عام 1974، ولا يزالون متواجدين فيها.

وانفجرت الخلافات بين أنقرة وأثينا بعد اتّهام الأولى للثانية، الشهر الماضي، بـ«انتهاك الاتفاقات الدولية»، من خلال القيام بتسليح جزيرتَي سيسام وميديلّي. وبحسب تركيا، أقدمت اليونان، الأحد الماضي، أيضاً، على نشْر 23 آلية عسكرية في ميديلّي، و18 أخرى في سيسام، بمساعدة الولايات المتحدة التي نقلت سفنُها الآليات والأسلحة اليونانية إلى الجزيرتَين، وهو ما رصدتْه مسيّرات تركيّة والتقطت صوراً له، وفق أنقرة. ونُسب إلى مصادر عسكرية تركية قولُها إن الصور تمثّل «أوضح دليل» على انتهاك الوضع القانوني للجُزُر، الأمر الذي يتعارض مع كوْن اليونان حليفاً لتركيا في «حلف شمال الأطلسي»، ويجعل الوضع «غير مقبول أساساً». ودعت المصادر إلى الحوار من أجل إيجاد حلّ ينسجم مع القوانين الدولية، فيما رفَض اليونان الحوار أو المشاركة في الاجتماعات، عادةً، بُظهرها بمظهر مَن يزيد من حدّة التوترات. وتتّهم أنقرة، أثينا، بأنها تُسلّح، منذ عام 1952، الجُزر الـ23 التي حدّدتها «معاهدة لوزان» على أنها تابعة لأثينا، لكن منزوعة السلاح.

على أن الحوادث الأخيرة دفعت الرئيس التركي إلى إعلاء صوته، حيث هدّد اليونان بأن «الدعم الأميركي والأوروبي لن ينقذها»، وأن «جُلّ ما تفعله هو الاستفزاز الذي لن يفيدها، لأن تركيا أقوى بما لا يُقاس»، معتبراً الإجراءات اليونانية في الجُزر «احتلالاً سرّياً». ولم تَفُت إردوغان، خلال خطابه الأربعاء أمام رؤساء فروع «حزب العدالة والتنمية»، العودة إلى التاريخ، بتذكيره أثينا بمعركة بريفيزي في 28 أيلول 1538، والتي انتصر فيها القائد البحري التركي الشهير، خير الدين بربروس، على الأسطول الصليبي في منطقة بريفيزي في شمال غربي اليونان، وأفضت إلى تحويل المتوسّط إلى بحيرة عثمانية. كذلك، حذّر إردوغان، جارته، من التعرّض لحقوق الأقلّية التركية في تراقيا الغربية. وفي حوار لاحق مع قناة «D» التلفزيونية التركية، اتّهم الرئيس التركي، الولايات المتحدة، بأنها لا تقف على الحياد بين حليفيها، مضيفاً أنه يُنتظر منها ألّا تُدخل اليونان في «حسابات خاطئة»، مشدّداً على أن «تجريد الجُزر من السلاح هو الشرط الوحيد لنزْع فتيل التوتّر». من جهته، دعّم مجلس الأمن القومي التركي، أوّل من أمس، مواقف إردوغان ببيان جاء فيه أن تركيا «لن تتردّد في استخدام الوسائل المتاحة والمشروعة كافة للدفاع عن حقوق ومصالح الأمّة التركية». وفي رسالة غير مباشرة إلى الولايات المتحدة، ذكر البيان المتقاعد، جيهانغير دومانلي، أن «على الحكومة التركية أن تَبذل الجهود لإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل تسليح الجُزُر، وحينها سيسجَّل هذا نجاحاً للحكومة التركية». ولكن المشكلة، بحسب دومانلي، هي أن «نظام الفرد الواحد (الرئاسي) أظهر قصوراً في كيفية إدارة أزمة الجُزُر، كما في إدارة قضايا أخرى لا تتطلّب مجرّد مواقف آنية انفعالية». ومن هنا، يدعو إلى «تشكيل خليّة أزمة من ديبلوماسيين ورجال استخبارات وخبراء بعيداً عن الانتماء السياسي أو الحزبي لهؤلاء، ومناقشة الموضوع في البرلمان، وعدم توظيف القضية أداة في السياسة الداخلية، والقيام بحملة عالمية لإظهار حقوق تركيا وانتهاكات اليونان، والابتعاد داخلياً عن الخُطب الحماسية وغير اللائقة ديبلوماسياً وغير المقنعة وعديمة الفائدة، وأخيراً إظهار القوّة الرادعة للجيش التركي».

من جهته، يرى محمد علي غولر، في صحيفة «جمهوريات»، أن «اللعبة أميركية؛ حيث تريد واشنطن أن تكون اليونان بمرتبة الحليف، بينما تركيا مجرّد شريك. وبالتالي، فهي تسعى لإقامة ستار حديدي جديد في شرق المتوسّط، تكون اليونان لا تركيا هي قاعدته الأمامية، ومن هنا العمل على تحويل الأولى إلى القاعدة العسكرية الجديدة المتقدّمة للولايات المتحدة في منطقة الشرق، بمواجهة روسيا وغيرها، بدلاً من الثانية». ويعتبر غولر أن «اليونان تحاول استغلال هذا التحوّل الأميركي لتثبيت شرعيّتها على الجُزُر المذكورة، ومن ثمّ توسيع مجال سيطرتها بحراً وجوّاً، وتسعى لتوظيف كلّ ذلك في الانتخابات النيابية المبكرة المحتمَل إجراؤها في العام المقبل». ويلفت إلى أن «أثينا تمضي في تصعيدها ضدّ أنقرة، مدعومةً هذه المرّة من واشنطن، حيث قامت قبل حوالى الشهر بمضايقة طائرات إف 16 التركية فوق إيجه، والتشويش على رادارات هذه الطائرات بتدخّل مباشر من منظومة صواريخ أس 300 المتمركزة في جزيرة كريت». ويعتقد الكاتب أن «الولايات المتحدة تدرك اللعبة اليونانية، ولذا، فهي لا تفضّل بلداً على آخر، بل تستخدم الواحد ضدّ الآخر لتعزيز هيمنتها هي»، مشدّداً على أهمّية أن «تُحوّل تركيا مضايقة إس 300 للطائرات التركية، إلى فرصة للقول لمعارضي شراء إس 400 من روسيا، إنه إذا كانت المنظومة الأولى قد استُخدمت في مناورات أطلسية ولم تؤثّر على التنسيق بين المنظومات الدفاعية الأطلسية، فهذا يعني أن معارضة المنظومة الثانية ليست في محلّها، ولا تتعارض مع منظومة الدفاع العسكرية الأطلسية».

بالنتيجة، تأتي أزمة تسليح جُزُر إيجه لتُضيف إلى الخلاف حول حدود المياه الإقليمية والجرف القاري والمجال الجوّي وحدود المناطق الاقتصادية الخالصة ومسلمي تراقيا الغربية وجزيرة قبرص، ملفّاً خلافياً جديداً. وإذا كان كلّ طرف يوظّف هذا الخلاف لمصالح انتخابية داخلية، فإن كوْن واشنطن شريكاً في التوتّر الجديد، قد يجعل منه هذه المرّة أكثر تعقيداً، ولكن أيضاً أقلّ احتمالاً لانفجاره عسكرياً.

> **انفجرت الخلافات بين أنقرة وأثينا بعد اتهام الأولى للثانية، الشهر الماضي، بـ«انتهاك الاتفاقات الدولية»**

ويشير ياليم إلى أن «نشر مدرّعات عسكرية أميركية في جزيرتَي ميديلي وسيسام أخيراً، ينتهك قرار الدول الستّ الكبرى بتاريخ 13 - 14 شباط 1914، كما المادّتَين 12 و14 من معاهدة لوزان»، معتبراً أن «على تركيا أن تُقدّم مذكّرة بهذا الخصوص إلى الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي». ويُذكّر بأن «اتفاقية الدول الكبرى الستّ عام 1914، وهي ألمانيا والنمسا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا، دعت اليونان إلى سحْب أيّ مظاهر عسكرية من جُزُر شمال بحر إيجه»، مشدّداً على أنه «في حال لم تلتزم أثينا بهذه الاتفاقية، فيجب أن تُعطى الجُزُر من جديد إلى تركيا، وأن تتمركز فيها وحدات تركية، وتعود السيادة عليها كاملة إلى أنقرة». وينبّه ياليم إلى أن «الحكومة اليونانية برئاسة ميتسوتاكيس احتلّت عام 2019 جزر تشوها ومولغا ليمنيه ومولغا بلاتي قابالييغي، من دون أن تُحرّك تركيا ساكناً، بل حتى لم تعترض ولو بمذكّرة»، مضيفاً أن «الصمت التركي شجّع اليونان على توسيع احتلالها وتسليح جُزُر أخرى». ويرى أنه «إذا لم ترفع تركيا الصوت عالياً، فإن اليونان ستواصل استغلال غياب ردّة الفعل».

وفي الاتّجاه نفسه، يعتقد الجنرال التركي المتقاعد، أنور عشيقي، أن «اليونان تريد أن تكون الولايات المتحدة في صفّها، وهي تعلم أن تركيا تدعو الذين يحرّضون اليونان في موضوع تسليح الجُزُر إلى تحكيم العقل السليم»، بعدما بدت أثينا، لدى ردّها على تهديدات إردوغان بأنه سيواجهه «حلف شمال الأطلسي» بأكمله وليس اليونان فقط، وكأنها تستقوي بـ«الناتو».

إزاء ذلك، يلفت الأمين العام السابق لوزارة الدفاع التركية، العقيد المتقاعد أوميت ياليم، إلى أن «الاتفاقيات الدولية تقضي بعدم إقامة قواعد عسكرية في الجُزُر أو عدم استخدامها لأغراض عسكرية»، مضيفاً أن «هذه الاتفاقيات تسمح لليونان باستخدام الجُزُر، لكنّ السيادة هي لتركيا».

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب جهاد يوسف الغندور لموكلته سهام حسين حاراتي سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 13 B من العقار 1798 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب المحامي حسين علي دبوق بوكالته عن رفيقه محمد الابيض بصفتها إحدى ورثة مهدي نعيم مهدي سند تمليك بدل عن ضائع بإسم مورثها / مهدي نعيم مهدي بالقسم 7 من العقار 2677 رأس بيروت.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب جورج لويس ابو نادر بالوكالة عن بنك بيبلوس شهادة قيد تأمين بدل عن ضائع باسم / بنك بيبلوس ش.م.ل. بالقسم 4 من العقار 694 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب محمود الجردلي وكيل ابراهيم حسين بدير سند بدل ضائع للعقار 16 قروح بإسم شركة الريحان للبناء والمقاولات.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب أحمد محمود الدرزي وكيل رأفت أحمد الدرزي لموكلته أحلام مصطفى غازي الكرجية شهادة قيد بدل ضائع للعقار 806 جنسنايا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب وليد شوشة وكيل نقولا شربل جوزاف شريم شهادتي قيد بدل ضائع للعقار 1162 جزين بإسم انطوان وسلمى رشيد الخوري.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي أحمد العاكوم لموكلته سمر هاني أمين الخيري سند بدل ضائع للعقار B8/1683 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ريما محمد علويه سند بدل ضائع للعقار A13/1052 قنارية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب أحمد محمود الدرزي وكيل رأفت أحمد الدرزي لموكلته أحلام مصطفى غازي الكرجية سند بدل ضائع للعقار 4/182 مجدليون.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب مصطفى درويش البني لموكله ناصر رياض الشماع سند بدل ضائع للعقار 1674 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت ماي صبحي حجازي بصفتها مشترية سند بدل ضائع للعقار 830 الصرفند بإسم فاطمه جواد خليفه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب زكريا محمد حسون لموكله ناصر محمد الزيباوي سند بدل ضائع للعقار 26/1592 الدكرمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب بشارة غنيمة لموكلته رجاء حسن رضا سند بدل ضائع للعقار 27/2179 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مهدي حجازي وكيل محمود مصطفى كمال الدين سند بدل ضائع للمالكة منيرة عبدالله بندر للعقار 67 ديركيفا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسن حيدر وكيل نجوى شومان لمورثها عبدالله الشيخ سليم شومان سند بدل ضائع للعقار 400 بانوح.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب المحامي رفيق عزيز الريس بوكالته عن ريمون ميشال بو سمره بصفته من ورثة ميشال الياس بو سمره وريث كل من الياس تامر ابي سمره وماريغو نقولا معماري سندات تمليك بدل عن ضائع باسم المورثة / ماريغو نقولا معماري بالعقارين 5148 و5150 منطقة الأشرفية وباسم المورث /الياس تامر أبي سمرا بالعقار 255 منطقة الأشرفية.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مصطفى علي مغنية سندين بدل ضائع للعقارين 188 و187 طيردبا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب مهدي كريت وكيل علي حويلي وكيل مي كامل درويش فواز مورثها كامل محمد درويش فواز سندين بدل ضائع للعقارين 951 و952 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلبت شادية فؤاد لطف الله لمورثتها اميلي انطوان حلاج سند بدل ضائع للعقار 256 صور.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد علي إسماعيل لموكله معروف أحمد إسماعيل شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 3434 و3427 ميمس.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
طلب حسن نجيب سابق بوكالته عن غالب توفيق رافع شهادات قيد بدل ضائع للعقار 2558 القسم 3 والعقار 1818 حاصبيا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
طلب أسعد فريد برديل لموكله أحمد عوض جمال الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 4130 الخيام.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلبت فيرا موسى السغبيني بصفتها وكيلة عن محمود قاسم الخطيب سند ملكية بدل عن ضائع لموكلة الوكيلين جورجيت الياس اسحاق بحصتها بالعقار رقم 951 من منطقة تربل العقارية.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
زحلة
لينا جنبلاط

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
طلب يوسف رضا حجازي لموكلته فاطمه احمد رمضان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 55 قبريخا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
طلب علي محمود حجازي شهادة قيد بدل ضائع للعقار 194 قبريخا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
طلب نمر علي غانم شهادة قيد بدل ضائع للعقار 187 دبين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في مرجعيون
وحاصبيا
يوسف شكر

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

كالشيو

يوفنتوس مأزوم... المشكلات تتجاوز صلاحيات أليغري

موسمٌ صعب يعيشه نادي يوفنتوس. أداء متخبط ونتائج سيئة جعلت الجماهير تطالب برحيل المدرب ماسيميليانو اليغري. تعود جذور الأزمة إلى تراكمات من القرارات السيئة في السنوات الأخيرة، ما يجعل من الإقالة المحتملة حلاً جزئياً ربما لمشكلات تتخطى الكادر التدريبي ككل

حسين فحص

عندما يمر فريق ما بفترة سيئة، يتم استخدام المدرب كشماعةٍ تُعلّق عليها الخيبات. في حالة يوفنتوس، يشكّل اليغري جزءاً من سلسلة مشكلات تطال الهرم الإداري بدرجاته كافة.

«البيانكونيري» ليس على ما يرام. تظهر جلياً المعاناة في الميدان وخارجه. يحتل يوفنتوس المركز الثامن في الدوري بعد مرور 7 جولات، حاصداً عشر نقاط من فوزين وأربعة تعادلات، كما أنه خسر مباراتيه الأوروبيتين ضمن منافسات دوري الأبطال (يلعب يوفنتوس مع بولونيا يوم الأحد المقبل). وفي ظل السقوط الحر، وجّه الوسط الإيطالي أصابع الاتهام نحو ماسيميليانو اليغري، لكن الأزمة أعمق من ذلك.

> تكبّد يوفنتوس خسائر قياسية بلغت 254 مليون يورو في موسم 2021-2022

مسلسل «الانهيار» في يوفنتوس ليس وليد اللحظة، بل إنه نتيجة تراكمت على مدار السنوات الماضية. للمفارقة، بدأ التدهور مع نهاية حقبة اليغري الأولى في الفريق (2014 . 2019) ثم لزمه أثناء حقبته الحالية.

عرف البيانكونيري العديد من المنعرجات المفصلية أخيراً، منها استقدام كريستيانو رونالدو وسط اعتراض بعض أعضاء الإدارة، إضافةً إلى تواتر مديرين فنيّين لم يلقوا النجاح المطلوب. على رأس التغيرات المتعاقبة، شكّل رحيل المدير التنفيذي السابق جوزيبي ماروتا أكثر الانعكاسات السلبية على النادي.

تم استقدام ماروتا إلى فريق السيدة العجوز عام 2010 بطلب من رئيس النادي أندريا أنييلي، وسرعان ما أظهر نجاحاً ملموساً، كان سبباً رئيسياً في عودة الفريق إلى المسار الصحيح بعد فضيحة «الكالتشيوبولي»، من خلال اعتماده سياسات الإنفاق الرشيد مع ضمان الاستمرارية في حصد الألقاب.

تميّز ماروتا بمراعاة قواعد اللعب المالي النظيف من خلال إبرامه صفقات مدروسة للحؤول دون الوقوع تحت عقوبات «الفيفا». وفي عام 2018، انتهت رحلة المدير التنفيذي الأسبق ليوفنتوس على خلفية استقدام كريستيانو رونالدو، حيث كان معارضاً شديداً للتوقيع مع اللاعب البرتغالي. تذرّع ماروتا حينها بأن إتمام الصفقة سوف يرهق ميزانية النادي في المستقبل، وهو ما يحدث اليوم (تجلت الأزمة مع تبعات فيروس كورونا على قطاع كرة القدم ككل).

من هنا، شكّل عام 2018 بداية التحول ليوفنتوس. حدث منعطفان كبيران في ذلك العام: مغادرة ماروتا ووصول رونالدو. وبعد رحيل ماروتا بفترة قصيرة إثر خلاف مع مدير الكرة حينها فابيو باراتيتشي، غادر اليغري أسوار يوفنتوس على خلفية مشكلات كثيرة مع باراتيتشي أيضاً. توجّهت الإدارة بعدها نحو المدرب ماوريسيو ساري ثم أندريا بيرلو (بين 2019 و 2021) الذي يخلو سجله التدريبي من أي تجربة تُذكر. وفي ظل تراكم الخراب، ارتأت الإدارة بإعادة ماسيميليانو اليغري حلاً ملموساً لتصحيح الأمور، مع الاستغناء عن خدمات باراتيتشي تفادياً لتكرار مشكلات الماضي، إلا أن التخبط استمر هذا الموسم أيضاً.

هذه هي المرة الأولى خلال أربعة مواسم متتالية التي لم يبدأ فيها يوفنتوس موسماً مع مدرب جديد (ساري في 2019، بيرلو في 2020، اليغري في 2021). توظيف ثلاثة مدربين يتمتّعون بخصائص مختلفة خلال فترة قصيرة انعكس سلباً على أرض الملعب. يظهر ذلك جلياً خلال استحقاقات الموسم الحالي.

وبعيداً عن الجانب الإداري، ترتبط مشكلات يوفنتوس على أرض الملعب بالعديد من العوامل، منها الإصابات المتتالية التي يتعرض لها اللاعبون وسوء التخطيط إضافةً لبعض القرارات السيئة من أليغري. يعود ذلك ربما لعدم مواكبة المدرب الإيطالي المخضرم متطلبات كرة القدم الحديثة، واكتفائه «التقليدي» بالنتائج على حساب الأداء. لكن، وبعكس ما تعودت عليه الجماهير من أليغري، يشهد الموسم الحالي على أداء متخبط ونتائج سيئة، ما أسهم في حملةٍ واسعة ضد المدرب مع تراجع مشاهدة مباريات الفريق من أرض الملعب.

رغم ضعف أداء يوفنتوس، لا يزال البيانكونيري يحارب على المقاعد المؤهلة إلى دوري الأبطال، كهدف معقول هذا الموسم. الفريق بحاجة للوقت والدعم خلال أسواق الانتقالات المقبلة، أما قرار الإقالة فقد يضر النادي أكثر نظراً لقيمة فسخ العقد الضخمة (تصل إلى حوالى 80 مليون يورو)، في وقتٍ يعاني خلاله يوفنتوس من خسائر تاريخية وشح بالعائدات.

هوس دوري الأبطال

سبق وأن حصلت العاصفة، أما الموسم الحالي فهو لإحصاء الخسائر. جاءت أغلب خيبات اليوفي خلال السنوات الماضية إثر الهوس بمحاولات التتويج بدوري أبطال أوروبا، ما جعل النادي يدور في دائرة مفرغة طيلة أربعة مواسم مع تكديس خسارات قياسية.

شكّل استقدام رونالدو أبرز مشاريع اعتلاء المنصة الأوروبية. وبغض النظر عن عدم تحقيق الهدف، تعكس وفرة الأهداف التي سجلها المهاجم البرتغالي نجاح التوقيع من الناحية الفردية، أما مادياً، فقد خسر يوفنتوس الكثير جراء الصفقة. وبحسب الوسط الرياضي الإيطالي، كلّف مشروع التعاقد مع رونالدو بالكامل 209 مليون يورو على مدار ثلاث سنوات، أي أكثر من 3 أضعاف عائدات التلفزيون التي حصل عليها يوفنتوس في الموسم الماضي (77.9 مليون يورو).

الغياب عن منصات الألقاب المحلية إضافةً لفشل السياسات المتبعة للظفر بلقب الأبطال كبّد يوفنتوس خسائر قياسية بلغت 254 مليون يورو في موسم 2021-2022، ما رفع الإجمالي على مدى المواسم الثلاثة الماضية إلى أكثر من نصف مليار.

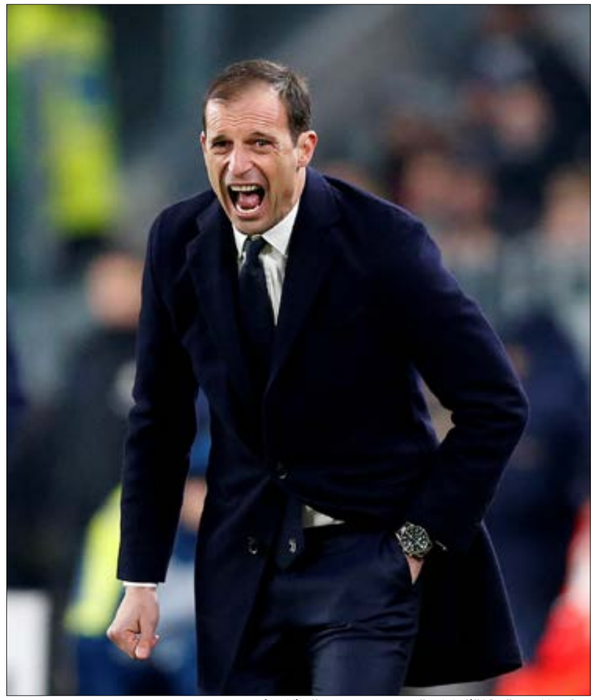
يحتلّ يوفنتوس المركز الثامن في الدوري بعد مرور 7 جولات (أ ف ب)

بوندسليغا

بايرن ميونيخ يبحث عن استعادة الثقة

غاب شبح الأزمة عن بايرن ميونيخ في السنوات العشر الماضية خلال هيمنته على لقب الدوري الألماني في كرة القدم، حتى عندما كان يهدر النقاط، لكن مع تراجعه إلى المركز الخامس بعد سبع مباريات هذا الموسم دق ناقوس الخطر ربما في أروقة النادي البافاري.

ويستضيف الفريق الجريح منافسه باير ليفركوزن صاحب المركز الخامس عشر (5 نقاط) مساء اليوم (الساعة 21:30 بتوقيت بيروت) في افتتاح منافسات المرحلة الثامنة.

ولم يحصد بايرن سوى 3 نقاط من مباراته الأربع الأخيرة، إذ سقط في فخ التعادل أمام كل من بوروسيا مونشنغلادباخ وأونيون برلين بالنتيجة ذاتها (1-1) في المرحلتين الرابعة والخامسة، وشتوتغارت (2-2) في السادسة، قبل أن يخسر أمام أوغسبورغ (صفر-1)، وهي سابقة في تاريخ هذا النادي العريق منذ 21 عاماً.

ويعكس الوافد الجديد المهاجم السنغالي ساديو مانيه الصائم عن التهديف، صورة واضحة عن معاناة باير، حيث لم يتمكن نجم ليفربول الإنكليزي السابق من هز الشباك في المباريات الخمس الأخيرة، في حين كان سجل خمسة أهداف في مباراته الست الأولى منذ وصوله إلى بافاريا. وأبدى المدير الرياضي للنادي البافاري البوسني حسن صالحميدجيتش دعمه للمهاجم الدولي مؤكداً أنه «يحتاج بعض الوقت للتأقلم على متطلبات الدوري الألماني»، وأضاف اللاعب في حديث مع صحيفة سبورت بيلد: «أعرف ما يعنيه أن تكون لاعباً جديداً في فريق، في بلد آخر، مدينة أخرى، مع ثقافة كرة قدم مختلفة قليلاً».

هذا وطرحت الصحافة المحلية العديد من الأسئلة حول مصير مدرب بايرن الشاب يوليان ناغلسمان (35 عاماً) الذي يعيش فترات صعبة، مع فريق يمر بأطول سلسلة من دون انتصارات منذ أكثر من عقدين. ولكن رغم ذلك فإنه من المستبعد إقالة المدرب حالياً.

وفي باقي المباريات المهمة يحل بروسيا دورتموند يوم السبت (الساعة 16:30) ضيفاً ثقيلاً على كولن، في حين يونيون برلين المتصدر إلى فرانكفورت لمواجهة أينتراخت السبت أيضاً الساعة 16:30.

لم يسجل ساديو مانيه في آخر 5 مباريات (أ ف ب)

الكرة اللبنانية

الصدارة هدفٌ مشترك في رابعة مراحل الدوري

شربل كريّم

ستكون الصدارة هدفاً مشتركاً للفرق الأربعة الأولى على لائحة الترتيب العام في الدوري اللبناني لكرة القدم، والتي يملك كل واحدٍ منها فرصة للقبض عليها. من البرج المتصدّر بالعلامة الكاملة بعد ثلاث مراحل على انطلاق البطولة، مروراً بالأنصار والنجمة والصفاء الذين يقفون على بُعد نقطتين فقط من المركز الأول.

«الزعيم» هو أوّل من يمكنه القفز الى أعلى رأس لائحة الترتيب ولو بشكل مؤقت، فهو سيلعب في افتتاح المرحلة الرابعة مع الشباب الغازية اليوم الساعة 15,30 على ملعب أمين عبد النور في بحمدون.

الفارق الفني كبير بين الفريقين، وخصوصاً أن الفريق الجنوبي هو أحد الفرق التي لم تحقق أي انتصار حتى الآن، مكتفياً بتعادلين حصل من خلالهما على نقطتين. هذا في وقتٍ تطوّر فيه أداء الأنصار ولو أنه لا يزال بحاجةٍ الى الانسجام بشكلٍ أكبر، لكنه دائماً يمكنه الاعتماد على فعالية الهداف السنغالي الحاج مالك الذي تصدّر ترتيب الهدافين بأربعة أهدافٍ بعد «الهاتريك» الأخير الذي سجّله، إضافةً الى عودة نجمه حسن معتوق الى مستواه التهديفي المعروف.

وفي وقتٍ يشهد فيه يوم غد السبت

> تملك أربعة فرق فرصة للوقوف في المركز الاول على لائحة الترتيب العام

في التوقيت نفسه لقاءٌ بين طرابلس وضيفه الحكمة على ملعب رشيد كرامي البلدي في عاصمة الشمال، حيث سيبحث الفريقان عن أوّل انتصار لهما هذا الموسم، ستكون أقوى مباريات المرحلة، والتي تدور أيضاً في فلك الصراع على الصدارة، بين النجمة وشباب الساحل غداً الساعة 16,00 على ملعب الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية.

مواجهة صعبة على الطرفين، إذ إن النجمة بدأ أنه يسير في خطٍ تصاعدي لناحية مستواه، وبدا لاعبوه مستمتعين بأسلوب لعب الفريق، بينما وجّه الساحل رسالة واضحة الى كل الخصوم بعدما حقق فوزاً صارخاً على العهد بطل الموسم الماضي في المرحلة التي سبقت فترة التوقف الدولية.

نقاطٌ فنيّة مهمة يمكن التوقف عندها قبل هذا اللقاء، وأهمها الحذر المفترض أن يطبع أداء النجماويين غير المدعوّين طبعاً الى الانجراف نحو الهجوم، فهم يواجهون فريقاً صبوراً عرقل الأنصار، ومن ثم أسقط العهد من خلال معرفته كيفية اقتناص النقاط من مبارياته بحُكم استغلاله أخطاء الخصوم بدقّة من أجل الخروج بالنقاط.

والنقاط الكاملة ستكون القاسم المشترك بين البرج والصفاء اللذين سيختتمان المرحلة الحافلة باللقاءات المهمة عندما يلتقيان، بعد غدٍ الأحد عند الساعة 15,30 في جونية.

لقاءٌ لا شك في أنه أكثر من مهمّ، فهو إما أن يثبّت صدارة البرج ويحرم خصومه منها، وإما أن يضع الصفاء في موقفٍ قوي لمنافسة الكبار هذا الموسم، وهو الذي قدّم صورة مختلفة تماماً عما ظهر عليه في الموسم الماضي.

وذلك يشهد اليوم الختامي لهذه المرحلة لقاءين في التوقيت نفسه، الأول بين التضامن صور وضيفه الإخاء الأهلي عاليه، والثاني بين السلام زغرتا وضيفه العهد الذي لا يحتمل وضعه أي زلّة قدم كونه يبتعد حالياً عن الصدارة بفارق 5 نقاط إثر بدايةٍ مهزوزة تفرض من دون شك على جهازه الفني القيام بتغييرات تكتيكية أساسية لكي يستعيد الفريق عافيته كاملةً قبل فوات الأوان.

يلعب الأنصار مباراة مهمة اليوم مع الشباب الغازية (طلال سلمان)

استراحة

كلمات متقاطعة 4136

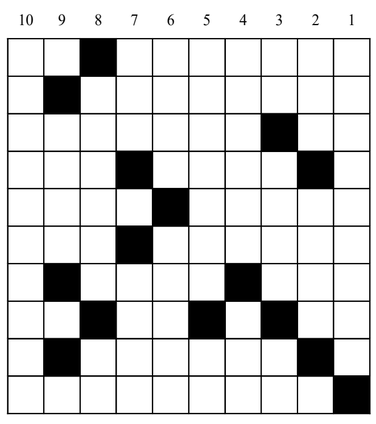

أفقيا

1- شخصية من حكايات ألف ليلة وليلة – زار الأماكن المقدّسة – 2- مؤسس الحزب الفاشي في إيطاليا – 3- ثرى – قائد وسياسي فنزويللي راحل – 4- علامة تحويل في الموسيقى – دود الخشب – 5- مسرّات – لغة الباكستان – 6- مستودعات النفط – ظرف مكان – 7- كان لئيم الخُلق – أقام في بلاد الغير وحصل على حقوق المواطنة – 8- سقي – هرب – بواسطتي – 9- مواطنون من دولة عظمى – 10- شاعر سوري راحل

عمودياً

1- اديب وناقد لبناني راحل – 2- عتاب – خوفي – 3- نعم بالأجنبية – من الفاكهة – من الحبوب – 4- جزيرة كويتية – من أنوع الأفاعي – 5- ولاية جزائرية – أمر خفي – 6- مدينة أوكرانية – نجاح مع حظ – 7- وقتيّ – فنانة لبنانية معتزلة من أغانيها «يا ستّي يا ختيارة» – 8- يشرحان الدرس – ضمير متصل – 9- ماركة سيارات – 10- عاصمة ولاية ميسوري الأميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كوبرنيك – فج – 2- ابن خلدون – 3- جام – آر – 4- يموء – انترا – 5- غول – اله – مل – 6- وز – فل – أشاد – 7- فوارغ – دف – 8- أسر – ماندلا – 9- عوالم – 10- تفاح – الوفد

عمودياً

1- كاليغولا – 2- وبّ – موز – سعف – 3- بنجول – فزوا – 4- رخاء – فو – اح – 5- نلمّ – الأمل – 6- يد – ال – راما – 7- كوبنهاغن – 8- دلو – 9- ارمادا – 10- جيرالد فورد

sudoku 4136

7			4				6	
	3				6	9	2	
		4		8				1
3			9					8
		1		7	4		3	
9	4			2		7		5
	7						9	6
8	9					1		
		2	1		5	3		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4135

6	8	4	9	5	3	1	2	7
2	5	9	6	1	7	3	8	4
7	1	3	8	4	2	6	9	5
4	7	1	5	8	9	2	3	6
9	2	6	3	7	4	8	5	1
5	3	8	2	6	1	4	7	9
1	4	2	7	3	5	9	6	8
3	6	5	1	9	8	7	4	2
8	9	7	4	2	6	5	1	3

مشاهير 4136

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتب ومترجم سوري. خبير لوحدة الترجمة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في جامعة الدول العربية. من مؤلفاته «الأدب في الميدان»

3+3+1+7+2+9 = من الأشجار ■ 8+10+4+5 = قطع معدنية صغيرة ■ 6+11 = للنداء

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: تشارلز ديكنز

نتائج اللوتو اللبناني

8	34	33	32	14	9	5

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 2044 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 5 - 9 - 14 - 32 - 33 - 34

الرقم الإضافي: 8

■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 1,319,548,630 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: شبكة واحدة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,319,548,630 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 247,380,120 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 11 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 22,489,102 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 247,380,120 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,011 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 244,689 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (للاثة ارقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 557,984,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 17,437 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 32,000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 11,206,518,525 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 2044 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 04170

■ **الجائزة الاولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: 3 أوراق
- قيمة الجائزة الإفرادية: 25,000,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 4170.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 170.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 5570.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

التراكم للسحب المقبل: 75,000,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1266 وجاءت النتيجة كالآتي:

- يومية ثلاثة: 562
- يومية أربعة: 4043
- يومية خمسة: 65968

ذكرى

ريوشي هيروكاوا ــ «الاسرائيليون قادمون» (1982)

أربعون عاماً على اجتياح بيروت: لحظة قمنا من قبرنا «الأبدي»

ليلى الخطيب توما*

هل هي صدفة؟
لم انتبه للأمر إلا منذ يومين أو أكثر.
كنتُ أقرأ بالتزامن كتاب «تاريخ لبنان الحديث» (1) وكتاب «أسرار حرب لبنان» (2).
في المساء وقعتُ على وثائقي «بيروت تحت النار» (3)
نظرتُ إلى التاريخ على هاتفي : 16 أيلول.

أربعون عاماً إذن.
حسابٌ بسيط.
لكنه ليس كذلك في حسابات التاريخ.
وهو ليس كذلك في مسارات تاريخنا الشخصي.

في حزيران عام 1982 كنتُ مراهقةً تستعدّ بحماسة للاحتفال بعيد ميلادها السادس عشر.
كنتُ قد كتبتُ ذلك في مفكّرتي. في الصفحة المخصصة لذلك التاريخ.
لكن، قبل تاريخ العيد بأيام معدودة، امتلأتْ صفحات مفكّرتي بكتابات أخرى.
تلك التي باتت توثّق لتقدّم جيش الاحتلال الإسرائيلي داخل بلدي.
لم أحتفل بعيد ميلادي السادس عشر.
احتلّت إسرائيل بلدي.

كانت طائراتها تملأ السماء.
كانت بوارجها تملأ البحر.
كانت دباباتها تملأ البرّ.
وكان جنودها يملؤون كلّ المساحات.
وكان التقدّمُ سريعاً وصاعقاً.
والقتلُ الرهيبُ أسرع.

في حزيران 1982.
في صيدا.
تنهارُ مبانٍ بأكملها على سكانها المحتمين في ملاجئها.
تحترقُ ويختَرقون.
تسقط المستشفيات على مرضاها وأطبائها.
وتسقط طوابق المدارس على اللاجئين فيها.
يُدفنون تحتها أشلاءً نُثرَ عليها كلسٌ أبيض (4)

وكان لا بدَّ في ذلك الحين أن ننحني أمام عاصفة القتل الحديدية.
كان لا بدَّ أن نبتلع سمَّ العجز.
كان لا بدَّ أن تلفُنا مرارة الإهانة وجموع مدينتنا تخرجُ حاملةً الخِرَقَ البيضاء لتتقاذ إلى «البحْر»، لتمكثَ أياماً.
لتحترقَ شمساً.
لتموت عطشاً.

وفيما كانت مدينتي تُصلبُ في وضح الشمس، كان القاتلون «ينظّفون» شوارعها وأزقّتها من جثث أبنائها.
يوقفون سيارة طبيب الأطفال الذي اعتنى لسنوات بطفولتنا، يطلبون منه أن ينزل ليلبّ أهله الضحايا عن الطرقات. وفيما كانت مدينتي تعطش وهي تنتظر الماء على البحر، كان القاتلون يدخلون دار المعلمين الذي كان بديرها والدي، ويتبرزون في جوارير طاولات الطلبة. ثم يبولون على المازة من على دباباتهم.
وكانوا أيضاً يوقفون صديقنا الطبيب ويطلبون منه أن يكسر البيض الذي يحمله معه، ويدهن به وجه زوجته الجالسة بقربه في السيارة. وكانوا أيضاً يضعون أهل حيّنا العالي داخل براميل ويقومون بدحرجتهم من أعلى الشارع الطويل إلى أسفله.
وكانوا يضحكون (5) .

نعم.
كان لا بدّ.

كان القاتلون «ينظّفون» شوارعها وأزقّتها من جثث أبنائها

ليس فقط لأننا لم نكن نملك، في حينها، مقوّمات المواجهة.
بل ربما لأنه كان لا بدّ من ذلك بالمعنى التاريخي.
من هذا الدمار الهائل ومن هذا القتل المحموم ومن هذه الإهانة التاريخية، قمنا.
ومَن صنعَ تلك القيامة هو نحن.
نحن الذين كنا حينها في عزّ اندفاعتنا نحو الحياة.
نحن الذين وقفنا لبرهةٍ عاجزين أمام آلة القتل الرهيبة.
نحن الذين عرفنا كيف أننا نُترك لنموت لأنّ الجميع تقريباً أراد لنا أن نموت.
نعم.
أرادوا لنا أن نموت في عزّ اندفاعنا صوب الحياة.
يا لهم من حمقى...
ففي عزّ اندفاعنا صوب الحياة اندفعنا بوجه من قتَلنا.
من عمق المهانة اندفعنا.
من صلب الحمم التي أحرقتنا.
من مدننا وقرانا المدمّرة قمنا.
شباب وشابات بعمر ربيعٍ دامٍ صيفاً، دامٍ أربعين ربيعاً.
قام خالد قام أحمد قام نزيه قامت سهى قام جورج قامت سناء قامت لولا.
قاموا.
وقمنا.
خرجنا من حطام ظنَّ القاتل أنّه قبرنا الأبدي.
فكان قبرَ قيامتنا التاريخية.

أربعون عاماً.

من ذلك الصيف الدامي انقلبت المعادلة.
ظنَّ القاتل أنه حقّقَ انتصاراً تاريخياً.
لكنه كان يسطّر بالدمار والقتل أولى هزائمه المتتالية في أكبر تحوّل تاريخيّ يشهده زمننا المعاصر.

1982.
2022.
أربعون عاماً.
لا يجعل التاريخُ للقَتَلة مكاناً وزمناً غير مكان وزمن المقتلة.
فإنْ بقي لهم من ذكرٍ يوماً فهو أنهم القَتَلة.

أما القبور التي منها قمنا، فهي التي تحمل الذاكرة.
نعم. للقبور ذاكرة وذكرى.
ذاكرة وذكرى تتراكم.
أديماً فوق أديمٍ فوق أديم.
والأديم ليس مجرّد تراب.
بل هو الزمنُ الذي صاغنا.
لنكتبَ تاريخنا.
لنكتبَ قيامتنا.
لنكونَ.

---

(1) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الخامسة 2018.
(2) Alain Ménargues, Les secrets de la guerre du Liban, Albin Michel 2004.
(3) وثائقي من أربع أجزاء عن اجتياح 1982 تبثه قناة الميادين.
(4) هذا ما رأيته شخصياً في مدرسة على تقاطع الهلالية.
يمكن العودة أيضاً إلى كتاب روبرت فيسك الذي دخل صيدا بعد أيام على اجتياحها ووثّق ما رأه. Robert Fisk, Pity the nation, Oxford university press, p243 281-
(5) أنظر كتاب يمنى العيد «في النفاق الإسرائيلي»، دار الفارابي 2003، ص610-87.

* كاتبة وأكاديمية لبنانية

شاتيلا... «أربع ساعات» في عرس الدم الرهيب

ليتني لم أقرأ الكتاب.

منذ سنوات وأنا أعِدُ نفسي بقراءته.
لكني لم أفعل.
بقي على الرفّ ينتظر.
لكني لم أنسَ.
لم أنسَ أنه عليَّ أن أقرأه في يومٍ ما.
لم أتقصّد أن أقرأه الآن.
الآن أعني في منتصف أيلول.

قرأت الكتاب.
ويا ليتني لم أفعل.

كان يكفيني ما كنتُ أعرفُ منذ سنوات طويلة.
منذ أن قرأتُ، وأنا في أوّل مشواري الجامعي، نصّ جان جينيه «أربع ساعات في شاتيلا» (1).
قرأتُ النصّ بالفرنسية. وكان قد مرّ ربما عام على صدوره. وكنت أدرس اللغة الفرنسية وآدابها في بلد منشئها.
ترك النصّ أثراً عميقاً في نفسي.
لدرجة أنني اخترته موضوعاً لأطروحة الماجستير.

لكن عندما عرضتُ الموضوع على أستاذي المشرف، قال لي: «حتّى لو وافقتُ أنا على الموضوع، فإنّ الجامعة لن تسمح لك بنيل شهادة الماجستير».
لم أفهم في لحظتها.
لم أفهم أنني قد أحرَم من شهادتي بسبب نصّ ضجَّ به العالم، يصف فيه كاتب فرنسيّ كبير ما شاهده في مجزرة صبرا وشاتيلا.
أصررت على اختياري.
فعاد الأستاذ وأضاف: «ما رأيك لو تحاولين اقتطاع كلّ ما هو ذات طابع سياسي من النصّ، وتدرسين فقط ما يتعلّق بوصف المجزرة»؟
بحيرةٍ وسذاجةٍ حاولتُ.
وبقلم الرصاص غطّيتُ كلَّ المقاطع والجمل التي يتّهم فيها جان جينيه إسرائيل والقوات المتعدّدة الجنسيات بحماية ارتكاب المجزرة، وبالتالي بالمساهمة فيها.
نظرتُ إلى النصّ: صار مشوّهاً لدرجةٍ تستحيلُ معها قراءته أو فهمُ معانيه.
انتفضتُ.
قلتُ للأستاذ: إنّ تقطيع النصّ بهذا الشكل يلغي النصّ بما هو نصّ، أي كلٌّ متماسك. ذلك أنّ جان جينيه لا يفصل بين مَن قُتل ومَن قتل.
صمتَ الأستاذ.
ثم قال: أنا مستعدّ للإشراف على رسالتك لكن، أكرّر، لن تقبل الجامعة بذلك وسنكون أنا وأنت في ورطة.
لم أدرس نصّ جان جينيه «أربع ساعات في شاتيلا» في أطروحة الماجستير.

في منتصف أيلول أخذتُ الكتاب.
لم أتقصّد قراءته في هذا التوقيت.

تجتاحني ارتجافات تضطرني للتوقّف.
أضع الكتاب جانباً.
أخرج إلى الشرفة.
الأمس النباتات علّها، كعادتها، تهدّئ من روعي.

تلاحقني صور المرأة التي اغتصبوها مراراً ثم قطّعوا ثدييها قبل أن يذبحوها.
تلاحقني صوَر الطفل الرضيع الذي حطّموا رأسه على الحائط.
تلاحقني صوَر الطفل الذي دهسوا رأسه على الأرض بجزمتهم.
تلاحقني صوَر الطفل الذي قطّعوا أطرافه ورأسه ثم تسلّوا في ترتيبها بشكل دائري والرأس في نصفها.
تلاحقني صوَر المرآة الحامل التي أُخرج جنينها ثم وضع على بطنها المبقور.

أنظر إلى السماء.
أناشد زرقتها علّها تمسح عني صوَر الرعب الدمويّ.
أعود إلى الغرفة.
أمسك بالكتاب.

لم يصف جان جينيه القتل.
وصفَ القتلى.
فهو من أوائل من دخل المخيمات.
هو الكاتب الشاهد لضحايا المجزرة.
أمنون كابيليوك وصفَ القتلَ.
ووصفَ القاتلين (2)
عندما دخل جان جينيه كان القتل قد توقّف.

إنه فكرٌ يحلّل إلغاء شعب ما أو قوم ما أو إثنية ما

لم يبقَ سوى آثاره الفظيعة.
كتب جينيه عن الرائحة.
عن الذباب.
عن الأجساد السوداء المنتفخة المكدّسة في الأزقة.

مع كابيليوك ندخل مع القَتَلة.
لنشهدَ ساعةً بساعةٍ على ما فعلوه.
نجول معهم في الأزقة وداخل الملاجئ حيث يلاحقون النساء والأطفال والشيوخ.
من يقتلون منهم بالرصاص يموت موتاً رحيماً.
ندخل معهم المستشفى حيث يقتلون الجرحى والمرضى والممرضين.
وكذلك كلّ من احتمى هناك.
نرى جرافاتهم تهدم البيوت المتواضعة على سكانها الأحياء.

نسمع كلامهم.
يقولون للطفلة: سنقتل كل عائلتك أمامك ونبقيك على قيد الحياة كي تخبري.
يحفرون على عجل لكي تقوم الجرافات بدفع الجثث في الحفرة.

أربعون ساعة.
أكلوا وشربوا وضحكوا.
ناموا وقاموا.
في عرس الدم الرهيب.

أربعون عاماً اليوم.

والدم المسفوك ما زال نضراً.
ذلك أن ما من أحد حوسب.
وما من أحد وقف في محكمة.
وما من أحد دخل سجناً.
وما من حقّ استرجع.
وما من عدالة حلّت.

قليلةٌ هي المجازر المماثلة في التاريخ الحديث.
مجازر يخطّطُ فيها فريقٌ ما لإبادة فريق آخر.
ثم يقوم بتنفيذ هذه الإبادة بأبشع ما يمكن للإنسان - إن كنا نستطيع إطلاق هذه الصفة هنا - أن يبتدعه من وسائل مرعبة.
ثم لا يشعر بأنه اقترف شيئاً فظيعاً.
إنه فكرٌ يحلّل إلغاء شعب ما أو قوم ما أو إثنية ما.
لا يمكن تفسير الفظائع التي ارتُكِبَت بالنساء والأطفال والشيوخ في صبرا وشاتيلا إلا من هذا المنطلق: لقد قررنا، نحن القتلة، أنّ هؤلاء لا يحق لهم أن يحيوا.
يجب إذن إبادتهم عن بكرة أبيهم.
بملء الوعي تمّت المجزرة.
لم تكن فورة غضب ولا نزعة انتقام.
بملء الوعي تمّت فظائعها.
كي تُرعب من بقي.
وكي يهرب إلى غير رجعة.

لكنّ أحداً لم يحاسب سفّاحي صبرا وشاتيلا، المعروفين بالأسماء.
ومن ساعد في التخطيط ومن نظّم كل مجريات المذبحة، ومن تفرّج على الفظائع ومن حرّض على القتل والتدمير، فلم يحاسب إلا صورياً.

ماذا بقي إذن؟
بقي أن نقرأ.
بقي أن نعرف.
بقي أن نشهد.
بقي أن نذكر.
بقي لنا الزمن الذي منه ننهض لنكتب التاريخ.

لن أقول يا ليتني لم أقرأ الكتاب.

فعلى الرغم من الرعب الذي يجتاحنا علينا أن نعرف.
لا لكي ننتقم.
بل لكي نواجه أي إمكانية لنشوء هكذا فكر إلغائيّ في بلدنا.
ولكي نواجه كلّ معتدٍ.
ولكي لا نثق بضمانات أحد.
ولكي لا نبقى أبداً من دون القوّة التي تحمينا.

(1) Jean Genet, Quatre heures à Chatila, Revue d'études palestiniennes, janvier 1983.
(2): كتاب امنون كابيليوك عن مجزرة صبرا وشاتيلا
Amnon Kapeliouk, Sabra et Chatila, Enquête sur un massacre, Seuil, 1982.

ليلى...

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 30 أيلول 2022 العدد 4740

بيان

#موسيقيّات_وموسيقيّون_من_أجل_فلسطين: الصمت ليس خياراً!

انضمّ أكثر من 900 فنان وفنانة إلى مبادرة #MusiciansForPalestine (موسيقيات وموسيقيون من أجل فلسطين) التي تنادي للتوقيع على «رفض الأداء في المؤسسات الثقافية الإسرائيلية أو المتواطئة مع إسرائيل». ومن ضمن الموقّعين على الرسالة FKA Twigs وماريان فايثفول و Arca وسيون كوتي وUB40 و Blonde Readhead وThe Halluci Nation (A Tribe Called Red سابقاً) وCocorosie ومليسا لاقو وMassive Attack وجون غورلي وبشار مار خليفة وليدو پيميينتا وزوي ماكفيرسون وFemdot ومجيد جوردان وآنا تيجو وAnti-Flag و Venus X.

أُطلقت المبادرة في أيّار (مايو) من العام الماضي بعدما قتلت إسرائيل 243 فلسطينياً على الأقلّ في غزّة وأصابت ما لا يقلّ عن 1900، وقُتل كذلك 12 شخصاً في إسرائيل من قبل الجماعات الفلسطينية المسلّحة. في الشهر الماضي، قتلت القوات الإسرائيلية 47 فلسطينياً في غزة، بما في ذلك 16 طفلاً.

وأضاف منظّمو التجمّع ما يلي: «نرى في الزمن الحالي وأكثر من أيّ وقتٍ سابق لحظةً علينا فيها احترام النضال الفلسطيني السلمي عبر رفض الدعوات للحفلات من تمويل أو برعاية الدولة الإسرائيلية أو جماعات اللوبي الإسرائيلي أو المؤسسات الثقافية المتواطئة مع الدولة الإسرائيلية، فحفلات كتلك ستصبّ في تبرير سياسات الأبارتهايد الإسرائيلي».

وكانت «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» من ضمن المرحّبين بالمبادرة، قائلةً في بيان: «يشكر الفلسطينيون الموسيقيّات والموسيقيّين الذين اعتمدوا نداءنا السلمي لمقاطعة القطاع الثقافي في دولة الأبارتهايد الإسرائيلي.

إنّ المحافل والمهرجانات ومروّجي الحفلات الموسيقية الإسرائيلية متورّطة للغاية في التمويه الفني (artwashing) للنظام الإسرائيلي بعقوده الطويلة من الاحتلال العسكري والاستيطان الاستعماري والأبارتهايد ضد الشعب الفلسطيني الأصلي».

وأضافت أنّ «الفنانين المبدئيين كانوا قاطعوا نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فرفضوا العزف في «سان سيتي». تحمل مجموعة «#موسيقيّات وموسيقيّون من أجل فلسطين» شعلة إلهام الجيل الجديد الذي يجسّد تضامناً دولياً مهماً مع النضالات العالمية من أجل العدالة والكرامة».

علماً أنّ «راديو الحارة» و«الجسر» من فلسطين سيبثّان برنامجاً متفرّداً يستضيفان فيه بعض الموسيقيات والموسيقيين الداعمين للرسالة.

المفكرة

كوميديا على خشبة «زقاق»

■ «أنا كتير طبيعي» (سينوغرافيا: زينب ناصر) هو اسم المسرحية الكوميدية التي تنطلق الليلة على خشبة «مسرح زقاق» (الكرنتينا)، حيث تستمرّ إلى ما بعد غدٍ الأحد. العمل من تأليف وإخراج أنيس ناصر الدين (الصورة)، وعبارة عن إنتاج مشترك مع «مسرح زقاق» وتمّ تطويره ضمن «كواليس زقاق ـ البرنامج الإرشاديّ للمسرح جيل ز». يروي العرض «قصة بشعة كتير، وحلوة كتير، وطبيعية كتير... مفروض. عم تحكي قصة كل يوم معقول تصير، وبتصير كتير، ومش رح تخلص، المفروض!»، وفق النص التعريفي الخاص به. قائمة الممثلين تضمّ إلى جانب ناصر الدين كلاً من: محمد عليان، رين عثمان، رنيم شمص ورواد كنج. ويشارك في المسرحية أيضاً العازفان حمزة أبو صالح وشربل سويد.

مسرحية «أنا كتير طبيعي»: اليوم الجمعة وغداً السبت وبعد غدٍ الأحد ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح زقاق» (الكرنتينا ـ بيروت). للاستعلام: 01/570676

عودة «الراحل الكبير»

■ في 4 و6 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، يدعو «مترو المدينة» (الحمرا) إلى حفلتَين تحييهما «الراحل الكبير». الفرقة اللبنانية التي تؤدّي أغانيها الخاصة، تطلّ على الجمهور بعد انقطاعٍ دام ثلاث سنوات لتقديم برنامج بعنوان «مؤسف، مؤلم ومعيب». علماً أنّ مجمل نتاجها يقوم لناحية النص على السخرية السوداء ويتمحور حول وضع البلد سياسياً واجتماعياً واقتصادياً والأحداث الراهنة في لبنان والمنطقة. أمّا موسيقياً، فمزاج الفرقة العام مصري شعبي، يحاكي بعض رموز هذا النمط، على رأسهم الشيخ إمام عيسى. تأسّست «الراحل الكبير» عام 2013 وأصدرت ألبوماً بعنوان «لا بومب»، فيما قدّمت عروضاً عدّة في لبنان والخارج، وهي مؤلّفة من: خالد صبيح (تأليف وبيانو)، نعيم الأسمر (غناء)، ساندي شمعون (غناء)، عبد قبيسي (بزق)، فرح قدّور (بزق)، سماح أبو المنى (أكورديون)، مكرم أبو الحسن (كونترباص)، علي الحوت (إيقاع) وأحمد الخطيب (إيقاع). بالإضافة إلى ضيفَي الفرقة في هذا العرض كوزيت شديد وجورج الشيخ.

«مؤسف، مؤلم ومعيب»: الأحد 4 والثلاثاء 6 تشرين الأوّل 2022 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

الخيام على موعد مع أبي الفنون

■ ضمن فعاليات «أيام الخيام المسرحية»، يدعو «نادي الخيام الثقافي الاجتماعي» (مجمع د. الشهيد شكر الله كرم) بالتعاون مع «جمعية تيرو للفنون» والممثل والمخرج قاسم إسطنبولي، لحضور مسرحيتَيْن ضمن فعاليات «أيام الخيام المسرحية» في جنوب لبنان. هكذا، سيكون الجمهور غداً السبت على موعد مع مسرحية «أنتيغون» (الصورة) من المكسيك و«عريس الأزمة» للبناني صلاح عطوي.

مسرحيتا «أنتيغون» و«عريس الأزمة»: غداً السبت ـ الساعة السادسة مساءً ـ نادي الخيام (مجمّع الشهيد شكر الله كرم ـ محلة جبلي/ الخيام ـ جنوب لبنان). الحضور مجاني والدعوة عامة. للاستعلام: 03/562112 أو 03/483258

على بالي

أسعد أبو خليك

كيف خدمت 8 آذار 14 آذار عبر السنوات؟ 1) وصف نبيه بري لحكومة فؤاد السنيورة في حرب تمّوز ــ عندما كان أكثر من نصف الوزراء في صف إسرائيل ــ بـ «المقاومة الديبلوماسيّة». 2) الإصرار على تعيين سعد الحريري أو ميقاتي أو حسان دياب رؤساء للوزارة. 3) القبول بمفاوضات الناقورة وبيروت خدمة للراعي الأميركي. 4) إقصاء جورج قرداحي من الحكومة. 5) الحرص على إسباغ صفة الشهادة على رفيق الحريري. 6) شارل رزق وطارق متري ودميانوس قطّار ــ كل هؤلاء زُكُّوا من قبل 8 آذار ثم انتقلوا برشاقة إلى صف 14 آذار. 7) القبول باعتبار «عيد التحرير» يوماً أقل أهميّة من يوم الاحتفال بأكبر جاط فتّوش. 8) التعامل مع جملة «الجيش والشعب والمقاومة» الباهتة في البيانات الوزاريّة على أنها الضامنة لسلامة لبنان من إسرائيل. 9) الدفاع عن رياض سلامة عبر السنوات والحفاظ عليه حتى الساعة. 10) وزارة الماليّة. 11) التنطّح من قبل الحزب والحركة للدفاع عن نظام أكثر مَن فيه من أعداء المقاومة والتطوّع لضرب محتجّين في الانتفاضة الأخيرة. 12) القوانين الانتخابيّة المتوالية. 13) انتخابات المغتربين لمراعاة جبران باسيل. 14) القبول بمبدأ المبادرة الكويتيّة. 15) قبول مبادرة ومهل ماكرون (وأنا ما زلتُ ملتزماً بمهل ماكرون، كما تعلمون، ولا يمكن أن أكسر خاطر رئيس دولة كانت قد استعمرتنا. هذا من أقل واجباتنا نحو مستعمر أحبّنا وعَطف علينا. 16) القبول بالإسرائيلي ـ الأميركي مفاوضاً نزيهاً بيننا وبين العدوّ. 17) ميشال والياس المر. 18) فؤاد مخزومي. 19) الحرص على الثنائيّة الشيعية وعدم الحرص على حلفاء الحزب من غير الشيعة. 20) انتقاء ميشال سليمان قائداً للجيش ثم رئيساً للجمهوريّة. كل أفعال وأقوال ميشال سليمان (وهي كثيرة في السوء والشناعة) يتحمّل فريق 8 آذار مسؤوليّتها لأنّه هو الذي اكتشف مواهب هذا الرجل وبناءً على مشاهدات عينيّة لميشال وهو يقود الجيش على أرض الوغى. 21) لعب ثاني قطب في 8 آذار دور الوسيط بين 8 و14 آذار.

هنيئاً لـ 8 آذار بـ 14 آذار.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com